قاسيون

العدد 507
السبت 18 حزيران 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (26.244.968) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

بعض السوريين أصبحوا لاجئين في بلاد أخرى.. وربما معتقلين فيها!!

الافتتاحية

ماذا يعني الإجماع حول الجيش؟

◄ حمزة منذر

بعد الأحداث الدامية التي شهدتها سورية في الأشهر الثلاثة الأخيرة، والتي أدخلت البلاد في أزمة وطنية عميقة، هناك إجماع وطني عام بما في ذلك المعارضة الوطنية الحقيقية، على دور الجيش العربي السوري كأحد أهم مرتكزات الوحدة الوطنية وقدرته على الخروج الآمن من الأزمة، والاستمرار في مواجهة المخاطر الخارجية المحدقة بالبلاد تحت شعار: «شعب وجيش للدفاع عن كرامة الوطن والمواطن»!.

منذ مأثرة يوسف العظمة مع جماهير الشعب في مواجهة الغزاة، وحتى اليوم، يعتبر الجيش بنظر الشعب عنوان الكرامة الوطنية وموضع الأمل والثقة بتحرير الأرض وحماية الاستقلال الوطني من كل المؤامرات الخارجية ومن يمثلها في الداخل، وخصوصاً قوى الفساد في مختلف المراحل.

ولا شك أن التاريخ الوطني والكفاحي للشعب السوري انعكس على الجيش الذي حمل المواصفات ذاتها وبقي أميناً لها، لأنه من النسيج الاجتماعي والوطني للشعب نفسه، الذي تمرس في المعارك الوطنية الكبرى ضد كل أشكال الاستعمار قديمه وحديثه، ونالت سورية شرف الاستقلال عن الاستعمار كأول دولة في العالم الثالث.

من هنا تعوّل جماهير شعبنا كثيراً على دور الجيش، وبالإسناد الكامل من الشعب للخروج الآمن من الأزمة العميقة والخطيرة التي تواجهها البلاد من خلال التوجهات التالية:

ـ حماية الحركة الشعبية ومطالبها المحقة، وضمان سلمية المظاهرات ومنع العنف المسلح، سواء من خارجها أو من داخلها، وعزل كل المتطفلين عليها سواء من قوى الفساد في جهاز الدولة وخارجه، أو من عصابات المسلحين الذين تحركهم قوى خارجية أو ظلامية داخلية، لأن الفريقين حليفان طبيعيان ضد الدولة والمجتمع، ويعملان بكل الوسائل على تفتيت الوحدة الوطنية وإعادة سورية إلى ما قبل الدولة الوطنية.

ـ الانطلاق من أن وحدة الجيش والشعب هي الضمانة لعودة استقرار البلاد، وهي الركيزة الأساسية للقيام بإصلاح سياسي، اقتصادي-اجتماعي وديمقراطي شامل في سورية، يحقق مصالح الشعب الجذرية، أي تأمين «كلمته ولقمته» بشرف وبما يستحق، وعند ذلك سيتحقق أعمق تحالف بين الشعب والجيش، وستغدو الحركة الشعبية أهم قوة إسناد للجيش ودعمه معنوياً وسياسياً وإعلامياً، وسيصبح الجيش ضمانةً لتطور الحركة الشعبية بشكل سليم يكفل توطيد الوحدة الوطنية وإنجاز الإصلاح الشامل الموجود.

ـ إن تحالفاً كهذا سيؤمن إطلاق المقاومة الشعبية لتحرير الجولان من الاحتلال الصهيوني، كما سينقل سورية من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم وانتزاع زمام المبادرة استراتيجياً في المنطقة ضد المخططات الإمبريالية والصهيونية، وعند ذلك ستتحول سورية من قوة إسناد للمقاومة في فلسطين ولبنان والعراق إلى قيادة المقاومة الشعبية الشاملة في كل هذا الشرق العظيم، مدعومة من كل شعوب المنطقة التي يزداد نضالها ونهوضها ومقاومتها ضد النظام الرسمي العربي وضد الإمبريالية والصهيونية العالمية!.

ـ من نافل القول إن المؤامرات الخارجية لم تتوقف يوماً ضد سورية، ولا شك أن نجاح المؤامرات أو عدمه يتوقف على صلابة الجبهة الداخلية وتعبئة قوى المجتمع على الأرض، ولا يتحقق ذلك إلاّ بتحالف قوى الجيش والشعب، وهنا تجب الإشارة إلى أنه مع بدء الاضطرابات في سورية ازدادت مخاطر المؤامرة الخارجية والداخلية التي تقودها فعلياً واشنطن وتل أبيب، وخصوصاً في المحافل الدولية والإقليمية وترافق ذلك بالحديث عن «منطقة عازلة» بمحاذاة الحدود التركية والتلويح بتدخل عسكري ضد سورية لم يتحقق منها للآن سوى «معسكرات اعتقال» لمواطنين سوريين في الأراضي التركية يجب العمل بكل الوسائل والضمانات لعودتهم سالمين آمنين إلى الوطن. وسيكون للجيش العربي السوري دور كبير في ذلك، خصوصاً بعد أن تحول قسم كبير من المتظاهرين إلى رفع شعار: «الشعب والجيش إيد واحدة».

إن الإجماع الوطني الذي يتنامى باطّراد حول دور الجيش، لا يحقق أعلى درجة من الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي والخروج من الأزمة فقط، بل يفتح الطريق نحو الانتصار على كل الجبهات وطنياً واقتصادياً وديمقراطياً، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■■

سورية على مفترق طرق... ص ٨ـ١١

◄ **تخفيض سعر المازوت تحوَّل أرباحاً إضافية للمهربين**

تهريب المازوت من القلمون إلى لبنان مخطط منظم برعاية قوى الفساد ... 5

◄ **افتضاح فساد رئيس بلدية الروضة..**

فساد.. فتقرير مدين.. ثم تملص من المحاسبة في طرطوس.... 6

فوضى عارمة في مراقبة الامتحانات

يؤكد العديد من المعلمين الذين يقومون بواجبهم في مراقبة سير العملية الامتحانية لشهادتي التعليم الأساسي، والثانوي، أن سير هذه العملية في عدد من المحافظات والمناطق، يشوبه الكثير الكثير من الفوضى واللامسؤولية، وأن هناك فلتاناً واسعاً يتيحه ويسمح به، أو يغض الطرف عنه مدراء المراكز الامتحانية بشكل متعمد وبصورة تدعو إلى الاستغراب والتقزز.. بحيث يتاح الغش والنقل والتزوير بطريقة سافرة، ودون أي ضبط أو ردع أو محاسبة..

ويشير هؤلاء المعلمون أن أكثر المحافظات التي تحصل فيها هذه الفوضى هي الحسكة بمعظم مدنها ومناطقها، واللاذقية ودير الزور والرقة وإدلب وبعض المناطق في محافظات أخرى كثيرة..

وهكذا فإن الفوضى العارمة التي شملت حتى ما قبل الامتحانات، البناء والجمارك والأسواق والقطاع الخاص الصناعي، امتدت أخيراً إلى قطاع التعليم، رغم أن الفوضى هنا تعني المزيد من تكريس ثقافة الفساد لدى الشباب واليافعين والمعلمين، وكأن هناك من يريد، ويصر في إرادته المشبوهة هذه، على جعل لوحة البلاد سوداء قاتمة، وهذا نقيض ما يطالب به الحراك الشعبي المطالب بالحرية واللقمة الكريمة والخلاص من الفساد بكل أشكاله ومناحية وتجلياته..

فهل هناك توجيه من مسؤول ما، تربوي أو غير تربوي بذلك؟ هل هي رشوة تُقدّم للناس لكي يرتفع مستوى رضاهم وتقل حدة احتقانهم، أم أن هناك من بدأ يخاف جدياً من تطبيق النظام والعمل وفق القوانين ليقينه أن لا شيء منها صالحاً للعمل على أساسه من الآن فصاعداً؟؟..

■■

بن علي يواجه حكماً بالسجن عشرين عاماً

أعلنت السلطات التونسية أن الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي يواجه عقوبة بالسجن تتراوح بين خمسة أعوام وعشرين عاماً عند بدء إجراءات محاكمته غيابياً في العشرين من حزيران الجاري. وأضافت أن بن علي الذي فر إلى السعودية في كانون الثاني الماضي قد يواجه العقوبة القصوى في اتهامات أخرى قد توجه إليه لاحقاً.

وكان رئيس الحكومة الانتقالية التونسية الباجي قائد السبسي أعلن منتصف الأسبوع عن موعد البدء بمحاكمة بن علي غيابياً، وقال «سيحاكم بن علي مدنياً وعسكرياً».

يشار إلى أن السلطات التونسية الجديدة أعلنت أنها ستحاكم بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي غيابياً بتهم تتعلق بحيازة مخدرات وأسلحة وتهم ابتزاز الأموال.

وكان بن علي قد فر إلى جدة بعد أن أطاحت به انتفاضة شعبية يوم ١٤ كانون الثاني الماضي بعد حكم للبلاد امتد إلى ٢٣ عاماً، واعتُقل عدد من أفراد أسرته وبعض أقرب حلفائه لدى سقوط نظامه.

وكالات

بصراحة

شركة (شل) الهولندية تخرق قانون العمل السوري

◄ عادل ياسين

أمست المشكلة القائمة بين عمال شركة (شل) الهولندية وبين إدارة الشركة أكبر من أن تكون قضية مطلبية بحتة، فالعمال يريدون استرجاع حقوقهم التي سُلبت منهم منذ عام ٢٠٠٠، ولكنهم لم يحصلوا عليها رغم صدور الحكم القضائي المكتسب الدرجة القطعية من القضاء الإداري، الذي أصبح واجبَ التنفيذ والمتابعة من الجهات ذات الاختصاص، وهي مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي أوقفت بموجب توجيه من رئاسة مجلس الوزراء كل إجراءاتها الإدارية لتحصيل حقوق العمال.

فقد جاء في كتاب مؤسسة التأمينات الاجتماعية الموجَّه إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ ٢٠١١/٦/١٢: «وَردنا توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء بحاشيته المسطرة على كتاب السيد وزير النفط والثروة المعدنية بوقف جميع الإجراءات الإدارية من قبل المؤسسة، لحين الانتهاء والبت بالموضوع قضائياً، وكل مخالفة تستوجب المسؤولية».

بهذا التوجيه أوقفت المؤسسة تحصيل حقوق العمال التي أكدها القضاء بحكمه القطعي، حيث يتبين من المراسلات بين وزير النفط ورئاسة الوزراء ومؤسسة التأمينات الاجتماعية أن هناك شيئاً يجري طبخه في مطبخ شركة (شل) الهولندية التي تعمل على الأراضي السورية، ومن المفترض أنها تخضع لقوانين العمل السورية التي هي جزء من السيادة الوطنية، وخرق هذه القوانين يعني الاعتداء السافر على هذه السيادة.

السؤال الذي يتبادر إلى ذهن العمال وأذهان كل الشرفاء في وطننا الحبيب سورية: لماذا بتوجيه من رئاسة الوزراء وبناء على توصية من وزير النفط يلغى قرار قضائي مكتسب درجة القطعية، ومؤيد بكل الوثائق التي تؤكد حق العمال لجهة حصولهم على تعويضاتهم؟!

إن الإجابة على هذا السؤال سيفتح الأبواب على مصراعيها للبحث عميقاً في عقود الاستثمار الممنوحة لهذه الشركات، ومدى توافقها مع المصلحة الوطنية في استثمار النفط، الذي كان وطنياً، حيث كان ذلك توجهاً ومطلباً شعبياً تم على أساسه إنشاء الشركة السورية للنفط التي ضمت آلاف الكوادر الوطنية في مجال استثمار النفط، من المنبع إلى المصب، وقد جرى التفريط بهم ودفعهم إلى الهجرة للعمل في دول الخليج وغيرها من البلدان، كخبراء يُعتَرَف بمقدرتهم التي توازي أو تزيد عن كفاءة الخبرات الأجنبية التي استخدمت بعقود عمل مكلفة ولسنوات طويلة.

لقد خرقت (شل) قوانين العمل السورية وعطلت تنفيذها، وبهذا حرمت خزينة الدولة والعمال من أموال طائلة تقدَّر الآن بأكثر من عشرة ملايين من الليرات السورية، وما كان لها أن تقوم بذلك لولا الوقوف خلفها والتستر عليها من جهات إدارية عليا لها مصلحة في التغطية على هذا السلوك المشين بحق خزينة الدولة، وبحق العمال الذين نصحهم بعض الأجانب بأن يرفعوا دعاوى قضائية في إحدى البلدان الأخرى لتحصيل حقوقهم طالما لم يستطيعوا تحصيلها في بلدهم، بالرغم من صدور حكم قضائي مبرم يُلزم الجهات الوصائية بتنفيذه، وذلك بالحجز على أموال الشركة التي استثمرت في نفطنا وحققت أرباحاً بمليارات الدولارات، وتحرم العمال من حقهم ببضعة آلاف من الليرات السورية، عبر ممارسة المراوغة والتزوير للحقائق، والتواطؤ والتهديد الذي جرى من خلال توجيه رئاسة مجلس الوزراء وغيره بإيقاف الإجراءات الإدارية بحق الشركة، حيث التزمت مؤسسة التأمينات بهذا التوجيه.

إن رئاسة مجلس الوزراء بتوجيهها هذا قد تجاوزت القرار القضائي للمحكمة الإدارية الذي أنصف العمال وأقر بحقوقهم، مع أن محكمة صلح العمال في دمشق قد رفضت اعتبار هؤلاء العمال عمالاً، بل أخذت ترغم العمال المتقدمين بالدعوى للإدلاء بأقوال تتوافق مع رأي القاضي الذي اعتبر العمال (خدم منازل)، وبالتالي فلا أحقية لهم بما يدَّعون من حقوق، وهذا يجعلنا نتساءل عن نزاهة بعض القضاة وخضوعهم لاعتبارات غير موضوعية أو قانونية في إصدار أحكامهم، مما دفع المحامي العام الأول بدمشق إلى إحالة شكوى العمال إلى إدارة التفتيش القضائي، للوقوف على أسباب رد الدعوى بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٣.

إن إصرار العمال ونقابة عمال النفط على المضي في متابعة المطالبة بالحقوق المسلوبة سيوصلهم حتماً إلى الهدف المنشود، بالرغم من مواقف الأطراف الأخرى التي سهلت للشركة الهولندية تهربها من استحقاقات العمال، وإن قضية العمال هؤلاء هي ليست قضية عادية تمس حقوقاً محددة، بل هي قضية وطنية تكشف المصالح المتبادلة بين بعض الجهات وهذه الشركة، أي لها علاقة بالفساد العام الكبير الذي تمارسه الشركات الأجنبية عن طريق دفع الرشاوى، في حصولها على العقود الاستثمارية بشروطها المجحفة بحق الاقتصاد الوطني والشعب السوري، ومن هنا فإننا ندعو كل الشرفاء والوطنيين في النقابات والأحزاب للتضامن مع العمال السوريين، ولإعادة فتح ملفات عقود الاستثمار وشروط عملها في الأراضي السورية، وضرورة خضوعها للقوانين السورية فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة، من حيث حقوقهم ومستحقاتهم.

إن الجهات الوصائية صاحبة العلاقة، والمنوط بها تنفيذ الحكم القضائي، مازالت تماطل في تنفيذ الحجز على أموال الشركة، رغم صدور الحكم منذ عام ٢٠٠٠ بالقرار رقم ٩٧٣/م، فإلى متى سيبقى عمال شركة (شل) مطعونين في كراماتهم وحقوقهم؟

■■

عندما يتبجح مسؤول من خلال مركزه

وزير النفط يرفض تنفيذ حكم قضائي مبرم؟!

لم يعد مقبولاً ما يقوم به بعض الوزراء، وكأن مصير البشر لقمة سائغة يأكلونها متى شاؤوا، والأنكى من هذا أن يستخف بالقانون والقضاء إلى هذه الدرجة، قضية أصبح لها في المحاكم ما يقارب العشرين عاماً وبعد كفاح طويل من المحامي منير عبدالله الذي كرس نفسه مدافعاً عن كادحي الوطن كسب العمال الذي يناهز عددهم ٩٦٤ عاملاً الدعوى ليفاجؤوا بحاجز آخر، وزير النفط يرفض تنفيذ قرار المحكمة رغم أنه قرار مبرم مما دعا بالمحامي إلى رفع كتاب وإنذار إلى كل من وزير النفط والكاتب بالعدل يقول فيهما:

السيد وزير النفط المحترم

أصدرت محكمة الاستئناف العمالية بدمشق القرار (المبرم) الواجب التنفيذ رقم (١٥/١٧٩) لعام – ١٩٩٣ – متضمناً الحكم (لعبد الغني حموي) ورفاقه والبالغ عددهم – ٩٦٤ – عاملاً لدى الشركة السورية للنفط..

وطعن المحامي العام الأول بالحكم (نفعاً للقانون) لصالح الشركة، فرفضت محكمة النقض طعنه، وبقي (القرار الاستئنافي مبرماً) واجب التنفيذ..

ثم أقامت الشركة دعوى (إعادة محاكمة)، لكن دعواها انتهت بالرفض من قبل محكمة النقض. وبقي (القرار الاستئنافي مبرماً) واجب التنفيذ..

ثم قدمت الشركة منذ مطلع عام – ٢٠٠٥ – (دعوى انعدام) ذلك القرار التمييزي دون مستند قانوني، (طالبه وقف تنفيذه)، لكن محكمة النقض لم تستجب لهذا الطلب. وبقي (القرار الاستئنافي مبرماً) واجب التنفيذ..

وقد طالب العمال وزارة النفط مراراً عديدة بالتنفيذ، فرفضت، ثم وجه السيد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال كتاباً للسيد رئيس مجلس الوزراء عام – ٢٠٠٨ – مطالباً بتنفيذ ذلك القرار، فلم يحصل على جواب حتى الآن، مع أن تأخير التنفيذ يرتب على الشركة فائدة قانونية بنسبة ٤٪ سنوياً..

لذلك

ولأن توجيهات السيد رئيس الجمهورية بتأكيد احترام القانون والقضاء ولزوم تنفيذ أحكامه المبرمة، معروفة للجميع.

ولأن رئاسة مجلس الوزراء أيضاً أصدرت (بلاغاً) سابقاً بلزوم تنفيذ الأحكام المبرمة انسجاماً مع توجيهات السيد الرئيس.

فإننا نلتمس أن تأمروا الشركة السورية للنفط بتنفيذ القرار المبرم المذكور (دون أي تأخير) لأنها لم تحصل على قرار قضائي بوقف التنفيذ.

وكيل العمال المدعين
المحامي منير عبد الله

إنذار بواسطة الكاتب بالعدل في دمشق

من المحامي منير عبدالله بصفته وكيلاً عن /٩٦٤/ عاملاً لدى الشركة السورية للنفط:

إلى د. المهندس السيد عمر حمد، مدير عام الشركة السورية للنفط بصفته الشخصية- مشروع دمر- الجزيرة ١٤ البناء ١٢ .

تحية وبعد: فقد أقام الموكلون دعوى ضد الشركة عام ١٩٨٤ وحصلوا على حكم قضائي مبرم واجب التنفيذ لصالحهم رقم ١٥/١٧٩ لعام ١٩٩٣، ووجهت دائرة التنفيذ بدمشق في الإضبارة التنفيذية ٣٨٩ ، آخر كتاب لها إلى المدير العام للشركة في ١٩٩٧/٦/٢٣، طالبة تنفيذ القرار المذكور تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية، علماً أن ذلك الحكم القضائي يتضمن إلزام الشركة بدفع فائدة قانونية عن المبالغ المستحقة بنسبة ٤٪ سنوياً منذ عام ١٩٧٩، والتأخير بتنفيذه يرتب عبئاً مالياً إضافياً على الشركة دون لزوم سيسأل عنه المدير والوزير.

وأنا أتوجه إليكم شخصياً بهذا الإنذار نيابة عن الموكلين طالباً تنفيذ القرار المذكور(وفق منطوقه) خلال خمسة أيام من تبلغكم إياه تحت طائلة مقاضاتكم جزائياً بجرم (عرقلة الأحكام القضائية) وفق المادة ٣٦١ من قانون العقوبات العام.

مع التأكيد بأن تنفيذه من قبلكم لا يتوقف على موافقة السيد وزير النفط الذي شكوناه برقياً إلى السيد رئيس الجمهورية في ٢٠١١/٦/٩، كما أن أي مدير أو وزير لا يستطيع أن (يدوس القانون) في (دولة المؤسسات والقانون) ولا أن يتحدى(توجيهات السيد الرئيس)، لأنه سيحاسب عندئذ حساباً عسيراً أمام (لجنة مكافحة الفساد الإداري).

دمشق في ٢٠١١/٦/١٥

■ **المحامي منير عبدالله**

من أجل توسيع الحوار النقابي:

لا يجوز الخلط بين العمل النقابي والسياسي، والمطلوب تغيير أساليب العمل

◄ نزار عادلة

إن من يخاف النقد أو يخشاه لا يمكن أن يكون حريصاً على الحقيقة وانتصارها. والمخلصون للطبقة العاملة هم الذين ينتصرون للحوار وللحقيقة، ولا يصح ممارسة جزء من الحوار دون الجزء الآخر منه، والجزء الأهم يرتبط بالبيت الداخلي، أي داخل الحركة النقابية، ومن الخطأ التصور أن الحديث باتجاه البيت الداخلي يؤدي إلى التقليل من شأن المنظمة النقابية، بل هو دليل حيوية الحركة النقابية التي تشكلت قبل تأسيس معظم الأحزاب السياسية، لذلك فإن من الأخطار الكبيرة التي تهدد النقابات، احتواءها ضمن أحزاب، وحتى الأحزاب الاشتراكية والتقدمية، وحتى إن استفادت من تجارب هذه الأحزاب. أما أن يهيمن حزبٌ على النقابة، والشيء نفسه يقال عن تدخل الإدارة، فهذا يعني تحجيمها، لأن النقابة تضم في صفوفها عمالاً من كل التيارات السياسية.

لاشك أن طبيعة العمل النقابي في سورية كان يجب أن تتغير بعد عام ٢٠٠٥، والتحولات الاقتصادية وتبني اقتصاد السوق. فالنقابات قبل اقتصاد السوق جزء من القيادة السياسية، أو أحد أجنحتها «النقابية السياسية بديلاً للنضال المطلبي»، بعد ذلك كان يجب أن يتغير المشهد، كان يجب أن تتحول النقابات إلى النضال المطلبي الحقيقي، بعد أن طويت الصفحة الاشتراكية أو التحول نحو الاشتراكية في سورية، وأعطي الدور الهام للقطاع الخاص وللاستثمارات الخاصة، مع تجاهل أو إنهاء القطاع العام والتعاوني والمشترك وعرض أكثر شركاته على الاستثمار، وتقليص دور الدولة في جميع المجالات، والانفتاح وتحرير التجارة، وصدور تشريعات على صعيد العمل والعمال، أبرزها:

. تعديل قانون العمل في القطاع الخاص والذي أثار جدلاً كبيراً بين الحكومة واتحاد العمال واعتبرته بعض القيادات النقابية انتقاصاً من حقوق عمالية مكتسبة، فيما اعتبرته الحكومة وبعض القيادات النقابية متوازناً بين العمال وأصحاب العمل.

وكان من المقرر تعديل قانون أكثر أهمية وهو قانون التأمينات الاجتماعية، وقبل إقالة الحكومة السابقة بشهر سأل رئيس الوزراء وزيرة الشؤون مؤكداً على إنجاز التعديل بأسرع وقت من أجل تشجيع الاستثمار، كما قال، وقد قوبل هذا الطرح بمعارضة شديدة من النقابات، كما قوبل تعديل قانون العمل بالمعارضة نفسها، ورغم ذلك صدر قانون العمل كما أرادته الحكومة، وكذلك كان سيصدر قانون التأمينات لو بقيت الحكومة السابقة.

اتجهت سورية نحو الليبرالية بقرار سياسي، وحكماً فإن التشريعات ليبرالية، وهنا تقف الحركة النقابية عاجزة عن مقاومة أي ضغوط توجه إليها، ويختلط عملها بين السياسي والمهني، وباتت تتلقى الضربات من السلطة من خلال تحجيم دورها والانتقاص من حقوق عمالية مكتسبة.

لماذا تقف الحركة النقابية عاجزة عن التصدي؟

لأنها باتت منظمة ذات اتجاه سياسي، وغالبية أعضاء قياداتها يتم تعيينهم دون انتخاب، وظهر واضحاً عدم التمييز بين التنظيم النقابي والتنظيم الحزبي وتم الخلط بينهما في المجال التنظيمي والفكري والعمل اليومي المطلبي لذلك تم عزل المنظمة النقابية عن قواعدها وتعرضت نتيجة ذلك إلى الضعف والهزال، وحدث ذلك أيضاً في الخلط بين العمل الإداري والعمل النقابي من خلال تواجد ممثلي العمال في المجالس واللجان الإدارية، وتمثيل العمال في هذه المجالس هو تمثيل بقوة القانون أي أن النقابي عضو أصيل في المجلس أو اللجنة ويترتب على ذلك أن له ذات الحقوق ويتحمل ذات المسؤوليات التي يتحملها مدير عام المنشأة.

وقد تلقت الحركة النقابية الضربة القاصمة بصدور قانون المجالس واللجان الذي يقول في البند الرابع منه «إن التمثيل العمالي لا يفترض التناقض أو المجابهة مع أعضاء الإدارة الآخرين، بل يتطلب إقامة أفضل أوجه التعاون معهم، لأن النقابي لا يشكل وإياهم جبهتين متعارضتين، فهو وهم أيضاً عاملون بأجر وأن اختلفت مواقع عملهم، جميعهم يعملون في إطار قوانين وأنظمة واحدة تخضع لها نشاط التجمع».

انطلاقاً من ذلك تحول بعض النقابيين إلى إداريين في المؤسسات وتناسوا مهماتهم النقابية وتجاهلوا كونهم ممثلي العمال في إدارة هذه المؤسسات، وأدى ذلك إلى تناسي القضايا المطلبية للعمال وإلى صمت البعض عن فساد بعض الإدارات من خلال الحصص والمكاسب، وقد أشار رئيس الوزراء السابق في مجلس اتحاد العمال بصراحة إلى ذلك، مختبئاً خلف إصبعه، وحمل القيادات النقابية المسؤولية في سكوتهم عن الفساد في مؤسسات القطاع العام، واتُخذ في القيادة قراراً بإبعاد ممثلي العمال والفلاحين عن اللجنة الاقتصادية في القيادة، وهي المطبخ الاقتصادي في سورية، ويبدو أنها كانت مقدمة لإلغاء تمثيل العمال في كافة اللجان.

مع هذه الفجوة تسلل القطاع الخاص إلى مراكز القوة، وسيطر سيطرة كاملة على التشريع، وانعكس ذلك على ميدان العمل وعلى حقوق العمال، فقانون العمل في القطاع الخاص كان «تسوية» بين حقين أو مصلحتين للعمال ولرأس المال، في حين يكتنف الغموض الموقف النقابي.

. هناك اتجاه في الحركة النقابية يتجسد في الميل إلى المعارضة لنهج الحكومة بعد تبني اقتصاد السوق، ويتمثل في مجالس اتحاد العمال، ولكن دون مواقف حاسمة، واتجاه آخر مؤيد للقيادة وللحكومة دون قيد أو شرط، ويشارك هذا الاتجاه في صنع القرار، وكلا الاتجاهين خاطئ، ومن خلال هذين الاتجاهين تعتاش وتتنعش الطفيلية والرأسمالية، وتصبح النقابات في خطر مع السلطة السياسية.

كيف يستعيد التنظيم النقابي دوره ومواقعه؟

عندما تدرك القيادات النقابية أن تبوؤها المكانة القيادية في النقابات لا تمثل الأحزاب وإنما تمثل كل العمال بغض النظر عن انتسابهم الحزبي ووجهة نظرهم السياسية، عند ذلك يتعزز دور الحركة النقابية ويقوى ويشتد ساعدها. وإن تحالف النقابات مع القوى السياسية والأحزاب الوطنية التقدمية يجب ألا يعني مطلقاً عدم كشف الأخطاء والنواقص في أجهزة السلطة والوقوف بجرأة ضد الاتجاهات اللاديمقراطية وضد الذين يعملون على سلب حقوق العمال، الموقف الخاطئ هو التبعية للسلطة القائمة، بدلاً من اتخاذ الموقف المتفاعل معها، والمبني على أساس المشاركة بحيوية، ولا تجلب التبعية غير الضرر الفادح للنقابات ولمكاسب الطبقة العاملة، وأيضاً الضرر الفادح للسلطة وللأحزاب المتحالفة.

قوة الحركة النقابية وفاعليتها لا تتم من خلال الشراكة مع الحكومة في الخندق الواحد، لأن هناك أكثر من خندق، ولا تتم من خلال اللقاءات مع الحكومة و(بوس اللحى) وإنما تتحقق من خلال تفاعل القواعد النقابية مع القيادات، ومن خلال كسب عمال القطاع الخاص للانتساب إلى المنظمة النقابية، وهذه مسؤولية النقابات وليست مسؤولية الحكومة، ومن خلال رسم الأهداف النقابية ووضع استراتيجية عمل تتناسب مع المرحلة الجديدة التي تمر بها سورية. ويتعزز دور الحركة النقابية عندما تقف بحزم ضد المظاهر البيروقراطية في الحياة النقابية، ومكافحة الفساد والميول الارستقراطية وروح التعالي على العمال، ومكافحة ميول الاستئثار بالعمل النقابي. وفي كل الأحوال، وكما انتقلت سورية من اقتصاد إلى آخر، فإن مسؤولية النقابات تغيير أساليب العمل جملة وتفصيلاً، إلى النضال المطلبي الجاد.

■■

هل يوجد حراك في الطبقة العاملة السورية؟

◄ عادل ياسين

اتسم نضال الطبقة العاملة السورية منذ أن أسَّست نقاباتها الأولى وحتى بدايات العقد السادس من القرن الفائت، بحراك مستمر، سياسي ونقابي على الأرض، جرى التعبير عنه بالاعتصامات والإضرابات الواسعة التي قام بها العمال دفاعاً عن حقوقهم المنتزعة من أرباب العمل، أو من أجل حقوق جديدة تبرز هنا أو هناك بفعل تطور الحياة ومتطلباتها، وتطور الوعي النقابي والعمالي بضرورة تحسين مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل، حيث عملت البرجوازية الصاعدة مراراً وتكراراً على حصار الطبقة العاملة بقوانين وتشريعات وممارسات تحدُ من إمكانيات العمال وقدراتهم على الدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم عبر الحوار المتكافئ، حوار الند للند.

العرض والطلب وقيمة قوة العمل

كان يطغى دائماً على العلاقة بين العمال وأرباب العمل لغة فرض الشروط من أرباب العمل، باعتبارهم الطرف الأقوى، مدعومين بالقوانين التي هي حصيلة موازين القوى السائدة، فتخرج تلك القوانين من أروقة البرلمانات لصالح القوى المهيمنة وممثليها المعبرين عن مصالحها، وبالضد من لمصلحة العمال المجبرين على القبول بها، بسبب البطالة والفقر، وتحكُم قانون السوق الرئيسي (العرض والطلب)، والذي يتم عبره تحديد مستوى الأجور وقيمة قوة العمل التي يريد أرباب العمل شراءها من العمال.

إزاء هذه الأوضاع والشروط غير العادلة التي تُفرَض على العمال، كان لابد أن يجد العمال الأشكال والطرق والوسائل الكفيلة التي تحسِّن من أدائهم النضالي، وتطوره باتجاه الدفاع عن حقوقهم وانتزاع المزيد منها، وكان سلاحهم في ذلك تطوُر أداتهم التنظيمية وصلابتها ووحدة إرادتها، ألا وهي النقابات، التي تأسست في غمرة النضال الوطني والطبقي، واكتسبت شرعية تمثيلها للطبقة العاملة وقيادتها لها من خلال انخراط قيادتها في النضال المباشر جنباً إلى جنب مع العمال.

وفي هذا السياق فقد ساعد الطبقةَ العاملة وحركتَها النقابية بتطوير نضالها، الدورُ الخاص الذي لعبته الأحزاب الوطنية والتقدمية بنقل الوعي للطبقة العاملة مسلَّحةً إياها بخبراتها التي اكتسبتها في مجرى الصراع الوطني والطبقي الذي كانت تخوضه تلك القوى، وعلى رأسها الشيوعيون السوريون، بمواجهة الاستعمار الفرنسي والقوى البرجوازية الصاعدة التي عملت على قطف ثمار الاستقلال وتجييره لحسابها الخاص.

إن التلاقح الذي جرى بين الطبقة العاملة والقوى التقدمية قد عزز دور الحركة العمالية في المجتمع، وأصبحت إحدى القوى الأساسية المنوط بها مهام كبيرة وعلى رأسها الدفاع عن الوطن وحماية الاستقلال الوطني والقرار الوطني المستقل، ومازالت هذه المهام جزءاً أساسياً من نضال الطبقة العاملة السورية، يجري التعبير عنه الآن بطرق وأشكال مختلفة، في ظل انكفاء وتراجع دور الأحزاب التقدمية عن الانخراط المباشر في الدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم.

أسباب تبني «النقابية السياسية»

لقد جرى تراجع واضح على مدار العقود السابقة، واستمر هذا التراجع في فعالية النقابات ودورها المنوط بها، خاصة عند تبنيها لشعار «النقابية السياسية» وتغييب النضال المطلبي، حيث أدى هذا التبني إلى هيمنة الحزب الواحد والقائمة المغلقة الواحدة اللتين نتج عنهما تقديم قيادات وكوادر نقابية متوافقة مع الشعار المتبنَى، وتدين بولائها وحركتها وسلوكها لمن قدَّمها وأوجدها في هذه المواقع، وليس لمن المفترض أنها تمثلهم في المواقع الإنتاجية التي توسعت أفقياً وازداد بموجبها تعداد العمال حتى أصبح عدد العمال حتى المؤتمر الخامس والعشرين للنقابات، أي في عام ٢٠٠٧، ما يقارب المليون ونصف المليون عامل في القطاع العام، وضعف هذا العدد في القطاع الخاص الذي بدأ الرهان عليه تدريجياً منذ التسعينيات من القرن الماضي، وأوكلت إليه مهمة حل الأزمات المستعصية، التي تراكمت واتسعَت بفعل تبني سياسات اقتصادية نقلت البلاد من موقع إلى آخر، وبشكل تدريجي ومدروس، حيث مست تلك السياسات الاقتصادية مباشرةً مصالحَ وحقوق الطبقة العاملة السورية، إن كان من حيث مستوى أجورها، التي كانت ومازالت في تفاوت كبير مع الأرباح المتحققة، مما انعكس مباشرة بشكل سلبي على المستوى المعيشي للطبقة العاملة، بسبب ضعف أجورها وعدم تناسبها مع الارتفاع المستمر للأسعار التي أفقدت الأجور قيمتها الحقيقية، وزادت من إفقار العمال، وبالمقابل أدت السياسات الاقتصادية الليبرالية لأن تطفو على السطح طبقة جديدة من الأغنياء الذين اغتنوا بفعل عمليات النهب الواسع والفساد الكبير الذي أوجدت له السياسات الاقتصادية المناخ المناسب كي ينمو ويتطور حتى أصبح خطره على الاقتصاد الوطني وعلى الأمن الوطني يعادل خطر العدوان المباشر، وبماثله بالنتائج والآثار على بنية المجتمع وعلى سورية جغرافياً.

آثار التحولات الاقتصادية والاجتماعية

إذاً، فجملة ما جرى خلال العقدين الماضيين من تحولات اقتصادية واجتماعية قد فعلت فعلها من حيث نتائجها المباشرة على الطبقة العاملة والتي منها:

١. ضعف شديد في أجورها الحقيقية وتآكلها.

٢. انخفاض مستوى معيشة العمال بسبب ارتفاع الأسعار الجنوني.

٣. الاعتداء على حقوق الطبقة الكادحة وإنكار حق العمل الذي كفله الدستور السوري، وقد تسبب ذلك بتسريح المئات من العمال في القطاع العام تحت حجج مختلفة، ما أدى إلى ارتفاع نسب العاطلين عن العمل.

٤. حسب البيانات الصادرة، هناك ٤٣ شركة عامة خاسرة، وبسبب هذا التخسير يفقد العمال حوافزهم الإنتاجية، بالإضافة لتخفيض المبالغ المخصصة للعلاج والتداوي من ميزانيات الشركات، وإلغاء العديد من المزايا التي حصل عليها العمال.

٥. توسع القطاع الخاص في استثماراته التي بلغت ٨٣٪ من حجم الاستثمارات للأعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) مقابل ١٧٪ للقطاع العام، وهذا أدى إلى مضاعفة أعداد العمال العاملين في هذا القطاع، حيث أصدرت الحكومة قانون العمل الجديد رقم ١٧ الذي جاء ملبياً لمصالح المستثمرين في القطاع الخاص، ومطلقاً أيديهم في تسريح العمال وفقاً للمادتين ٦٤ و ٦٥ من القانون.

٦. عدم حصول العمال في القطاع الخاص على الزيادات الطارئة على أجورهم، وحرمانهم من كثير من الحقوق الأخرى، وأهمها تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، وحقهم في الزيادات الدورية والإجازات المختلفة والطبابة... إلخ.

٧. في ظل الأحداث الجارية وما قبلها، تم تسريح أعداد كبيرة من العمال، وحسب جريدة تشرين فقد بلغت أعداد العمال المسرحين منذ بداية عام ٢٠١١ حتى الآن ما يقارب ٤١ ألف عامل مسجلين بالتأمينات، وكان نصيب عمال دمشق وريفها من التسريح ١٨٨٠٠ عامل، وحلب ٦٠٠٠ عامل.

التساؤلات المشروعة للطبقة العاملة

إن واقع الطبقة العاملة الحالي، بسبب ما تعرضت من هجوم على حقوقها ومكاسبها خلال الأعوام السابقة، قد جعل العمال يطرحون تساؤلات كثيرة حول المسببات، وهم بهذه التساؤلات يتوصلون إلى إجابات يستنتجونها من مشاهداتهم اليومية، ومن خبرتهم المتراكمة في طرح قضاياهم ومطالبهم التي في معظمها لا تلقى الإجابة بل التسويف والتأجيل، وهذه تؤكدها المداخلات النقابية في المؤتمرات والاجتماعات النقابية، والتي في معظمها تطرح قضايا مطلبية وحقوقية للعمال جرى إلغاؤها بالرغم من المطالب المتكررة التي يتقدم بها الكوادر النقابية في كل مناسبة وحدث نقابي، ولكن لا حياة لمن تنادي.

إن تراكم القضايا المطلبية للعمال عاماً بعد آخر دون حلول حقيقية، أوجد عند العمال حالة متزايدة من الاستياء والتذمر، كان يجري التعبير عنها أحياناً بالإضراب المحدود، كما حصل في بعض الشركات الإنشائية عندما كانت أجورهم لا تدفع لهم في أوقاتها بل تؤجل إلى شهرين أو ثلاثة، أيضاً كان العمال يتجمعون في مبنى الاتحاد العام للنقابات أو أمام إدارة شركاتهم أو أمام مبنى المحافظة، كما جرى عند عمال مرفأ طرطوس. أما عمال القطاع الخاص فهم محكومون بشروط عمل قاسية، وبقوانين جائرة تحد من حركتهم الاحتجاجية العلنية، ومع هذا فقد جرى في أكثر من معمل في القطاع الخاص اعتصامات داخل المعامل وإضرابات في مواقع أخرى، مطالبة بزيادة أجورهم وحقوقهم التي تُسلب منهم جهاراً نهاراً، وهذا الحراك العمالي البسيط في شكله والعميق في مضمونه فإنه يؤسس لموقف عمالي عام سيوحد الحركة العمالية في نضالها اليومي التي تغيبَ عنه تقريباً قيادة الحركة النقابية، التي من المفترض أنها ترعاه وتقوده باتجاه تعديل موازين القوى المختل تماماً لمصلحة رأس المال وقوى السوق المتحالفة في مصالحها وأهدافها مع من تبنى السياسات الاقتصادية الليبرالية، وعمل على تطبيقها فكانت النتائج المترتبة كارثية على الشعب السوري، ومنهم الطبقة العاملة السورية، حيث أسست تلك السياسات لما نشهده من حراك شعبي واسع، له مطالبه المشروعة والمحقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لماذا الحراك العمالي الصامت والعلني يجري بعيداً عن النقابات والأحزاب؟

قد يقول قائل إن الحراك العمالي الذي تحدثنا عنه ليس موجوداً بأشكاله العلنية كالإضرابات والاعتصامات، وهذا صحيح، ولكن من قال إن الحراك هو هذا الشكل العلني فقط، بل الحراك الأعمق هو ما يدور داخل الحركة العمالية في المواقع الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، حول قضاياهم المختلفة، وخاصة عن دور الحركة النقابية المسايرة في مواقفها للحكومة ولأرباب العمل في وقت واحد، والدليل على ذلك موافقتها على قانون العمل الجديد الذي كان للحركة النقابية موقفاً معارضاً منه أثناء نقاش مواده خارج مجلس الشعب، ووافقت أثناء التصويت عليه ما ترك أثراً واضحاً على عمال القطاع الخاص، وهذا ما عبر عنه ممثلو عمال القطاع الخاص أثناء انعقاد المؤتمرات النقابية، وفي الحوارات الدائرة مع الكثير من العمال.

في النهاية فإن ملخص القول إن الحركة العمالية والنقابية قد مرت بمرحلتين أساسيتين:

. المرحلة الأولى:

منذ تأسيس أول نقابة وانفصالها عن النقابات المشتركة مع أرباب العمل وتأسيس نقابات مستلقة لها برنامجها ومطالبها الواضحة، ولها حركتها على الأرض المعبرة عن مطالبها الاقتصادية والسياسية، مع دور خاص للأحزاب التقدمية دون تدخل في شؤونها وحركتها واستقلاليتها، مكتسبة الحركة النقابية والعمالية موقعاً متقدماً وأساسياً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

. المرحلة الثانية:

منذ الستينيات وحتى الوقت الحاضر، وقد جرى تبدُل واسع في شعارتها وآليات عملها وخطابها، وتم احتواؤها وتغيير حركتها، وأصبح موقف الحركة النقابية مرهوناً لجهة واحدة تملي عليها ما يجب عمله وما يجب قوله، ما طبع هذه الحركة بطابع واحد على الرغم من وجود ممثلي الأحزاب في أطرها القيادية، وهذا أضعف العلاقة بين الحركة النقابية والحركة العمالية، وعمق الهوة بينهما بحيث أصبحت هذه الكوادر تمثل أحزابها في النقابات وليس العكس، وأصبح الهم الأساسي هو الركض وراء المقاعد التي سيحتلها هذا الحزب أو ذاك، وليس النضال من داخل الحركة العمالية ومعها. لذا، وللأسباب السابقة العميقة يتكون الحراك العلني والصامت للحركة العمالية خارج إطار النقابات والأحزاب، وهذا يضعف وحدة الحركتين، رغم أنه مطلوب بشدة الآن، بل وأكثر من أي وقت مضى وحدتهما.

■■

لماذا الصرف التعسفي من الخدمة؟!

صدر عن رئيس مجلس الوزراء السابق محمد ناجي عطري القرار رقم٤٨٢٠ بتاريخ٢٠٠٩/٨/٢٥ الصادر بناء على أحكام المادة ١٣٧ من القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، وعلى اقتراح اللجنة المشكَّلة وفقاً لأحكام هذه المادة، والقاضي بصرف أحد عشر موظفاً من العاملين في مديرية جمارك دمشق وجمارك مطار دمشق الدولي، وتصفية حقوق المذكورين بالقرار وفق الأنظمة والقوانين النافذة.

وقد قام المصروفون من الخدمة برفع دعوى تظلم أمام محكمة بداية العمل بدمشق لإلغاء القرار الإداري رقم ٤٨٢٠ وإعادتهم للعمل، وفي مراسلة بين الجهات المعنية لتبيان سبب الصرف من الخدمة، جاء الكتاب رقم ٢١٢٦/أ/٢٠٠٩ تاريخ ٢٠١٠/١/٢٥ الموجه من مديرية الجمارك العامة إلى إدارة قضايا الدولة ليبين أنه لا يوجد أي مقترح من قبل مديرية الجمارك العامة بالصرف من الخدمة، بل هو بناء على كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/٦٩٣٢ تاريخ ٢٠٠٩/٨/١٣ الموجه إلى وزير المالية والمتضمن (بناء على مقتضيات المصلحة العامة لموافاتنا بمشروع الصك اللازم لصرف الواردة أسماؤهم من الخدمة)، أي لاقتراح صيغة الكتاب القانونية دون ذكر الأسباب، وأُحيل الكتاب إلى مديرية الجمارك العامة عن طريق وزير المالية لإعداد ما يلزم، وتم إعداد مشروع القرار وأُحيل أصولاً.

وصدر قرار الصرف رقم ٤٨٢٠ بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٥ عن رئيس مجلس الوزراء، ولم يتضمن أية إشارة إلى اقتراح مديرية الجمارك، بل على اقتراح اللجنة المشكلة وفقاً لأحكام المادة ١٣٧ من القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، ولا علاقة لمديرية الجمارك العامة بذلك.

وقد رفع المصروفون من الخدمة حينها كتبَ تظلُم إلى رئيس مجلس الوزراء الذي أصدر قرار الصرف محمد ناجي عطري، وإلى رئيس الجمهورية، راجين فيها إعادة النظر في القرار الظالم ورفع هذا الظلم وإعادتهم إلى عملهم، ولكن حتى الآن لم يتم النظر إلى تظلمهم، فأردفوا كتبهم السابقة بكتاب إلى رئيس مجلس الوزراء الجديد الدكتور عادل سفر يشرحون فيه النقاط الأساسية التالية:

١. إنهم يجهلون تماماً سبب صرفهم من الخدمة، ولم يتم استجوابهم أو التحقيق معهم ولا مساءلتهم من أية جهة رقابية أو تفتيشية.

٢. ليس في ملفاتهم ما يدعو إلى صرفهم من الخدمة، ولذلك لم يُذكر في قرار الصرف السبب الداعي لذلك، وقد تمت إجراءات الصرف من الخدمة بطريقة غريبة جداً وظالمة جداً ومثيرة للدهشة والريبة.

٣. أرسل الجهاز المركزي للرقابة المالية كتاباً إلى مديرية الجمارك العامة يطلب الاستفسار عن أسباب الصرف، فقالت المديرية العامة للجمارك أن اقتراح الصرف من الخدمة لم يكن عن طريقها، ولا تعلم عن الموضوع سوى طلب رئاسة الوزراء كتابة صيغة القرار فقط.

إن «قاسيون» إذ يهمها الحفاظ على كرامة الوطن والمواطن، تضم صوتها إلى المتظلمين لإعادة النظر بقرار الصرف من الخدمة، أو توضيح التهم التي تم الصرف من الخدمة بموجبها، إن كانت هناك اتهامات واضحة مثبتة، وإذا لم يكن هناك ما يدعو للصرف من الخدمة فإن «قاسيون» تطالب بإنصاف المصروفين من الخدمة، وإعادتهم إلى أماكن عملهم، وتعويضهم مادياً ومعنوياً عن الفترة التي انفصلوا فيها من وظائفهم، وفي هذا ضمان لكرامة المواطن، وتعزيز انتمائه لوطنه!

■■

مازات نفطية من وزارة النفط ووزيرها

أرسل وزير النفط والثروة المعدنية كتاباً تحت الرقم: ١٦/٢٤٢٣/ هـ تاريخ: ٢٠١١/٥/٨

إلى جميع المدراء العامين في المؤسسات والمراكز التابعة للوزارة كافة وهي:

لمؤسسة العامة للنفط والشركات التابعة لها، المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية والشركات التابعة لها، المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية والشركات التابعة لها، المركز الوطني للزلازل، وإلى مدير المعهد التقاني للنفط والغاز بحمص يطلب فيه من المدراء «التأكيد على جميع العاملين الحصول على إجازاتهم الإدارية السنوية على مدار العام وفق برنامج يحدد من قبل الإدارة بشكل مسبق وبما لا يتعارض مع مصلحة العمل. ذلك أنه لن يصرف أي بدل نقدي عن الإجازات غير المستعملة.

لن نعلق على موضوع الكتاب كثيراً لكن من حقنا وحق العمال والموظفين طرح السؤال التالي وهو: ما السبب الرئيس لإعطاء الإجازة للعاملين، لماذا سميت بهذا الاسم أصلاً؟ وإذا لم يأخذها في الأيام التي هو بحاجتها فما الداعي لها؟ وأين المكسب العمالي في ذلك إذا بقيت على مزاج المدراء العامين والوزارة؟

■■

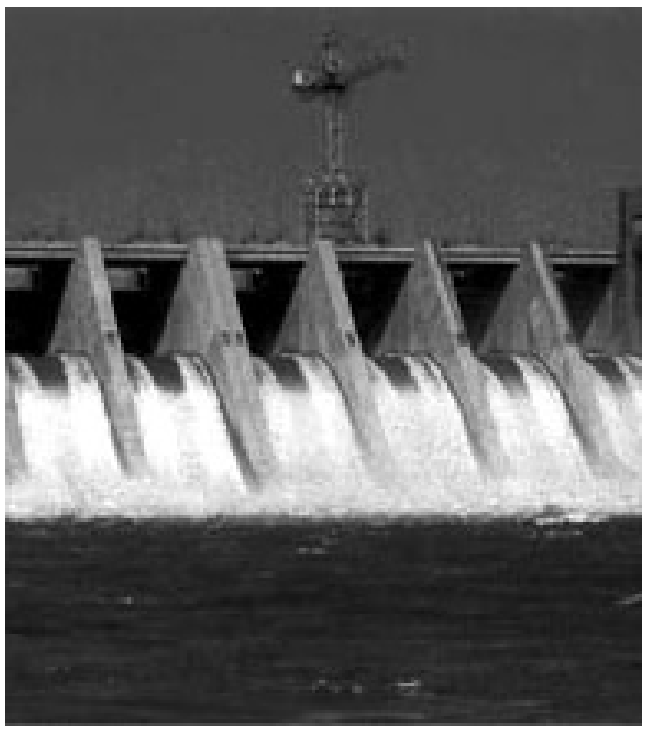

التمويل ليس عائقاً بوجه التحول نحو الطاقة النظيفة..

٥,٥ ل.س تكلفة إنتاج كيلو الكهرباء بالطاقة النظيفة.. وكذلك بالتقليدية

«أمن الطاقة» مفهوم لم يعتد السوريون الحديث عنه، لاطمئنانهم لجانب امتلاكهم الكثير من مقوماته حتى لو لم تكن مستثمرة حتى الآن، إلا أن المؤشرات الحالية لا تبشر بالخير الكبير في هذا المجال، فالنفط كعنوان للطاقة عالمياً طوال قرن بدأ نجمه بالأفول، لذلك فأمن الطاقة يصب في النهاية بخانة الأمن الاقتصادي- الاجتماعي، كما أن الفشل في الوصول إلى مفهوم «طاقة آمنة» سيهدد الاستقرار السياسي دون شك..

ضرورة مستقبلية

الحصول على الطاقة الرخيصة يخدم «أمن الطاقة» في سورية، وارتفاع أسعار هذه الطاقة محلياً سيحرم الكثيرين من إمكانية استخدامها، أو أنه سيرشد ويقلل استخدامهم لها قسرياً، وهذا سيهدد أمن الطاقة على المستوى الفردي، وهو يستدعي بالتالي الحديث عن مخاطر حقيقية تهدد هذا الأمن الضروري لعمل الاقتصاد السوري بالشكل الأساسي؟! خصوصاً وأنّ أسعار الطاقة في سورية ليست بالرخيصة، كما أن السوريين يعانون دائماً من نقص في جزء غير قليل من هذه الطاقة، والتي لا تكفي للاستهلاك المحلي (الكهرباء مثلاً) في أغلب الأحيان!! والسؤال الأساسي: ألا يتوجب نشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة (طاقة الرياح والشمس) على اعتبارها المخرج الأساس لأمن الطاقة في سورية؟! وما هي التحديات والعقبات التي تقف في وجه التوجه لتطبيقات أوسع في مجال الطاقة البديلة المالية منها والإدارية؟! وما هو حجم التمويل المطلوب لتبني التحول لمشاريع الطاقة البديلة بما يكفي احتياجات القطر؟!

تقاعس و«نص»!

الطاقة البديلة التي لم تحظ حتى اليوم بفرصة وبرغبة الاستثمار فيها كغيرها من مجالات الاستثمارات الأخرى في سورية تعتبر عنوان الاستقرار المستقبلي في مجال الطاقة، حيث يفضل المستثمرون والقطاع الخاص التوجه نحو القطاعات التي تدر أرباحاً كبيرة غير مكترثين لمتطلبات التنمية الاقتصادية التي تحتاجها سورية، والتي تعد هذه المشاريع إحدى ركائزها..

فأهمية الطاقات المتجددة تكمن في انعدام التأثيرات البيئية لها، بفضل الانبعاث المنخفض للغازات الدفيئة، كما أنها ذات مردود عال، هذا بالإضافة لقدرتها على تشغيل يد عاملة كبيرة ففي مجال الطاقة البديلة التي تغطي ١٠٪ من احتياجات ألمانيا يعمل بها ٢٥٠ ألف عامل مثلاً..

فدول العالم سبقتنا أشواطاً في مجال استخدامات الطاقة المتجددة، حيث إن نحو ٩٠٪ من احتياجات الماء الساخن على مدار العام في بلدان البحر الأبيض المتوسط تتم عبر أنظمة تسخين الماء بالطاقة الشمسية، كما أن أكثر من ٣٠ مليون أسرة صينية تمتلك أنظمة شمسية، على الرغم من أن السوية الإشعاعية لشمسية لهذه الدول تعد أقل مما هي عليه لدينا.

وماذا عن الطاقة الرخيصة؟!

مشاريع الطاقة المتجددة لم تلقَ طريقها بعد إلى التنفيذ في سورية رغم أننا من الدول الغنية بالإشعاع الشمسي، وعلى الرغم من الحديث الدائم في الأوساط الإدارة الاقتصادية عن عدد من المشروعات التي ما تزال حتى الآن «حبراً على ورق»، كإعلان مجموعة المشكاة العقارية الكويتية عزمها بناء مصنع للطاقة الشمسية في سورية بتكلفة تصل إلى ٣,٥ مليار ليرة سورية، أو توقيع سورية مذكرة تفاهم مع شركة فرنسية لتنفيذ محطة توليد كهربائية على الطاقة الشمسية، كما وقعت اتفاقا آخر مع شركة ألمانية لإنشاء مشروع لإنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية في حمص بكلفة ٣١٥ مليار ليرة، وعزم سورية تأسيس شركة للألواح الشمسية بالتعاون مع أوكرانيا.

فالدراسات تؤكد أن القيمة المتوسطة للطاقة الشمسية الساقطة على السطح الأفقي في سورية تبلغ نحو ٥ /Kwh/ m٢ في اليوم، وهذه القيمة عالية جداً مقارنةً مع مناطق أخرى في العالم حيث تبلغ مثلاً في ألمانيا نصف القيمة السابقة؛ أما بالنسبة لعدد الساعات المشمسة سنوياً فهي تتراوح مابين ٢٨٠٠ و٣٢٠٠ ساعة سنوياً، بينما يقدر عدد الأيام الغائمة سنوياً حوالي ٤٠ يوماً؛ كما أن الطاقة الشمسية المتاحة لكل ١ متر مربع في سورية خلال عام واحد تعادل طاقة احتراق برميل من النفط، وهذه المؤشرات تبشر بضرورة استغلال الطاقة الشمسية لدينا، وعلى الرغم من ذلك فإن الاعتماد على الطاقات البديلة لا تتعدى ٢٪ من إجمالي الطاقات المنتجة والمستخدمة حتى الآن.

الطاقة المتجددة بالأرقام

الكثير من الاختصاصيين تحدثوا في وقت مضى عن الطاقة المتجددة والإمكانات الكبيرة التي تمتلكها سورية في هذا المجال، فمتوسط الإشعاع الشمسي السنوي في سورية يقدر بنحو ١٨٢٥ كيلو وات ساعي بالمتر المربع الواحد، وهو أعلى بكثير من المتوسط الموجود في ألمانيا (١٢٠٠ ك.و.س/م٢) المنتج الأول في العالم للطاقة الشمسية الموصولة بالشبكة.

وفي السياق ذاته، يتبيّن أن سورية تعدّ من أغنى دول العالم في مجال تنوع مصادر الطاقة المتجددة لديها، حيث توجد في سورية مساحة ٥٦٠٠٠ كيلو متر مربع تصلح مصدراً للطاقة الشمسية، وقد تصل فيها شدة السطوع الشمسي إلى ٤ كيلو واط/ متر مربع، كما إن عدد أيام السطوع الشمسي يصل إلى ٣١٢ يوماً، أمّا المساحة التي تصلح مصدراً للطاقة الريحية، فتقدّر في سورية بحوالي ٥٤٠٠٠ كيلو متر مربع، وذلك حسبما أشار الدكتور عبد الحكيم بنود، رئيس قسم الهندسة البيئية في كلية الهندسة المدنية في جامعة حلب في لقاء مع الصحافة المحلية في وقت سابق..

وأظهرت إحدى الدراسات أن الطاقة المتاح إنتاجها من الرياح والشمس في سورية تصل إلى١٠٠ ألف ميغا واط ساعي أي ١٤ ضعفاً من إجمالي ما ينتج من كل محطات الطاقة المقامة حالياً في سورية، وهذا يكفي حاجة سورية لأكثر من ١٠٠ عام دون الحاجة إلى أي نوع من الوقود..

تساؤل؟!

سورية تمتلك كل هذه الإمكانات الشمسية والريحية التي تحسد عليها، ولا تزال حتى الآن غير مستثمرة، وهذا يدفعنا للتساؤل عن سبب ضعف اهتمام مخططي السياسات الاقتصادية عموماً و وزارة الكهرباء خصوصاً بهذه النقلة التي يجب أن تخطوها سورية باتجاه الطاقة البديلة، فهل ضعف الإمكانات المادية للدولة هي السبب؟! وإذا كان كذلك، فلا بد من التساؤل، لماذا لا يتم تخصيص جزء من استثمارات الخطط الخمسية السابقة، خصوصاً وأن الخطة الخمسية الحادية عشرة خصصت ٣٨٥ مليار ليرة كاستثمارات في مجال القطاع الكهربائي، في الوقت الذي يتوقع فيه أن يصل الطلب على الطاقة الكهربائية إلى ٧٠ ألف ميغاواط ساعي في عام ٢٠٢٠!!

وحول تكلفة هذه الطاقة البديلة، بيّن العريضي أن تكلفة الكيلو وات ساعي الشمسي يتراوح ما بين ١٢ و١٨ سنتاً للمجمّعات الشمسية الكبيرة (باستطاعة ١٠-٥٠٠ م.و)، وما بين ٢٠ إلى ٨٠ سنتاً للمحطات الصغيرة (استطاعة ٢-٥ ك.و)..

فإذا ما أخذنا هذه الأرقام العالمية نجد أن تكلفة الكيلو وات ساعي الشمسي يتدرج بين ٥,٥ ليرة سورية، و٨,٥ ليرة سورية، و٩,٥ ليرة سورية، وهذه الأرقام للتكلفة العالمية لعر الكيلو واط الساعي لا تختلف كثيراً عن أسعار تكلفة الكهرباء لدينا بالطاقة التقليدية، حيث تصل تكلفة الكيلو واط الساعي حسب الأرقام الأخيرة التي أصدرتها وزارة الكهرباء ٥,٥ ليرة سورية، أي أن الانتقال إلى الطاقة البديلة بجزء منه لن يكون مكلفاً من الناحية المبدئية للمواطن السوري، وإذا ما تحدث البعض عن التكلفة الأولية لعملية الانتقال التي نتحدث عنها يمكن أن نقول له، يمكن أن تتم من خلال تحويل جزء من الموازنة الاستثمارية للقطاع الكهرباء خلال الخطط الخمسية (٨ مليار دولار) إلى التحول للطاقة المتجددة في هذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى.. فالمشكلة المادية ليست بالمعقدة ويبقى أن تحسم الإدارة الاقتصادية قرارها بتوجيه سورية نحو الطاقة النظيفة لا أكثر!!..

■■

أمن الطاقة يصب في خانة الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي..

الوصول إلى نقطة توازن الطلب والإنتاج أولوية.. ثم الاتجاه نحو الطاقة المتجددة

حديث الطاقة المتجددة تمتزج فيه الإمكانات المتوفرة والمتاحة بالحاجات بالمستقبلية، فالطاقة النظيفة ضرورة بيئية ومستقبلية، ولكن الإمكانات المادية الاستثمارية تقف عائقاً في وجه نشر هذا النوع من الطاقة على المدى المنظور، فعصر الطاقة الرخيصة قد ولى منذ زمن، لأن أسعار كل حوامل الطاقة وخصوصاً الأحفوري منها إلى ارتفاع، فنحن لا نعاني الآن من نقص في الطاقة الكهربائية، ولدينا فائض ويتم تصديره، وفي حال مرور ظروف مناخية مشابهة للسنين الماضية قد يكون هناك عجز في الطاقة، ولكن طوال السنين الماضية حافظ مستوى الطاقة على استقراره، وكان مريحاً.

ارتباط وثيق

لا يختلف الخبراء العاملون في مجال الطاقة على أن أمن الطاقة يصب في خانة الأمن الاقتصادي والاجتماعي، ويؤثر على البطالة وكل مجالات الحياة، وما دام يؤثر على الأمن الاقتصادي والاجتماعي فإنه يؤثر على الأمن السياسي بالضرورة، فكل قضايانا الاقتصادية والاجتماعية تتأثر بالطاقة، ومن الطبيعي أن تؤثر بالمحصلة في الاستقرار السياسي، فلا يمكن نكران الارتباط الوثيق بين أمن الطاقة والأمن الاقتصادي بشكل مباشر، ولا يمكن الفصل بينهما..

أسعار الطاقة في سورية ليست بالرخيصة، وأسعارها بالمطلق وبالمقارنة مع دول الجوار رخيصة، باستثناء مصر، أما المقارنة بسوية الدخول فهذه قضية أخرى.

الطاقة المتجددة ليست بديلاً وإنما داعماً

يعتبر البعض أن نشر تكنولوجيا الطاقة ضرورة، وهذا صحيح نظرياً، ولكن الطاقة المتجددة عملياً لا يمكن في المرحلة الحالية، وعلى هذا المستوى من التطور التكنولوجي أن تكون بديلاً للطاقة التقليدية، ولسبب بسيط هو أن عدد الساعات المتاحة لتوليد طاقة الرياح سنوياً، كما أن سرعات الرياح المناسبة لتوليد الطاقة الكهربائية لا تتجاوز ٢٥٪ من مجمل الساعات السنوية، والبالغة ٨٧٦٠ ساعة، وبالنسبة للمتاح من الطاقة الشمسية فإنها لا تتجاوز ٢٥٪ من هذه الساعات أيضاً.. ولكن في المقابل نجد أن الطاقة التقليدية يمكن أن تكون متاحة من ٨٠ ـ ٩٠٪ من عدد ساعات العمل سنوياً، أي أنه مقابل واحدة الطاقة التي ستنتج من الطاقة التقليدية يجب أن يكون لديك ٤ ـ ٥ وحدات من الطاقة المتجددة، وسعر كلفة الاستطاعة المركبة من الطاقة المتجددة والتي تعد الرياح ارخصها تبلغ ١٤٠ ـ ١٥٠٪ من تكلفة الانشائية الاستثمارية للطاقة التقليدية، أما بالطاقة الشمسية فيصل إلى٤ أضعاف وسطياً، فإذا كانت طاقة ضوئية كهروشمسية فتكون من ٣ ـ ٤ أضعاف التكلفة الاستثمارية، أما إذا كانت تعتمد على الطاقة الشمسية المركزة فيصل الرقم إلى ٦ ـ ٧ أضعاف، فالمشكلة تتعلق بترتيب الاولويات، والتي تتجسد بتلبية الطلب على الطاقة، والوصول إلى نقطة التوازن، والسير ما أمكن بطريق الطاقة المتجددة لأنها توفر استهلاك الوقود، ولكن لن تكون بديلاً كاملاً بل بشكل متدرج وحسب الامكانيات لأن اولويات الاستثمارات حالياً هو لتأمين الكفاية، والتوازن بين الطلب والانتاج، فهذه النوعية تكون داعمة فقط وليست مصدراً أساسياً.

تكلفة مرتفعة

يرى بعض الخبراء أن الأولوية تتطلب تحقيق التوازن بين الطلب والإنتاج من الطاقة، ومن ثم السعي لإدخال طاقات متجددة ما أمكن لتخفيف استهلاك الوقود الاحفوري (فحم، غاز، فيول، مازوت)، فصحيح أن لدينا أراضي واسعة، وإشعاع شمسي عالي من أعلى مستويات الاشعاع الشمسي عالمياً، لكن الطاقة المتجددة ليست حلاً قريباً، وخصوصاً في بلدنا مثل بلدنا غير قادر على تلبية الطلب من الطاقة حالياً، ولديه توازن حرج بين الطلب والانتاج، كما يجب تطوير طبائع الاستهلاك لدينا، وتوجيهها نحو الترشيد.. وأهم مصدر لتلبية الطلب على الطاقة هو تعزيز وتحسين كفاءة إنتاج، ونقل، وتوزيع، واستهلاك الطاقة الكهربائية، وباقي المصادر مكلفة جداً، فـ ١ كيلو واط مركب من التقنيات المتقدمة التي تعمل على مبدأ الدورة المركبة يكلف نحو ألف يورو لكل كيلو واط ساعي، وهذه تعمل ٨٧٦٠ ساعة سنوياً، أما بالنسبة للرياح التي لا تعمل سوى ٢٥٪ من هذه الساعات، وكلفة الكيلو واط الساعي ١٣٠٠ يورو، وإذا انتقلنا إلى الطاقة الشمسية فإنه سيكلف الكيلو واط الساعي ٣,٧ ألف يورو للكيلو واط الساعي الواحد.

وسائل لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة

يعتبر تشجيع المواطنين على نشر السخان الشمسي، وإنتاج الطاقة الكهربائية من خلاله، وضخها في الشبكة وفق تعرفة عالية، هو أحد الوسائل لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وهكذا فعلت ألمانيا، كما يجب إدخال التعرفة التشجيعية التي تقوم بها الدولة عبر شراء الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة.

فألمانيا التي تحتل المرتبة الأولى عالمياً في تبني الانتقال إلى الطاقة المتجددة، إلا أنه لا يمكن مقارنة سورية بها، فهي سوف تستغني عن محطات نووية جديدة، وفي العام ٢٠٢٠ سوف توقف كامل المحطات النووية العاملة لديها، وهي تدعم سعر الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة الشمسية بما يصل لـ ٠,٥/ يورو للكيلوواط الواحد، فهل بإمكاننا أن ندعم طاقتنا بهذا الحجم من المال؟!.

وحول مستقبل الطاقة المتجددة في بلادنا، يمكن الحديث عن وجود إحدى الخطط المستقبلية المنظورة لدى مخططي السياسة الاقتصادية في سورية، والتي تتمثل بإضافة نحو ٢٠٠٠ ميغا واط تعمل على الطاقة الشمسية بأنواعها المختلفة، وما يقارب ٢٠٠٠ من طاقة الرياح حتى العام ٢٠٣٠، وهذا يحتاج وسطياً لـ ١٠ مليار يورو (٧٠٠ مليار ليرة سورية)، وهذا على مستوى التخطيط..

أما بالنسبة لدور القطاع الخاص في نشر هذه التكنولوجيا، فيجب ترغيب هذا القطاع على إنتاج طاقة متجددة، وضخها في الشبكة سواءً عبر الإنتاج المنزلي أو الإنتاج الصناعي المتوسط والصغير، والدولة قد تستطيع في مرحلة متقدمة تقديم الدعم اللازم لشراء الطاقة الكهربائية المتجددة من هذه المصادر، والمصادر المائية كطاقة متجددة تعد محدودة ومستنفذة.

■■

تخفيض سعر المازوت تحوَّل أرباحاً إضافية للمهربين

تهريب المازوت من القلمون إلى لبنان مخطط منظم برعاية قوى الفساد

◄ يوسف البني

ها نحن نفتح مرة أخرى ملف تهريب المازوت السوري إلى خارج الحدود.. وما دفعنا للقيام بذلك ورود معلومات إلى جريدة «قاسيون» ليست جديدة، لكنها تختلف عن سابقاتها بكونها أكيدة وموثقة، تفضح ارتباط الفئات التي تعرف باسم «الشبيحة» أو «البلطجية» بعمليات تهريب المازوت وحمايتهم لها، ومن المؤكد أن هذا التورط ما هو إلا شراكة بين المهربين ومن يحمي قوافل التهريب ومشاركتهم بالأرباح، ولهم من ورائها «حصة الأسد» الكبيرة. وقد ازداد تهريب المازوت السوري إلى الخارج، وخاصة إلى لبنان، بعد قرار تخفيض سعر لتر مازوت التدفئة من ٢٠ ل.س إلى ١٥ ل.س، وبقاء سعر لتر مازوت الديزل بـ٢٢ ل.س. وكما العادة التي درجت خلال العقود الخمسة الأخيرة، وهذا المكسب الذي حققه الشعب السوري بعد أن رفع صوته بالمطالب المحقة والمشروعة بالحرية والديمقراطية وتحسين مستوى معيشته واستعادة دعم الدولة لمواطنيها، فقد تم تجييره لخدمة المصالح والأطماع الشخصية للفاسدين والناهبين والمتلاعبين باقتصاد الوطن، واستفاد من تخفيض سعر المازوت بعض المتنفذين المستقوين بالمنصب، الذين يتاجرون بالوطن، وشبيحتهم وعصاباتهم المسلحة من الانتهازيين والمنتفعين من الأزمات وأثريائها، الساعين لتحقيق أسرع وأكبر الأرباح بدافع الطمع والجشع، حتى لو كان ذلك على حساب أمن الوطن والمواطن.

■ المهربون مدعومون من أجهزة الدولة، وهم مسلحون وخطرون، ويعسكرون في الكازيات لحين قدوم الصهريج ويدفعون ثمنه، بوجود مراقبين من أمن الدولة والأمن السياسي ضمن الكازية، ويحولونه إلى الحدود لمكان التفريغ

■ المكسب الذي حققه الشعب السوري بعد أن رفع صوته بالمطالب المحقة والمشروعة بالحرية والديمقراطية وتحسين مستوى معيشته واستعادة دعم الدولة لمواطنيها تم تجييره لخدمة الأطماع الشخصية للفاسدين والناهبين، واستفاد من تخفيض سعر المازوت بعض المتنفذين المستقوين بالمنصب الذين يتاجرون بالوطن

■ انقلب صهريج بسعة ٣٥ ألف لتر في قلب مدينة يبرود واندفع نهرٌ من المازوت لمسافة تزيد عن كيلومترين وبارتفاع أكثر من ٢٠ سم، والكثير من المواطنين لحقوا سيلان المازوت الذي نزل مثل الشلال عن تصوينة إحدى الحدائق، وراحوا يملؤون البيدونات والقوارير

■ إذا وُجد المازوت في المحطة فإنه يباع للمواطن بـ٢٢ ل.س للتر الواحد، رغم أن سعره نزل بقرار رسمي إلى ١٥ ل.س، ولكن أصحاب الكازيات يقولون للمواطنين (اضحكوا في عبِّكم إذا حصلتم على لتر المازوت بـ٢٢ ل.س، فنحن نبيعه للمهربين بـ٣٠ ل.س)

سيول المازوت في شوارع يبرود

استدعانا أهالي يبرود لننشر شكواهم من انعدام المازوت في محطات الوقود، علماً أن في يبرود وحدها سبع محطات هي محطة حمدان، محطة رجب، محطة المأمون، محطة البرادعي، محطة سمعان، محطة البرادعي ٢، والمحطة الحكومية التي يتواجد فيها معظم الأوقات مازوت الديزل المخصص للسيارات والمحركات، بينما ينعدم مازوت التدفئة والحرق في جميع المحطات، وعلماً أن الطلب على مازوت التدفئة معدوم تماماً هذه الأيام، وسبب انقطاع المازوت من الكازيات هو تهريب المازوت «بالصهريج» إلى الحدود، بعد أن يتم دفع ثمنه في المحطة التي خُصِّص لتزويدها، ويباع للمهربين والشبيحة المرافقين لهم، ويتم توجيه الصهريج كما هو، كتلة واحدة، وختم الرصاص ما يزال على صنبور التفريغ.

وفي حادثة خطيرة كادت تسبب الكثير من الضرر والأذى لأهالي يبرود ، فقد انقلب صهريج بسعة ٣٥ ألف لتر في قلب المدينة ، وعلى أحد مفارق شارع الكورنيش - طريق أبو فاروق، واندفع نهرٌ من المازوت حتى منطقة السيل، أي لمسافة تزيد عن كيلومترين، وبارتفاع أكثر من ٢٠ سم، قامت «قاسيون» بزيارة موقع الحادث وتمكنا من رؤية آثار المازوت في شوارع يبرود، رغم ردمها بالتراب من البلدية. وحول تفاصيل الحادث التقينا بعض المواطنين الذين حدثونا عن الحادث وعن تهريب المازوت بشكل عام. وكان لنا اللقاءات التالية:

- المواطن الذي تعرض بيته للضرر المباشر من انقلاب الصهريج الذي أدى إلى كسر تصوينة البيت وغمر الحديقة بالمازوت، قال: «الصهريج كان نازلاً من كازية يبرود الحكومية وسكر التفريغ مازال مرصرص، (مختوماً بالرصاص) ونتيجةً لضيق الطريق، لم يستطع الالتفاف، واصطدمت العجلات الخلفية بأحجار الرصيف فانقلب، وكنا نائمين في البيت، واستيقظنا مرعوبين، وكسر لنا تصوينة البيت، وامتلأت الحديقة والقبو بالمازوت، وسال نهر من المازوت على عرض الشارع بارتفاع لا يقل عن ٢٠ سم، وفي الحديقة شجر أقوم بتربيته منذ ٣٠ سنة، بعد أن جلبت التربة الزراعية من مكان بعيد، لأن تربتنا كلسية رملية صفراء، وهاأنذا اليوم أُعيد ترحيلها لإحضار تربة نظيفة مكانها، والشجر الذي تشرَّب المازوت قد يبس كله خلال أربع وعشرين ساعة، وضاع تعب العمر سدىً، وعندما طلبت آلة جرافة (تركس) لجرف التربة أقسم سائقها يميناً أنه لم يجد ليتر مازوت في الكازيات منذ ثلاثة أيام»

- مواطن آخر شرح لنا الصورة المضحكة المبكية في آن معاً، فقال: «الكثير من المواطنين لحقوا سيلان المازوت الذي نزل مثل الشلال عن تصوينة إحدى الحدائق، وراحوا يملؤون البيدونات والقوارير، بعد أن كانوا قد فقدوا وجود المازوت في جميع محطات الوقود بالمنطقة، في محطات يبرود والنبك والمشرفة والسحل وعسال الورد ورأس المعرة وغيرها، وإذا وُجد فإنهم يبيعون لتر المازوت للمواطن بـ٢٢ ل.س مثل سعر مازوت الديزل، رغم أن سعره نزل بقرار رسمي إلى ١٥ ل.س، ولكن أصحاب الكازيات يقولون للمواطنين (اضحكوا في عبِّكم إذا حصلتم على لتر المازوت بـ٢٢ ل.س، فنحن نبيعه للمهربين بـ٣٠ ل.س)»

المهربون والصهاريج وحُماتهم

- أحد المواطنين تجرأ وروى لنا حقيقة التهريب فقال: «مهربو المازوت من أهالي قرى المنطقة بشكل عام، ولكن المهربين من أهالي قرية المشرفة مدعومون من أجهزة الدولة، وهم مسلحون وخطرون، ولو كان لهم شخص موقوف بالسجن يخرجونه بالقوة، ويطلقون النار على الناس دون محاسبة، لأنهم محميون من الدولة، وهم بلطجية تجندهم السلطة لفض المظاهرات، وهم يعسكرون في الكازيات لحين قدوم الصهريج ويدفعون ثمنه، بوجود مراقبين من أمن الدولة والأمن السياسي ضمن الكازية، ويحولونه إلى الحدود لمكان التفريغ، وقد وصل الأمر بهم لقطع الطريق على الصهاريج المتجهة من حمص إلى حلب، ويشترون الصهاريج عن الطريق وقبل وصولها إلى حلب، ومن يعارضهم يجبرونه تحت تهديد السلاح، ويحولون الصهاريج إلى أماكن التفريغ، وأحد المهربين الكبار معروف جداً، واسمه (ر. ب.) وكان في السابق قد قتل ضابط أمن وعنصرين وهرب إلى لبنان، ثم عاد بعد فترة وسلَّم نفسه وطلع براءة، واكتسح بعد فترة قليلة مجال تهريب المازوت عن طريق خزان كبير على رأس جبل فاصل بين سورية ولبنان، ومدفون تحت الأرض، تفرغ الصهاريج فيه المازوت الذي يتم إرساله إلى لبنان عبر خراطيم من الخزان لتصل مباشرة إلى منطقة بعلبك.

- عاد المواطن صاحب المنزل الذي تهدمت تصوينته فقال: «في المفرق الذي وقع عليه الحادث يوجد منصف ولكنه غير مدروس، ويعرقل السير ويسبب الحوادث، ولا توجد إنارة رغم تكرار الطلب أكثر من عشرين مرة على مدى سنوات، وحدثت عدة حوادث أدت إلى موت عدد كبير من المواطنين، حتى سُمِّي «مفرق الموت»، وللعلم، فإنه يسكن على هذا الشارع أكثر من ألف عائلة. ومن جهة ثانية فقد تقدمنا لمديرية المنطقة بشكوى ضد صاحب الصهريج الذي هرب، للتسبب بتضرر البيت والحديقة وموت الشجر الذي يزيد عمره عن ٣٠ سنة، وبعد يومين أبلغونا أنه تمت معرفة صاحب الصهريج، ثم عادوا وأبلغونا أن صاحب الصهريج قد تقدم ببلاغ أن الصهريج مسروق، وتم إغلاق ملف القضية (تمت لفلفة الموضوع)، ونحن الآن نخاف من اتهامنا بالتسبب بالحادث وتغريمنا بالصهريج والمازوت».

المهربون وحماتهم يعسكرون في المحطات

- دخلنا إحدى محطات الوقود في يبرود، وسألنا عن عدم توفر المازوت والأسباب الكامنة وراء فقدانه، ومن الممكن أن يكون الرجال الستة الموجودون في غرفة الإدارة قد أدركوا بحدسهم أننا نتساءل حول قضية تهريب المازوت، فتحدث أحدهم قائلاً: «هذه محطة المأمون، تم تخصيص ١٦ طلبية لها في الشهر فقط، بعد أن كانت مخصصاتها ٢٣ طلبية، وكل طلبية ٢٠ ألف لتر، أي بمعدل طلبية كل يومين، وعندنا هنا لا يوجد تهريب مازوت بل هناك استهلاك كبير حيث يستجر من عندنا أهالي كل منطقة القلمون، من قرى رأس العين ورأس المعرة والصرخة والجبة والسحل والمشرفة وريما وخصوصاً عسال الورد، وهذا الوقت من العام هو موسم زراعة وري واستجرار مازوت لذلك الغرض، أما المهربون الحقيقيون والخطرون فهم أهالي فاليطا (المشرفة) الذين استعمال السلاح عندهم مثل شرب الماء، فمثلاً أحدهم طلب من أحد الحدادين صناعة خزان حديد له فقال له: ارجع الاسبوع القادم فهذه الأيام أنا مشغول جداً، وذهب الزبون وعاد بعد نصف ساعة ومعه بندقية آلية ورشٍ الموجودين بالورشة جميعاً، وآخر اغتاظ من ارتفاع سعر كيلو البندورة ٥ ليرات، فسحب بندقية ورشٍ السوق كله، وكذلك ينزلون إلى الكازيات بالذخيرة الحية، ويأخذون المازوت غصباً وعلى مرأى من عناصر الدولة والجمارك».

وأثناء خروجنا من محطة الوقود همس أحد العاملين بالمحطة في آذاننا أن الذي تحدث لنا عن شكل التهريب هو مهرب كبير ويجلس في إدارة الكازية بانتظار قدوم الصهريج ليدفع ثمنه ويحوله إلى لبنان. والآخران الجالسان إلى جانبه هم من الشبيحة الذين يحمون الصهريج على طريق التهريب.

- وفي محطة أخرى حدثنا آخر أن المهربين الأساسيين الكبار هم أهالي عسال الورد المسلحون والخطرون، وباستثناء تغيير جنسية المهربين، كان كلامه نسخة مطابقة عن الممارسات الإرهابية. وإن اللبيب يدرك أن هذا أيضاً مهرب كبير، والذين يجلسون إلى جانبه هم حُماة طرق التهريب.

من الذي يبيع الوطن؟

من المؤكد أن هناك مافيات كبيرة ومحمية وراء تهريب المازوت، ولا أحد يستطيع مواجهتها، وأن الجمارك وحرس الحدود لا يعترضون قوافل سيارات المازوت أو الصهاريج، التي ترافقها في أغلب الأحيان السيارات ذات الدفع الرباعي والزجاج (المفيَّم) وتساعدها في فتح الطريق لها. وإن محاربة الفساد الأكبر هي واجب وطني بامتياز، والقضاء على العصابات والمافيات التي تخرب اقتصاد الوطن وتحرم المواطنين من التمتع بخيراته هي مهمة كل شريف في هذا الوطن، وإن مسؤولية محاربة التهريب وقمعه تقع على عاتق الجميع، ويجب فتح سجلات للمحطات والصهاريج لضبط عمليات التوزيع والتأكد من وصولها للمحطات، ويجب العمل الجاد والمستمر لبتر هذه الظاهرة الخطيرة، ومحاسبة المهربين، والفاسدين الذين يقفون خلفهم، يشاركونهم ويسهلون لهم العملية، مهما كانت مناصبهم، وخاصة حرس الحدود ودوريات الجمارك، التي بدل أن تلعب دوراً أساسياً في الرقابة ومنع التهريب، فإنها تشارك في تفاقم هذه الظاهرة وتتواطأ مع المهربين، وتسهل لهم المنافذ و(تقبض منهم).

■■

مطبات

المغني الجديد.. وحيداً

◄ عبد الرزّاق دياب

(والمدينة كنست كل المغنين)
درويش

هذه المدينة الغارقة في ذعرها، هذه الشوارع المفتوحة على احتمالات خرجت لتوها في فم المحللين والدعاة والهتاف، هذي الزواريب التي كانت ملاذاً ليد ساخنة على قلب امرأة مستحمة بالخجل، هذي الروائح التي تعاند الريح الصافرة في غير موعدها، والغيم الذي لا يحمل تباشيره.. إنها مدينتي في رقصتها الجديدة.

يستيقظ الكنّاس الصباحي ليلم بقايانا الليلية وفضلات النهار، يمارس عزفه المنفرد ويدندن أغانيه التي لا يوقظها سوى هذا الصمت المخاتل، ويمد في الزوايا مكنسته التي تشبه شعر متسولة غارقة في رزقها علّ ابن حلال يمر برغيف خبز أو عشر ليرات ساخنة.. صباح كامل للفقر والغناء.

لم يترك الكلام الكثيف أي منفذ للروح، والفضاء المخنوق بزفير المتصارعين على الحقيقة أفسد بحة ناي تتسلل من بين شفتي عجوز كئيب، وأما الكنّاس فيقف في نهاية الشارع معلناً مع بزوغ الشمس انتهاء الغناء..ها أنا ألملم المغنين وأنسحب إلى حيث يبدأ الآن ذعر المدينة والكلمات التي ستملأ الهواء بالأدعية والتحليلات والهتاف.

الشارع لا يتسع لمرور رجل مفلوج، والعصا التي يحمل الأعمى عيناً عليها لا تلامس الرصيف المعتاد، وثمة بشر كثيرون يمتطون الأمكنة المعدة للبيع والتجارة، فقد غصت المدينة بصائدي الرزق السريع في زمن الخوف من النوم بجيوب خاوية، والجميع في الشارع يندهون على بعضهم خشية الإفلاس، بأي ثمن خذ، والجنسيات الغريبة تودع كذلك أرصفة حفظتها، فالصينيون مثلاً كانوا يتعلمون العربية و(المفاصلة) حيث لغة بيعنا المنفردة، والروسيات كن يناورن حريمنا بقياسات ضخمة وعارية لألبسة النوم، ولكنهم اليوم يعدون متاعهم ليوم خاو من المتسوقين، ويوم يبقى الكنّاس فيهِ سيد الأغنية.

القبح ينتشر كالوباء..وسط المدينة محشو بباعة طارئين كانوا، أريكة على جدار وكالة (سانا) وأحواض سمك ملون، وبائعة ورق العنب ترتب أوراقها لوجبة (ييرق) دون لحم، والأحذية سيدة الأرصفة دون منافس، وأما بسطات البضائع الصينية فيمر من بينها الطلاب القادمون إلى امتحانات الجامعة بنصف قلب ونصف عقل، وفي الليل تتضح الأصوات وأضواء الألعاب..هنا لا أحد ينام فمن يضيع زبوناً محتملاً في ليل فقد الأمان.

قبل أيام ليست بعيدة كان هؤلاء يصرخون على بعضهم من رؤية شرطي المحافظة، (شيل) كلمة تعني احمل واهرب، واليوم يصير الشرطي زبوناً لكل تجار الظل، هنا يتكاثر الناس بالصياح والبيع، وهنا تستطيع أن تبيع ما تشاء.. قمصان مستوردة بخمسين ليرة، (فلاشة ٤ غيغا) بمئة ليرة، كل مخلفات ومؤلفات اتحاد الكتاب العرب على الرصيف، والبائع يمسح عنها غبار السنين ودخان السيارات ويهمس بصوت خافت: أي كتاب بخمسين.

في الحمراء سوق النساء والموضة.. يقف أصحاب المحال الفاخرة بانتظار زبونة ترى انكسار أسعارهم، تنزيلات وأسعار متفق عليها، وشاب يطارد فتيات صغيرات بلهجة تحمل الرجاء: فقط «تفضلوا»، وعلى الرصيف يتحدى سوق الظل سوقاً كان يطرده، وباعة الرصيف لا يكترثون بأباطرة السوق المنسيين الآن، وقبالة الطريق بالقرب من طاولة صغيرة يجلس أربعة من أصحاب المحلات المتجاورين يشربون الشاي على أصوات السوق الجديدة بانتظار موعد إغلاق السوق، بينما تسهر السوق الجديدة إلى صباح يمر فيه الكنّاس بأغنيته السيدة.

المدينة الآن..تكنّس مغنيها بعصا الكنّاس الصباحي وتتركه وحيداً في نشيدها الجديد.

■■

مطمر النفايات الصلبة الجديد بجيرود..

مخالفة صريحة لكل الشروط البيئية والمحافظة تتفرج!

◄ علي نمر

أقامت وزارة الإدارة المحلية والبيئة ورشات عمل عديدة للحفاظ على البيئة، ومنها ما كان يتعلق ببناء القدرات لإدارة متكاملة للنفايات الصلبة في سورية، وذلك بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالبيئة مثل برنامج المساعدة الفنية للبيئة في المتوسط، وكان الهدف من هذا البرنامج إعداد معايير أو أدلة بيئية لنشاط النفايات الصلبة في سورية عبر مراجعة إدارة النفايات الصلبة فيها، ووضع جميع المعلومات الخاصة بالنفايات الصلبة في بيانات على الحاسوب، وكذلك جمع المعلومات الخاصة بالمعامل الصناعية للاستفادة منها عند إجراء أية دراسة، بالإضافة إلى جمع الدلائل الخاصة بالتوعية المجتمعية بشكل عام، علماً أن المشروع الإقليمي لإدارة النفايات الصلبة كان ممولاً من الاتحاد الأوربي ونفذته وحدة الميتاب في البنك الدولي بهدف بناء القدرات الوطنية والإقليمية لأجل إدارة متكاملة ومستديمة للنفايات الصلبة في الدول المستفيدة.

لكن اللافت في الأمر أن هيئة الاستثمار السورية التي أعلنت في خططها عن تشميل ١٣٩٥ مشروعاً صناعياً بدءاً من ١٩٩١، حتى نهاية العام ٢٠٠٩، حسب القوانين التي وضعتها لتشجيع الاستثمار، لم يكن نصيب المشاريع الاستثمارية منها سوى ١٣ مشروعاً بيئياً فقط، وكانت نتيجة هذا العدد «المخزي» من المشروعات البيئية وصول كلفة التدهور البيئي في سورية حسب الأرقام المنشورة إلى أكثر من ٤٥,٦ مليار ليرة سورية سنوياً، أي ما يعادل ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي حسب الدراسة التي أجرتها الجمعية الوطنية للتنمية البيئية، والمشكلة أنه ومنذ صدور القانون في العام ٢٠٠٢، وإدخال تعديلات جديدة عليه في العام ٢٠٠٤، لم يتم اتخاذ أي إجراء قانوني حقيقي ضد أي مستثمر أو صناعي، ما تسبب بتجاوزات عدة هنا وهناك، ومنها التي بين أيدينا حين قررت محافظة ريف دمشق إقامة مطمر للنفايات الصلبة ضمن مملحة جيرود على أرض بمساحة كاملة تقارب /٥٨٠٠/ دونم، وتمت المباشرة به منذ فترة قصيرة بعد أن نقل من موقعه الأساسي، والذي كان يبعد عن المملحة بمسافة حوالي /٣,٥/ كم بجانب جبل الطرافة. وقد تم نقله دون معرفة الأسباب الحقيقية لذلك... إلا أن متعهد المشروع وحسب تصريحاته أوضح أن الموقع القديم ذو أرض قاسية لا تصلح للعمل والموقع الجديد ذو أرض لينة وهشة.

وعن الأضرار الناجمة عن هذا المطمر أكد عدد من المهندسين والخبراء أن أرض المملحة مؤلفة من سبخات، وهي عبارة عن حوض مائي تغذي المنطقة بكاملها وكل السيول تتجمع في هذا الحوض من مسافة قد تبعد أكثر من /٥٠/كم. وبالتالي فإن وجود مطمر للنفايات في المملحة سيؤدي إلى تلويث بيئي خطير للحوض السطحي للمنطقة.

بعد تبيان الأضرار واعتراض البلدية والأهالي على إقامة المطمر تم تشكيل لجنة من المحافظة ضمت نائب المحافظ، ومدير الخدمات الفنية، ومدير البيئة بالمحافظة، حيث أكد مدير البيئة أن الموقع غير صالح للمطمر كلياً، لا بل إنه كان يود بجعله محمية طبيعية، أما المجلس البلدي فقد أكد بدوره على عدم رغبته نهائياً بوجود المكب في هذا الموقع بالذات وقد بين المجلس البلدي ذلك من خلال قرار اتخذه، لكن الغريب في القضية أنه وعلى الرغم من كل هذه الاعتراضات فإن المشروع مستمر!..

أهالي جيرود بعد أن طفح بهم الكيل قدموا عريضة لرئيس الحكومة عادل سفر ناشدوه للإيعاز بإيقاف العمل بالمطمر، ونقله إلى مكانه الأساسي حفاظاً على البيئة وعلى صحة سكان أهالي موضحين بعريضتهم الملاحظات التالية:

رغم كل الاعتراضات وعدم موافقة مجلس البلدية، ورأي مدير البيئة، فإن المشروع لم يتوقف ولم يتغير مكانه؟.

نؤكد تدفق مياه شرب صافية بغزارة من مكان الحفر للمطمر، وهي مياه صالحة للشرب وبكمية غزيرة؟.

عام ٢٠١٠ الذي انقضى كان عام البيئة في محافظة ريف دمشق، الذي انتهى بصدور حكم الإعدام بحق مدينة جيرود ومواقعها البيئية والأثرية من خلال تحويل مملحتها إلى مطمر للنفايات الصلبة. رغم أن المملحة تعد المتنفس الوحيد لأهالي المنطقة، ومحطة استراحة للطيور المهاجرة كما بات أكثر من /٥٠/ ألف نسمة مهددون بأمراض خطيرة نتيجة تلوث الماء والهواء والتربة. فهل سيكون مصير سكانها كمصير الطيور، مسألة وقت وتهاجر؟!...

تبلغ مساحة المملحة حوالي /٤/كم٢ وتقدر سعتها بنحو /١٣/ مليون م٣ من المياه، ويشكل قاع البحيرة الطبيعية الحوض الجوي في المنطقة، ويقع بجوارها المرملة «التعوس» وهي على أشكال كثبان رملية هرمية، وتعد معلماً طبيعياً نادراً في سورية.. وفي عام ١٩٨١ كشفت البعثة السورية الفرنسية للتنقيب عن الآثار في منطقة المملحة على آثار تعود للعصر الحجري كان يستخدمها الإنسان، وقالت البعثة في تقريرها: «تتجمع مواقع ما قبل التاريخ على امتداد الضفة الشرقية للبحيرة القديمة والتي تسمى مملحة جيرود».

وطرح الأهالي في ختام عريضتهم مجموعة من الأسئلة وهي:

من المسؤول عن نقل المطمر من جبل طرفة في البترا إلى المملحة جانب بناء الإدارة، وهو موقع يصنف شعبياً موقع اثري إضافة أن المنطقة سياحية بيئية (بجوار التجمع السكاني)؟.

كيف تم نقل المشروع إلى مكانه الجديد، والبدء به دون معرفة البلدية رغم أنه ضمن حدودها الإدارية؟.

هل تم أخذ موافقة وزارتي البيئة والسياحة لإقامة هكذا مشروع ضمن منطقة تعد المتنفس الحيوي والبيئي والسياحي لمنطقة تضاريسية لا تعرف سورية سواها؟.

خمسمائة دونم في موقع الطرفة خارج الحدود الإدارية لمدينة جيرود لإنشاء مطمر نفايات صلبة وذلك بموجب محضر الكشف المحرر بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٤ الصادر عن بلدية جيرود، والمتضمن الموافقة على تسليم موقع العمل خارج منطقة التحديد والتحرير بعد إجراء الدارسة الفنية، واتجاه الرياح وبعده عن المدينة حيث يبعد حوالي /٧/ كم وخاصة وجود التربة غير النفوذة الملائمة لهذا النوع من المشاريع.

وقامت بلدية جيرود بتسليم موقع مختلف بالمكان والشروط حيث أصبح لا يبعد عن المدينة أكثر من /٤/كم، وضمن الحدود الإدارية في العقار رقم /٧٩٦/ من المنطقة العقارية ١٨/٤ البالغة مساحته /٢١٥٠/ ألفان ومائة وخمسون دونماً في أراضي أملاك الدولة، علماً أن الموقع الجديد لا يحقق الشروط لمثل هذه المشاريع وأهمها:

الموقع مجمع للسيول يتميز بالتربة النفوذة وهو عبارة عن سبخة تشكل المصدر الرئيسي والوحيد لتغذية حوض المياه الجوفية للمنطقة بأكملها (سهل القلمون) لأنها أرض رملية.

الموقع الجديد يفصل الأحياء السكنية عن المملحة التي اصبحت مؤخراً مشروعاً قيد الإقرار لتكون على الخارطة السياحية في المنطقة التي تفتقر لأي مشروع سياحي آخر، والتي تعتبر أحد المحميات البيئية في المنطقة علماً أنها المتنفس والمنتج الوحيد لأهل المنطقة يلجؤون للاستجمام فيها على مدار العام.

تعتبر المملحة ثروة اقتصادية، وخاصة في سنوات الهطول حيث توزع مادة الملح لأنحاء سوريا، إضافة إلى رمالها الجصية المستخدمة في صناعة الجبس الطبي ورمل المازر.

ويطالب الأهالي المحافظ بالنظر بعين الاهتمام وإجراء اللازم لإلغاء المشروع أو إعادته إلى الموقع الأساسي المدروس حسب محضر الكشف المرفق، وليس هناك دليل على خطأ الموقع الجديد أكبر من تسبب أحد الهطولات العادية في توقيف العمل في المشروع بسبب امتلاء الحفر بالماء خلال ساعات فقط، وتم توقيف العمل فيه لفترة ولا نعلم ما السبب الذي أدى إلى عودة المتعهد بمتابعة العمل في المشروع، ولا نعلم أيضا أيهما اقرب للمنطق: أن نخسر بضع ملايين؟ أم أن نتسبب بخسائر تتجاوز الملايين الملايين؟؟.

أخيراً لا بد من التأكيد إن أي مشروع من هذا القبيل يجب أن يهدف لتوفير الوسائل المتاحة لأجل تصميم وتطوير وتطبيق العناصر الأساسية للإدارة المتكاملة للنفايات، كموضوع مشاركة القطاع الخاص وموضوع الوعي العام، ومشاركة المجتمع.

لذا فإنّ المطلوب من وزارة البيئة العمل على تطبيق المزيد من التشديد عند الموافقة على أي مشروع كهذا، وإيقاف كل المشاريع المخالفة وإنزال العقوبات بجميع المخالفين وعلى رأسها المنشآت التي خالفت الشروط البيئية وأهمها مطمر النفايات الصلبة في جيرود.

فهل يستجيب رئيس مجلس الوزراء ومحافظ ريف دمشق لمطلب الأهالي، أم أن مطالبهم ستذهب أدراج الرياح أو تآكلها المطامر؟!.

■■

أخيار وأشرار «الإعلام»

◄ سلام نمر

في كل مرة وأنا أتابع الشارع إعلامياً يستحضرني قول غوبلز (وزير البروباغاندا -الإعلام- النازي) : «اكذبوا ثم اكذبوا ثم اكذبوا» ، وأنا أتابع المشهد الإعلامي السوري في أغلب الأحيان.. ولا أقول ذلك من باب الشماتة لأنني كما غيري نريده أعلاماً حقيقياً صادقاً معبراً عن مصالحنا جميعاً، والمصلحة الوطنية على رأس هذه المصالح، وبلا أدنى شك أن سورية اليوم في قلب العاصفة.

يمكن القول بصدق إن ما تواجهه سورية اليوم أصعب بكثير مما عرفته خلال كل العقود السابقة، بما في ذلك حرب حزيران ٦٧ وحرب تشرين ٧٣ واجتياح بيروت، لكن السؤال الذي يتداعى إلى الذهن هو: هل لدينا إعلام بحجم هذه الأزمة؟ الوقائع تشير إلى عكس ذلك، لأننا أصبحنا أمام إعلام لا يحسد على موقفه من جهة تزايد عدد القتلى والمعتقلين الذين أصبحوا بالآلاف، ومازال إعلامنا يصور هؤلاء على إنهم بضع مئات من المتظاهرين في كل أنحاء سورية، الأمر الذي أدى إلى تحديد التصنيف غير المرغوب به لأبناء سورية بالأخيار والأشرار، كما كان الرئيس الأمريكي السابق يستخدمها في تصنيف العالم كله أي «من ليس معنا فهو ضدنا»، لنرى أن الإعلام ينجرف في هذه التصنيفات التي لا تستند إلى الحقائق على مبدأ «لا صوت يعلو فوق صوت أعلامنا الحكومي»، ولنجد أنفسنا في خانة يا «أبيض يا أسود» أو «مع أو ضد»، ثم ها نحن مرة أخرى أمام تلك الثنائيات الوهمية «معارضة ونظام، ومندس و شبيح، وحكومة وشعب».

إن المحزن حقاً كيف أن بعض الأمهات عبرن عبر هذا الإعلام بأنهن استطعن تسليم أبنائهم إلى بعض الجهات لكي لا ينجرفوا بتلك الاحتجاجات بعد أن وجدوا بحوزتهم حبوب الهلوسة وغيرها، أي سريالية في هذا المشهد الإعلامي الخطير وأي موضوعية هذه؟.

هناك فعلاً أسئلة تفرض نفسها ونحن على أثير إعلامنا المسموع والمقروء والمرئي والالكتروني... فكيف لهذا الإعلام بعد أن فقد هذا الكم الهائل من المصداقية أن يستطيع مجاراة الآلة الإعلامية العالمية العملاقة الموجهة للتحريض والطائفية في سورية للنيل من وحدتها. يبدو أننا مطالبون بإعادة النظر في كلامنا عن الأعلام من حيث أنه السلطة الرابعة، لأنه اليوم بات يلعب دور السلطة الرئيسية سواء كان في الغرب أو الشرق، والخاسر الأول والأخير في هذه المعركة هو الشعب السوري والوطن برمته.

■■

فساد.. فتقرير مدين.. ثم تملّص من المحاسبة في طرطوس!

نشرت جريدة «قاسيون» قبل عام ونيف مادة تتعلق بملف فساد كبير في بلدية الروضة (محافظة طرطوس)، وتطال شبكة فساد معقدة تمتد من رئيس مجلس بلدة الروضة (رئيس البلدية)، وكذلك دائرة السجلات العقارية في بانياس، إضافة إلى رئيس مجلس إدارة جمعية عروس البحر للسكن والاصطياف، وجهات أخرى...

وجاء النشر في حينه بناء على شكوى واحتجاج رفعه أهالي بلدة الروضة ضد ممارسات رئيس البلدية الظالمة بحق الكثير من المواطنين، ومنها اعتماده سياسة الخيار والفقوس والكيل بعدة مكاييل، ومخالفته القانون في كثير من القضايا عندما يتعلق الأمر بمواطنين موالين له أو بمتنفذين فاسدين... والحقيقة أن هذه التجاوزات كانت محط معاناة طويلة ومؤلمة للأهالي، لأن شكاواهم واحتجاجهم المستمر على مدى سنوات، ولجوءهم إلى الجهات المسؤولة والصحافة وغير ذلك.. لم يجد نفعاً حتى اللحظة، لا من جهة محاسبة رئيس البلدية على تجاوزاته ومخالفته القانون، ولا من جهة رفع الظلم عن الأهالي.. بل على العكس فقد تعرض المواطنون المتابعون لهذا الملف إلى حملة من الترغيب والترهيب، ومورست عليهم ضغوطات مختلفة، سواء من «البلطجية» الذين يدورون في فلك فريق رئيس البلدية، أو من جهات مسؤولة في المحافظة، وكلها جهود بذلت بغية ثني المواطنين عن الاحتجاج والمطالبة بحقوقهم، وأيضا بغية تأمين التغطية السياسية لرئيس البلدية وفريقه وشبكة الفساد الكبير التي يرتبطون بها، وهو الأمر اللذي ولّد في مناسبات مختلفة احتقانات واشكالات اجتماعية كبيرة..

إن استمرار هذه الفشكة في فسادها دون محاسبة ناجعة، دفع المواطنين الى متابعة تظلمهم خارج المحافظة بأن أوصلوا الملف المتعلق بفساد رئيس البلدية الى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وهي قضية التزوير الشهيرة لمشروحات البلدية ومخالفة القانون في بيع أرض سياحية بمئات الملايين الى جمعية عروس البحر.

ويبدو أن إصرار المواطنين ومتابعتهم قد أثمرا أخيراً بأن أصدرت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١١ تقريرها عن القضية المذكورة بعد تحقيقات مطولة وتجاذبات معقدة، وتضمن التقرير إدانة واضحة لرئيس البلدية، وجاء في مقترحات التقرير الطلب بإحالته إلى القضاء المختص ووضع صلاحياته بتصرف محافظ طرطوس لإعفائه من عمله كرئيس مجلس بلدة. كما أدان التقرير بالاسم مجموعة من العاملين لدى مديرية المصالح العقارية في مدينة طرطوس، وطلب إعفاءهم، وكذلك طلب التقرير وضع صلاحيات رئيس مجلس إدارة جمعية عروس البحر بتصرف وزير الاسكان والتعمير لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه لجهة حجب الثقة عنه وحرمانه من الترشح مستقبلاً لرئاسة مجلس الإدارة، وكذلك دعا التقرير محافظة طرطوس لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع إشارة قصر تصرف على العقار رقم ٢ منطقة ضهر صفرا صاحب العلاقة بالقضية وتضمن التقرير أيضاً تفاصيل أخرى.

ولكن الغريب في الأمر هو محاولة إخفاء الأمر والتستر على التقرير ونتائجه في دوائر محافظة طرطوس، حيث لم يستطع المواطنون المتابعون معرفة أين أصبح هذا التقرير ومقترحاته، فلمصلحة مَن ذلك يا محافظة طرطوس..؟

ويقول بعض الظرفاء بأن التقرير ربما ابتلع او أخفي في دهاليز مظلمة لأن شبكة الفساد الكبير الاقتصادي والسياسي وحماتها أكبر بكثير مما يتخيلونه، والناس يتساءلون اليوم: هل من المعقول أن يستمر هكذا واقع في هذه الظروف التي يمر بها وطننا؟ وأين أصبحت شعارات الإصلاح ومحاربة الفساد في دوائر محافظة طرطوس؟!.

إننا في «قاسيون» نضم صوتنا الى صوت الناس ونطالب محافظ طرطوس والجهات الأخرى المعنية بالعمل فوراً بمقترحات ونتائج التقرير، ووفق ما يقتضيه القانون، وبما يؤدي الى محاسبة الفاسدين ومن يحميهم ويعيد الحقوق إلى الدولة وإلى اصحابها من المواطنين.. فوراً ودون أدنى إبطاء.

■■

استهداف أملاك الدولة مستمر في دير الزور

إثراء الفاسدين والمتنفذين على حساب الشعب!

◄ زهير مشعان

ما فتئت قوى الفساد تستهدف أملاك الدولة/ أملاك الشعب، معتبرة إياها وجبةً دسمة مستباحة.. والخشية أن يأتي يوم لا يبقى لأبناء الوطن والأجيال القادمة شيء، وما عليهم حينها إلاّ أن يصبحوا عبيداً أو يرحلوا..

لذا لا عجب أن تكون الهيمنة على الأملاك الخاصة عبر الاستملاك، والعامة عبر التخصيص والبيع بأسعار بخسة لتتحول فيما بعد بالمضاربات العقارية إلى الملايين والمليارات التي تدخل جيوب الفاسدين والمتنفذين.. ولا عجب أيضاً أن يكون ذلك سبباً للاحتقان والانفجار بالتظاهرات في المناطق الأكثر تضرراً، وخصوصاً في الداخل..

في مدينة دير الزور ذات المساحات المحدودة على سرير النهر حيث انحصرت بالأملاك الخاصة ولم تعد هناك إمكانية لتوسعها، ولم يبق من أفق سوى من جهة الجنوب (البادية)، جرت توسعة المخطط التنظيمي للمدينة ليصل إلى مسافة ٢٣كم تقريباً وكذلك الحدود الإدارية. وسرعان ما تكالبت قوى الفساد والنهب على الأراضي الجديدة على طريق تدمر دمشق، فجرى بيع قسم كبير منها لمشاريع وهمية وكراجات وخصصت مساحات شاسعة لبعض دوائر الدولة دون حاجة لها، أو لجمعيات اصطياف وفيلات سكن، وأول من يخصص فيها بعض كبار المسؤولين الإداريين والسياسيين والأمنيين سواء بأسمائهم مباشرة أو بأسماء غيرهم، لكن حصتهم محفوظة وذلك لتسهيل تمرير التجاوزات والأسعار الزهيدة، وكل ذلك بموافقات منها مكتب مجلس المدينة ومكتب المحافظة ووزير الإدارة المحلية ورئاسة مجلس الوزراء التي تتنافى مع القانون ومصلحة الشعب، ونشير إلى بعض النماذج وأولها:

● ريف المهندسين: بناءً على طلب نقابة المهندسين وافق المكتب التنفيذي بالقرار ١١٨ تاريخ ٢٠١١/٣/١ على تخصيص نقابة المهندسين بمساحة ٢٠٠٠ دونم من السند ١٨ سجل ١٣ علماً أن الأرض تقع خارج المخطط التنظيمي وضمن الحدود الإدارية لمجلس المدينة وبناء على كتاب وزير الإدارة المحلية رقم١٠٠٩/ ب/٧/د تاريخ ٢٠١١/٢/٢٧ لتأمين أرض لنقابة المهندسين وكتاب رئيس مجلس الوزراء رقم ١/٤١٩٢ تاريخ ٢٠١١/٣/٢٤ المتضمن عرض مشروعات التوسعات الإسكانية خارج التنظيمية على هيئة التخطيط الإقليمي للبت فيها، طلب مجلس المدينة بالكتاب ٤٢٧ ص م ح تاريخ ٢٠١١/٥/١١ من محافظ دير الزور الإحالة إلى هيئة التخطيط الإقليمي للدراسة والبت فيها وقد وجه المحافظ كتاباً في اليوم التالي برقم ٣١٥٩/ج تاريخ ٢٠١١/٥/١٢ لا يرى فيه مانعاً من الموافقة على التخصيص لإقامة مشروع أرياف المهندسين.

علماً أن النظام الأساسي لمشاريع أرياف المهندسين والصادر عن وزير الإسكان والتعمير برقم٢٦٦٩/ تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٨ ما يزال موجودا، وهو الذي ينص على إقامة المشاريع عن طريق شراء الأراضي الواقعة في ريف المحافظة والبناء والتشييد بما ينسجم مع الأنظمة والتعليمات النافذة لدى الوحدة الإدارية..

● مقاسم الحرفيين: تم تخصيص الحرفيين وتحديداً أصحاب مكابس البلوك اليدوية وليس المعامل المتطورة بمئات المقاسم جنوب شرق المدينة ، وكل مقسم حوالي دونم أي ١٠٠٠ متر مربع وبسعر لا يتجاوز ١٠٠ ألف ليرة.. وهناك الكثير ممن حصلوا على شهادات حرفية ومقاسم دون أن يمارسوا هذه المهنة، ودخلت هذه المقاسم في المضاربات العقارية فوصل سعر الدونم الواحد إلى أكثر من ٥٠٠ ألف ليرة أي خمسة أضعاف السعر الذي باعه مجلس المدينة لهم وهو في ارتفاع ووصلت بعضها إلى مليون ليرة، ناهيك عن التشويه البيئي للمنطقة والتخريب للطبيعة والتي يمكن أن تكون منطقة توسع سكني مستقبلاً..

● المطار المدني والعسكري: ليس بعيداً عن مقاسم الحرفيين يقبع المطاران المدني والعسكري على الطريق العام بين الميادين ودير الزور وهما وإن أنشئا قديماً شرق المدينة إلاّ أنهما أصبحا الآن متصلين بالأحياء السكنية ويحتلان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية على سرير النهر كما لا يخفى على أحد مدى خطورتهما على السكان من جميع النواحي ومن المستوجب نقلهما خارج حدود التنظيم وبمسافة تبعد على الأقل ٤٠ أو ٥٠ كم وأن تستثمر أراضيهما الشاسعة كمنطقة توسع أو على الأقل استثمارها زراعيا لأنها ضمن سرير النهر أو تحويلها إلى مسطحات بيئية خضراء تساهم في تخفيف معاناة أهالي المدينة من العجاج وتنقي الجو وخاصةً أنها قريبة من مصدر المياه وهو نهر الفرات العظيم مهد الحضارات وموطن أول إنسان على ظهر المعمورة والذي لا يبعد عنها أقل من ألف متر لأبعد نقطة منه..

● مبنى المحافظة الجديد: ويقع في الطرف الغربي للمدينة ويحتل مساحة ٣٠٠ دونم والمستخدم منه بقضه وقضيضه ما لا يتجاوز ١٠ ٪ منه ومن الممكن أن يكون مجمعاً لدوائر الدولة التي احتلت مساحات شاسعة على طريق تدمر مما يسهل على المواطنين المراجعة والمتابعة الذين يتكلفون جهدا ومالاً ووقتاً وهو يُخسر الدولة والمواطنين مبالغ كبيرة..وهذا يندرج في أيضاً في سوء التخطيط..

● مقاسم جمعية الزهور : وهنا جريمة ارتكبت علناً مع الإصرار والترصد من مجلس المدينة السابق والمحافظ السابق فالمنطقة مخصصة لمحطة قطار الركاب ودراستها قامت بها شركات أجنبية وكلفت مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من مليار ليرة وجرى تخصيصها لجمعية الزهور المدعومة بالتآمر مع مجلس إدارتها كونها تطل على نهر الفرات في نهاية الكورنيش ولم يحاسب أحد ممن ارتكبوا هذه الجريمة..

● جمعيات الاصطياف: في المنطقة ذاتها على طريق تدمر خصصت العديد من الجمعيات تحت اسم الاصطياف بآلاف المقاسم التي تتراوح بين ٨٠٠ متر وألف بينما المواطنون العاديون غير القادرين على تأمين لقمة عيشهم وسكن بسيط فلجأوا إلى مناطق المخالفات في أطراف المدينة تلاحقهم ضابطة البناء وقوانينها القاسية..!

● جامعة الجزيرة الخاصة: حصلت على أكثر من ٣٠٠ دونم لا تتناسب مع حاجاتها وتوسعاتها المستقبلية وبأسعار رخيصة.

● جامعة الفرات: ولو أننا مع تشجيع العلم وتوفيره لأبناء الوطن ولحظ التوسع المستقبلي إلاّ أن الجامعة حصلت على ٣آلاف دونم في دير الزور وحدها وفي منطقة واحدة وهي أكبر من أية جامعة في الوطن عدا المناطق الأخرى، وبعضها من أملاك الدولة وبعضها استملك من الأهالي ولم يحصلوا على تعويضاتهم للآن رغم توفر المبالغ كما أفاد بعض المطلعين على الأمور فلماذا ذلك ولماذا لم تصرف تعويضات الأهالي..؟

● مضمار الخيل والفروسية: خصص له ٣٠٠ دونم لكن مجلس المدينة اقتطع منه ١٢٠ دونماً مخالفاً بذلك القوانين وباعه لأحد الأغنياء المتنفذين ويعمل في الخليج بسعر زهيد بحجة إقامة مشروع خيري عليه فسوره وتركه ولم ينفذ شيئاً ودائرة الخيول في مديرية زراعة دير الزور ومديريتها في الوزارة لم تتخليا قانوناً بعد ولم يحاسب أحد وما تبقى منه تمدد عليه العديد من المتنفذين والبلطجية وهنا نذكر رئيس مجلس الوزراء الجديد بذلك والذي كان وزيراً للزراعة سابقاً لعل وعسى تعود الأمور إلى نصابها..

● المشاريع الزراعية والحيوانية في المريعية: كمشروع الأحراج والتنمية الزراعية وأبحاث الجامعة العربية ومحطة الأبقار التابعة لمديرية الزراعة بدير الزور والتي تحتل مساحات شاسعة ما يستخدم منها أقل من ربعها علماً أنها ضمن سرير النهر ومن الأراضي الخصبة التي يمكن استثمارها زراعياً ناهيك عن شركة نماء للهندسة الزراعية وهي قطاع مشترك بين نقابة المهندسين الزراعيين والخاص وحصلت على ٣ آلاف دونم لتربية الأغنام بسعر ٤٩٧ ليرة للدونم وقسم منها أراضي فلاحين منتفعين وليس هناك إنتاج يستحق الذكر والدليل أن المهندسين الذين يملكون أسهماً فيها لم يحصلوا سوى على حوالي ٧٠ ليرة طيلة السنوات الماضية ولا شيء يمنع الشركة من تصفية أملاكها والمضاربة بها عقارياً وسبق أن تناولناها في قاسيون عدة مرات وتأتي لجان وتعود ولم يحصل الفلاحون المنتفعون حتى على خُفي حنين

وهناك أماكن كثيرة لم نتطرق إليها خاصةً في حويجة صكَر وشواطئ الفرات وجزره النهرية الأخرى، لكن الهدف واحد، وهو تناهب أملاك الدولة، أملاك الشعب والأجيال القادمة، من الفاسدين والمتنفذين مع إخراج مساحات شاسعة من الزراعة والمضاربات العقارية ومخالفة الأنظمة والقوانين من الكبار قبل الصغار دون أن يلاحق أحد أو يحاسب أحد..

■■

غابة «اللزّاب» تعود للحياة..

يلفت الانتباه بشدة عودة الحياة لسلسة جبال القلمون، عبر عودة أشجار «اللزّاب» الرائعة إلى التكاثر والنمو مؤخراً، بعد نحو قرن من اقترابها من حالة الانقراض، نتيجة قيام «العسكر العصملي» أثناء الحرب العالمية الأولى، أو «السفر برلك»، باحتطاب معظمها ليطعمها لقطار سكة الحجاز..

وقد ساعد الأشجار على النمو والتكاثر مجدداً التوقف الكلي للسكان المحليين عن احتطاب ما تبقى منها بعد توفر الطاقة النفطية، وتواجد حطب التدفئة بكثرة مع الإقبال الكبير على زراعة الأشجار المثمرة في المنطقة، وخاصة التفاحيات والكرز، وأيضاً مع اعتبار المنطقة محمية طبيعية وتوقف الصيد فيها..

يذكر أن شجرة «اللزّاب» التي تصنف ضمن فصيلة السرو، هي شجرة نادرة الوجود في العالم، وربما لا مثيل لها إلا في جبال القلمون، وهي لا تنمو إلا في المناطق التي يزيد ارتفاعها عن /١٥٠٠/ متر، أي أنها شجرة سورية بامتياز...

يقال في الأسطورة الشعبية إن هذه الشجرة تموت إذا قطع أعلى غصن فيها، وإنها تتكاثر بمساعدة الصقور.. فهل هذا يعني أن الصقور السورية بدورها لم تنقرض بعد، وأنها ما تزال تعيش في أعالي جبال القلمون؟؟

يبقى أن نقول إن من يرغب برؤية هذه الشجرة العظيمة، ما عليه إلا التوجه إلى جبال «عسال الورد» أو «الجبة» أو «رأس المعرة» أو «المشرفة» ليرى شجرة لا تشبه أي شجرة رآها في حياته..والدعوة عامة!.

■■

يزرعون الشوك.. ويتهمون الجراح!

◄ محمد فياض

جرت انتخابات اتحاد الفلاحين في الرقة فأسفرت عن تعيين رئيس الاتحاد الجديد، وأثناء انتخابات الاتحاد العام للفلاحين أصبح هذا الرئيس عضواً في الاتحاد العام وبقي مكانه شاغراً، فدعي مجلس رابطة الثورة ومجلس اتحاد المحافظة بالرقة لانتخاب رئيس وملء الشاغر، إلا أنهم لم يوفقوا، ولم تجر انتخابات، بل أجّل الموعد حتى إشعار آخر.

وفي اليوم الثاني فوجئ الجميع بوصول فاكس من القيادة بتسمية رئيس اتحاد فلاحي الرقة دون انتخابات لملء الشاغر، فدهش جميع أعضاء المجلس والبالغ عددهم /١٧/ عضواً، ما حدا بعشرة أعضاء منهم لتوقيع مذكرة يشرحون فيها الممارسات التعسفية والمخالفة للقوانين والأنظمة التي استخدمت لتعيين رئيس اتحاد للفلاحين بالرقة، ويقدمون استقالتهم وإعفاءهم من المهمة الموكلة إليهم، وتم إرسال عدة نسخ من المذكرة: إلى السيد رئيس الجمهورية؛ إلى القيادة القطرية؛ إلى الاتحاد العام للفلاحين وفرع الحزب بالرقة ومحافظ الرقة. ولكن دون جدوى تذكر من ذلك، وعندها حضر رئيس الاتحاد العام للفلاحين والتقى بأعضاء المجلس المستقيلين، وسألهم عن أسباب الاستقالة فكان الجواب على الشكل الآتي:

١) هناك اثنان من أعضاء المجلس حصلا على الرقم الأول والثاني من أصوات الناخبين على مستوى المحافظة ولم تأخذ القيادة بهذه النتيجة، وتمت تنحيتهما من عضوية المكتب التنفيذي.

٢) تم إملاء الشاغر بتعيين رئيس اتحاد دون انتخاب، وهذه مخالفة للقوانين والنظام الداخلي.

وكان جواب رئيس الاتحاد العام مخيباً للآمال، واستعملت الضغوطات عليهم وأولها أصدر اتحاد فلاحي المحافظ الكتاب رقم ٨٩/ص.١ تاريخ ٢٠١١/٦/٥ بأنهاء انتداب أحد أعضاء الاتحاد المحلي، وإجبار الآخرين على التراجع عن مواقفهم، مع العلم أن هذا الكتاب مخالف للنظام والصحيح أن يكون صادراً من الرابطة وقراراً من المكتب التنفيذي.

إشارة إلى كل ما جرى نتساءل: متى سيتم تجاوز هذه الآلية من الإقرار وما أسفرت عنه من قرارات ارتجالية؟ ومتى سترتقي القرارات إلى المستوى المطلوب الذي يحقق الحد الأدنى على الأقل لخدمة المواطن؟ وإلى أي مستوى من اللامبالاة وعدم الاهتمام ستصل بعد منظمة اتحاد الفلاحين، والتي تمثل نظرياً الشق الكبير من المجتمع السوري؟ وإلى متى تدوم حالة التغييب والتهميش، وإلى متى سيستمر تجاوز دور الهيئات والكوادر والعبور فوق القانون والنظام؟ وإلى متى ستصادر المصلحة العامة خدمةً للمصالح الخاصة والفردية؟.

إن مثل هذه الممارسات وغيرها وجدت مستقعاً في ظل الليبرالية التي سوقتها الحكومة السابقة بفريقها الاقتصادي المتهم، فتزايدت وأوصلت البلاد إلى ما نحن فيه الآن. فهل هذه تباشير الإصلاح الموعودة والتي غصت بها حتى الآن حناجر الكثيرين من أبناء الوطن؟!

يكفي بالبلاد عسفاً، وكفانا إقصاءً وكفانا فساداً، وكفانا استهتاراً وكذباً..

لابد أن يعرف الجميع ويعترف كيف يتم إملاء الأمور، وكيف تحاول التجاوزات والقرارات الارتجالية تقزيم نضال الفلاحين في خدمة الوطن على امتداد تاريخ هذا الوطن العظيم.

■■

السكر.. وتجار الأزمات

◄ وسيم الدهان

فجأةً، ودون سابق إنذار، ارتفع سعر كيلوغرام السكر في أسواق دمشق من ٤٥ إلى ٦٠ ليرة سورية، ولعلّ المبررات جاهزة لدى التجار: «الأزمة التي نعيشها لم تترك ولم تذر.. وما هذا سوى غيض من فيض»!.

في الحقيقة، السبب هو الجشع ولا شيء غيره، فأسعار السكر العالمية لم تشهد ارتفاعاً مفاجئاً خلال الفترة الأخيرة، إلاّ أن المحتكرين الماهرين يعرفون تماماً من أين تؤكل الكتف، فهم حالياً على رأس قائمة «المدللين» من السلطات، وهذا تماماً ما يسمح لهم بالتلاعب بقوت المواطنين دون رقابة تذكر، ولاسيما أن معظمهم صار يتحمل (كذباً) أعباء حماية الليرة السورية مما يتهددها، وخاصةً أولئك الذين أساؤوا لليرة معنوياً واقتصادياً حين جعلوها «عداداً» لدقائق المكالمات على الخطوط الخليوية!.

نادراً ما يتساءل الناس عن سبب ظهور تسمية «تجار الحروب» في أحد الأفلام غير الإباحية مثلاً، وربما يعود ذلك إلى أنهم يعرفون السبب، أو إلى أنهم لا يعدّون أنفسهم معنيين بالأمر كله، ولكن.. من هم فعلاً تجار الحروب؟ وفي حالتنا يكون السؤال: من هم تجار الأزمات؟ ولماذا لا يتوحد السوريون ضدهم؟!.

■■

سورية على مفترق طرق..

الموافقات الأمنية.. والفساد السياسي

◄ محمد الذياب

أعطى قانون الطوارئ في سورية تاريخياً دوراً غير محدود للأجهزة الأمنية للتحكّم بحياة البلاد والمواطنين، ما سمح لها بالتدخل بمهام كل الجهات الأخرى، التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية، وبتوقيف الأشخاص والاستيلاء على الأملاك الخاصة وإيقاف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية... وما لبثت هذه الأجهزة أن تعددت، ولم تتخصص، بل تضاربت «وظائفها»، وتداخلت فيما بينها، وتدخلت مجتمعةً بحياة الناس، وشملت تدخلاتها كل جوانب الحياة السورية، بدءاً من تسجيل المواليد في سجلاّت النفوس في بعض المناطق وتثبيت معاملات الزواج، وصولاً إلى تقرير مصير الحياة السياسية للبلاد وحركتها السياسية، فهل كان هذا حفاظاً على الأمن والاستقرار وفي مواجهة المؤامرات الخارجية، أم كان مساهماً فاعلاً في الفساد السياسي والمالي والبيروقراطي وستاراً رهيباً له؟؟

الموافقة الأمنية هي المفتاح في الحياة السورية، وهي العقبة الجدّية في أية معاملة، وكل التعقيدات البيروقراطية الأخرى تهون أمامها ويمكن تجاوزها، فهي الأطول زمنياً، وبعضها قد يحتاج إلى شهور وربما سنوات، وترصد لبعض الموافقات وساطات ورشاوى مالية وعينية، وربما تنازلات تتعلق بالكرامة الشخصية.. ولا توجد سلطة إدارية في مؤسسات الدولة تستطيع تجاوز السلطة الأمنية، فتوظيف العاملين بالدولة بحد ذاته يحتاج إلى موافقة أمنية حتى في أدنى المراتب الوظيفية، هذا بالإضافة إلى الأنشطة التجارية والصناعية بمختلف أشكالها، وعمليات بيع وشراء العقارات في جميع المحافظات، والنشاطات الاجتماعية كالأعراس والحفلات الخاصة والعامة، والأنشطة الثقافية والسياسية والندوات والمحاضرات والمهرجانات، والكثير من معاملات الدولة التي يصعب حصرها فعلياً، وبعضها يحتاج إلى أكثر من موافقة من أكثر من فرع، مما أتاح المجال لتحصيل رشاوى كثيرة وبمبالغ كبيرة كضريبة للسطوة الفعلية على الأرض في الدولة والمجتمع..

كل هذا خنق الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية للبلاد، وكرّس السلطة الأمنية كأعلى مصدر للشرعية القانونية فيها، وبفضل هذه الميزة أصبح لدى هذه السلطات ميلٌ للتمدد أكثر فأكثر في الحياة اليومية للمجتمع بمختلف جوانبها بعيداً عن مهامها المفترضة في الحفاظ على الأمن والاستقرار، ودورها في الصراع مع العدو التاريخي، تدفعها إلى ذلك قوى الفساد داخل جهاز الدولة وخارجه، ليصبح الفاسدون في هذه الأجهزة الذراع الضاربة لقوى الفساد في مواجهة القوى النظيفة والوطنية، وبمواجهة زملائهم في الأجهزة ذاتها، وذلك مقابل فتات النهب المنظم والكبير الذي تحوز عليه تلك القوى بشكل غير شرعي.

اليوم، وفي ظل الحدث الجاري في البلاد، ومحاولات شق الصف الوطني وتنفيذ مخططات الخارج، التي لا يمكن أن ترتكز إلا على قوى الفساد في الداخل، بدا أن بعض القوى المعادية تستخدم بعض البؤر الأمنية الفاسدة كأداةً تنفيذية لها، وذلك عبر خلق التوتر وإراقة المزيد من الدماء، ولعل هذا ما يتوارى خلف العنف الأمني المفرط في مواجهة الحركة الشعبية في العديد من المدن والمناطق.. والذي يأتي كحماية لقوى الفساد وتعبيراً عن ذعرها من الحساب القادم لكل من نهب الوطن وانتقص من أجل كرامة أبنائه وبلده..

كان من ثمار ولادة الحركة الشعبية في سورية ورفضها لكل ما من شأنه النيل من كرامة المواطنين الإعلان عن رفع قانون الطوارئ، وهذا يفترض بداهة ضرورة وقف التدخّل الأمني غير المبرر في حياة الناس عبر «الموافقات الأمنية» التي هي اليوم مصدر مباشر للتوتر والحساسية للجماهير وشكل للوصاية عليهم، فالشعب السوري ليس معاملة تأخذ شرعيتها من الدوائر، بل هو شعب سيهب الحياة لأبنائه ويمنعها عن من يناصبه العداء ويستهدف وحدته واستقراره...

■■

الفساد.. حصاد غياب الحريات وتعطيل الدستور والمجتمع

◄ ستيركوه ميقري

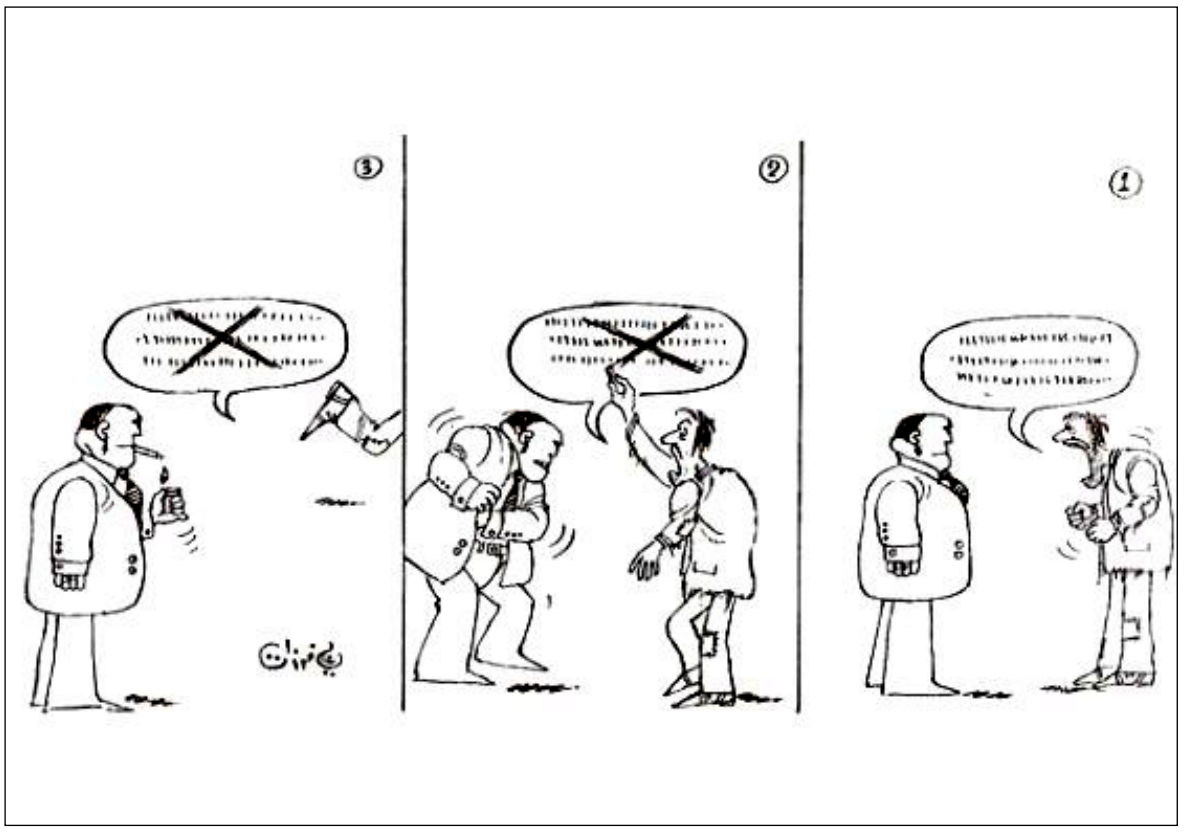

إن تعطيل الدستور بفعل قانون الطوارئ الذي استمر العمل به طيلة ٤٨ عاماً، أدى إلى استشراء الفساد وانتشاره في مفاصل المجتمع السوري كانتشار النار في الهشيم، وتكرّس هذا الفساد نتيجة للسياسات الليبرالية التي اتبعت في العقد الأخير.. لذلك أضحى شن حرب شعواء على قوى الفساد الكبير ضرورة حتمية، خصوصاً بعد انكشاف فضائح تلك القوى في تونس ومصر وليبيا, وبعد أن كان الفساد يقتصر على سرقة المال العام نما وتجذر, وألقى بظلاله على كل نواحي الحياة الاجتماعية, فإضافة للفساد المالي أصبح لدينا فساد إداري وفساد تشريعي وفساد قضائي وفساد أمني وفساد اجتماعي وفساد سياسي وفساد فكري وفساد رياضي, وتوج بالفساد الأخلاقي وتعميم مقولة «ربي أسألك نفسي»، ونتيجة لكل ذلك انتشرت ما تسمى بـ«ثقافة الفساد»، وأصبح الناس مجبرين على التعامل مع هذا الفساد كأنه شر لا مفر منه, وأصبحت الرشاوى «الفساد الصغير» أمراً شائعاً وعادياً.. فكيف نشأ ونما هذا الفساد تاريخياً؟.

للفساد هدف واحد!

إنّ الحد من مشكلة الفساد لا يبدأ من الاعتراف به فحسب، بل وبحجمه أيضاً الذي يقترب من تريليون ليرة سورية من حجم الناتج السنوي المحلي للدخل الوطني والبالغ ٢.٧ تريليون ليرة سورية تقريبا، أي٣٠٪ من حجم الدخل الوطني، وإن أيّ إصلاح حقيقي في سورية يتوقف على لجمه ومكافحته، مع ضرورة الاعتراف به كمشكلة محورية ترتبط بحلها كل المشاكل الأخرى، وأصبح التخلي عن«الزي»الليبرالي الذي لبسته الحكومات السابقة، وخصوصا الأخيرة المنتهية الصلاحية، والذي أصبح بالياً ومهترئاً، أمراً لا غنى عنه لتحقيق الإصلاحات المطلوبة مع ضرورة فتح دفاتر جميع الفاسدين في المجتمع وفي سلطات الدولة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وداخل الحكومات السابقة وخارجها، من أجل محاسبتهم على فسادهم، سواء أكان غير مشروع، أم «مُشرعَن»، وسواء أكان سياسياً أم اقتصادياً، وإذا كان الاعتراف سيد الأدلة، فإن تسليط الضوء على الأشكال التي يتبدى ويتماهى من خلالها الفساد الكبير أصبحت ضرورة موضوعية لفضح الطرق والأساليب التي يحاول الفاسدون أن يتظللوا بها ومنها:

١ - نهب المال العام:

وهو ما يرتبط بشكل مباشر بجهاز الدولة التنفيذي المسؤول عن إدارة وتصريف المال العام, ويتيح بشكل غير مباشر إمكانية الإثراء غير المشروع لأجهزة وفئات أخرى في المجتمع, وهو الإطار الذي تشكلت من خلاله البرجوازية البيروقراطية في سورية، وتوسعت وامتلكت نفوذاً واسعاً وقدرة على تحصين جهازها من وزن أصحاب المصلحة الحقيقية في محاربة الفساد.

٢ - تجاوز القوانين والمرور فوقها:

وهو الآلية المكملة للآلية السابقة, والتي أتاحت النهب والإثراء للفئات المتركزة خارج جهاز الدولة, والمرتبطة معه بعلاقات عضوية عميقة, وأهم المستفيدين من هذه الآلية هي فئات البرجوازية التقليدية في سورية التجارية منها والصناعية, التي استطاعت عن طريق الفساد التكيف مع ما أوجدته المراحل الأولى للسلطة القائمة من حدود لصلاحياتها, إلى أن وصلت إلى إمكانية إعادة صياغة التشريعات والقوانين بما يحقق مصلحتها المباشرة, ويتيح لها القيام بعمليات النهب عن طريق تشريع احتكارها وسيطرتها على السوق السورية, وفك لجام التضخم الذي يحقق وسيلتها الأساسية في نهب أصحاب الأجور عن طريق امتصاص قدرتهم الشرائية, وإن الفصل بين الآليتين هو فصل شكلي, حيث تتطلب إحداهما الأخرى, وهو ما يعبر عنه بشكل واضح تداخل الفئات المستفيدة من آليات الفساد وظهور ما يمكن تسميته «المولود الجديد» وهو البرجوازية البيروقراطية المتشكلة في رحم جهاز الدولة, والمنتقلة إلى صفوف البرجوازية الجديدة, أي خارج الإطار الشكلي لهذا الجهاز, مع ما رافق ذلك من تحالف نسبي مع البرجوازية الطفيلية وتقاسم للحصص والمكتسبات.

٣ - الإضرار بأملاك الدولة والسماح بالبناء المخالف وغض النظر عن التجاوزات للمخططات التنظيمية:

استغل الكثير من رؤساء البلديات ومجالس المحافظات وأعضاء المكاتب الفنية مناصبهم ووظائفهم للإثراء غير المشروع طوال عقود من الزمن, وذلك بالاتجار والإضرار بأملاك الدولة, أو بالسماح بالبناء المخالف, وغض النظر عن التجاوزات للمخططات التنظيمية, فمقابل ماذا تم السماح بإشادة هذه المخالفات ؟! وأين عائداتها؟! وإلى جيوب من ذهبت؟! وهناك أبنية جديدة مخالفة للمخططات التنظيمية تمت إشادتها في الوجائب والفسحات الهوائية بين الأبنية السكنية أيضاً، كيف تم السماح بذلك؟! ومقابل ماذا تم التجاوز ومخالفة المخططات التنظيمية والعمرانية؟! ومن يقف وراء هذا الفساد الكبير؟!

لقد بات مطلوباً اليوم إجراء مسح واسع لثروات جميع المحافظين ورؤساء البلديات وكبار الفنيين الحاليين والسابقين, والذين تعاقبوا على تشويه صورة جميع المحافظات ونهبها وابتزاز سكانها طوال أكثر من أربعة عقود, وحصر ثرواتهم التي ستكون هائلة دون أدنى شك, ومن ثم مصادرتها وإعادتها إلى الخزينة العامة .

٤ - إصدار قوانين وتشريعات لتغطية السرقات:

نستطيع القول إن الفاسد لا يمكن أن يكون وطنياً مخلصاً أو صادقاً, لأنه ينطلق في سلوكه ومواقفه من مصالحه الخاصة, ويقدمها على مصالح الوطن والشعب, ويجري وراءها بمختلف الوسائل, فيلتف على القوانين, ويسعى لإصدار قوانين تمكنه من الربح, وإن ألحقت الأذى بعامة الناس وأدت إلى إضعاف الوطن, وهذا ينطبق على من سنوا قانون العمل الذي صدر مؤخرا تحت ستار تحفيز الاستثمارات, ولو كان على حساب الطبقة العاملة, وأعطي رب العمل الحق, بالتسريح التعسفي متى شاء ودون إبداء أية أسباب له, إن الفساد حين يتراكم ويتفاقم, ليس له إلا دور واحد, هو تدمير الدولة والمجتمع.

٥ - التهرب الضريبي:

للتهرب الضريبي الذي يمارسه القطاع الخاص أشكال كثيرة منها مثلا التهرب عن دفع فواتير الكهرباء والمياه والهاتف ولكن هناك ٣ أشكال أساسية يمارسها في هذا المجال توفر عليه مليارات الليرات علاوة على المليارات التي يربحها , فكل منشأة للقطاع الخاص تمتنع عن تأدية ما يتوجب عليها من ضرائب وفق القوانين السارية إلا ما ندر, والحديث يجري هنا عن الشركات والمعامل التي يتجاوز عدد عمالها الـ١٥ عاملا فأكثر, وليس على المنشآت الصغرى والورش التي يمكن إدراجها تحت أصحاب الدخل المحدود وهناك أشكال عدة يعتمدها القطاع الخاص للتهرب الضريبي منها مثلا، كالتهرب من تسديد الضرائب الجمركية على مدخلات الإنتاج أو على أجزاء منه، والتهرب من تسديد ما يتوجب من أقساط لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، والتهرب عن تسديد ما يتوجب عليه من الضرائب على الدخل التي يفرضها أساسا القانون رقم ٢٤للعام ٢٠٠٣ وحجمها يتراوح بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليار ليرة سورية على الأقل.

٦ - الخصخصة نهب شامل للثروة الوطنية:

تعددت وجوه وأشكال الخصخصة في سورية, لكنها في النهاية تؤدي لتنفيذ هدف محدد واحد, هو هدر الثروة الوطنية, وتسخيرها لمصلحة فئة قليلة من الفاسدين والبرجوازيين الطفيليين, وذلك إما عن طريق البيع المباشر لمنشآت وملكية قطاع الدولة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي, ونقل الملكية من الدولة للقطاع الخاص يعني خرقاً فاضحاً للدستور بنقل ملكية الشعب التي هي ثروة اجتماعية, إلى أفراد خاصين, أو عن طريق إقامة مشاريع استثمار مشتركة مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي لتطوير مؤسسات أو منشآت للدولة وتوسيعها, وإحداث الجديد منها, أو تعهيد إدارة هذه المنشآت والمؤسسات للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي, وإن الهدف النهائي للخصخصة بأشكالها المختلفة, هو تحجيم دور الدولة وحجب رعايتها عن مواطنيها وضرب وزن وتأثير قطاع الدولة والعاملين فيه, وزيادة غنى الأغنياء في دورة نهب طفيلي شديدة الوطأة على الحياة المعيشية للمواطنين تزيد وتعمق من مستويات الفقر والبطالة.

٧ - (التهريب):

التهريب أصبح أمراً طبيعياً ومعاشاً في مجتمعنا, وأصبحت له مجمعاته ومحلاته العلنية, حيث يباع فيها الدخان الأجنبي والمشروبات الروحية والملبوسات, وهناك أسواق لبيع الكهربائيات المتنوعة وغيرها الكثير من البضائع المهربة, وتتجسد عملية قطع دابر التهريب من خلال قطع دابر الفساد المستشري في جهاز الجمارك العامة, فمن غير المعقول أن تبلغ واردات دولة مثل لبنان نحو ٣.٥ مليار دولار والتي لا تزيد مساحتها عن ١٠٢٥٢ كلم مربعا, وعدد سكانها ٣.٥ مليون نسمة, بينما لم تتعد واردات سورية من الضرائب الجمركية مليارَي دولار تقريبا وهذا يعني أن لبنان هو الذي يحصل على ضرائب جمركية لبضائع لن تباع في أسواقه بل في أسواق الغير.

٨ – فساد في التخطيط:

منذ تسعينيات القرن الماضي قامت الحكومات المتعاقبة على وضع خطط تمحور فيها الاستثمار في القطاعات الريعية مما أدى إلى خفض مساهمة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي «الصناعة من ٣٥٪ إلى ٢٠٪ والزراعة من ٢٧٪ إلى ١٤.٥٪» وجرى تحفيز الاستثمارات في العقارات والسياحة وفي المشروعات غير المنتجة «التجارية» وهذا حفز الفاسدين الكبار على إغراق السوق السورية ببضائع أجنبية تركية وصينية مما أدى إلى إفلاس وموت مثيلاتها الوطنية, وتم إغلاق ٤٠٪ من المعامل والورش, وقد تم كل ذلك بدم بارد وكأن الميت «كلب»! كما فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية، وهو أمر مخالف للمادة ١٤ من الدستور السوري.

وتغطية لنتائج خططها الفاشلة كان يجري التلاعب بأرقام هيئة تخطيط الدولة, وخصوصاً بأرقام نسب النمو وأرقام الناتج المحلي وغيرها من الأرقام، التي لو بقيت على ما هي عليه لتبين للجميع حجم الفشل المريع التي أنجزته وأن ما قامت به هذه الحكومات المتعاقبة وعلى الأخص الحكومة الماضية يستدعي بإلحاح أن تحاسب قضائيا وتعاقب على ما اقترفته بحق الاقتصاد السوري من جرائم أصبح التخلص من آثارها أكبر وأصعب من الجرائم نفسها .

٩ - تفاقم أرقام الهدر:

تتراوح نسبة الهدر (الذي يقصد به الفساد مضافاً إليه الهدر التكنيكي) حسب صحيفة تشرين ما بين ٢٥ – ٤٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والذي قدر بحوالي ٢٧١٤ مليار ليرة خلال العام الماضي.

إن تلافي هذا الكم الهائل من الهدر يعني ارتفاع حجم الناتج المحلي السنوي إلى ما يقارب الـ ٣.٧ تريليون ليرة سورية، مما يفتح لاقتصادنا مجالا رحبا للنمو وللتنمية الحقيقية التي تنعكس إيجاباً وبشكل ملموس على حياة الناس المعاشية، وهذا سيغني البلاد عن استجداء الاستثمارات الأجنبية التي سيطول انتظارها دون أن تأتي أبداً.

شروط مكافحة الفساد

هل بات الفساد قدراً لا خلاص منه ولابد من التأقلم معه، أم أن بتر هذا السرطان الذي عشش في مجتمعنا ويهدده بوجوده ببقائه واستمراره، ويضع العصي بين العجلات ليفرمل تقدمنا وخلاص شعبنا منه، أمسى ضرورة موضوعية وذاتية لتحقيق التنمية المطلوبة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ووطنياً؟.

حتما سيزول الفساد بزوال الفاسدين وآلياتهم وأجهزتهم وعوامل سيطرتهم الأساسية، والمتمثلة بملكياتهم، ولن تتحقق هذه الغاية النبيلة إلا إذا توفرت الإرادة السياسية لبتره كورم سرطاني يهدد الوطن في وجوده واستمراره، الأمر الذي يستدعي إشاعة الحريات الديمقراطية في المجتمع السوري للأحزاب والقوى السياسية والنقابية والمدنية، وتأمين صحافة حرة لها قادرة باستمرار على الإشارة بوضوح تام إلى بؤر الفساد ومنعها مسبقاً من التورم والنمو، كما أن ردم الهوة بين الأجور والأرباح وربط الأجور بالأسعار سيساعد وبشكل كبير على بتر الفساد الصغير ولجمه نهائياً، وكل هذا يستدعي إصدار قانون جامع لمكافحة الفساد يعتبر مرجعا أساسيا لمحاربة الفاسدين ومحاسبتهم قضائيا .

إن الفساد في سورية لا ينفصل عن منظومة الفساد والنهب العالمي، بل يشكل حلقة هامة جداً منها، تبدأ بالنهب ولا تنتهي عند الخيانة والعمالة والتجنيد. لذلك لا ينبغي التعامل مع الفاسدين بمعزل عن ارتباطاتهم لأن كل ما تملكه المنظومة العالمية من وسائل حماية ستستخدم في دعم هذه الفئات التي تشكل صمام الأمان الوحيد وغير القادر على الانحراف عن سياسات ومتطلبات هذه المنظومة. وسائل قد تكون متطورة ومضللة إعلامياً وسياسياً، بل وميدانيا سواء بالسلاح أو حتى بتيارات سياسية تبنيها كبدائل شكلية.

■■

سورية على مفترق طرق..

خطران جديّان يتهددان الحركة الشعبية..

◄ مهند دليقان

جاء ما جرى في جسر الشغور، وقبلها في تلكلخ، وبابا عمرو، والطريقة التي تفاعلت فيها الأحداث، مع دخول تركيا على الخط، بما يحمله هذا الدخول من تأويلات ومن قراءات، وفي النهاية من مصالح محددة وإستراتيجية، إضافةً إلى توسع ظاهرة حمل السلاح من جانب جزء صغير يتستر بالحركة الشعبية، السلاح الذي كان يُحمل في البداية، بذريعة رد الفعل على طريقة التعاطي الأمنية المترافقة مع «انقطاع الرجاء» من المعالجة السياسية وشكليتها حتى اللحظة، ولكن السلاح الذي بدأ يجد من يدعو إليه جهاراً نهاراً تحت مسمى «الجهاد»، والتدخل الخارجي الذي بدأ يجد من يستنجد به تحت مسميات وشعارات حقوق الإنسان وحماية المدنيين.. جاء كل ذلك ليؤكد دخول الحركة الشعبية في طور جديد، ولعله عنق الزجاجة الذي ستضمن الحركة، بمرورها السلس منه، مستقبلها اللاحق ومستقبل سورية بأسرها، وإلا فإن الحركة الشعبية وفي حال اشتداد تأثير الخطرين موضع الحديث عنهما، أي التدخل الخارجي من جهة، وحمل السلاح من جهة أخرى، فإنها ستصب مصباً غير شعبي في المحصلة..!، أي أنها ستصب في مصلحة القلة النهابين، وفي مصلحة المشاريع الخارجية المعدة سلفاً لتفتيت سورية وابتلاع المنطقة.. وفي غير مصلحة الناس الذين خرجوا للشوارع ودفعوا دماءً سوريةً أصيلة، ليطالبوا بحقوق طال انتظارها..

حمل السلاح..

تتفاوت المواقف وتتدرج داخل الحركة الشعبية، وبين من يدّعون أنفسهم أوصياء عليها أو متحدثين باسمها، من مسألة حمل السلاح في الداخل. الجزء الأكبر يرفض رفضاً قاطعاً حمل السلاح، ويصّر على سلمية الحركة حتى النهاية. جزءٌ يسير، يبرر حمل السلاح بانسداد آفاق الحلول السياسية مع «النظام»، لكنه لا يدعو إليه. في حين تدعو جهات قليلة – بدأت بالتكشف أمام الشعب السوري يوماً إثر آخر وقطرة دم تلو الأخرى– إلى حمل السلاح، كحل لا بد منه لمواجهة الطغمة الأمنية، التي لا مفر من «تركيعها» بقوة الحديد والنار، لأنها لا تفهم إلا تلك اللغة..

وقبل الدخول في مناقشة النتائج التي يترتب عليها احتمال قيام الحركة الشعبية برفع السلاح في الظروف السورية، علينا أن نبحث عمن دفع باتجاه حمل السلاح، لأنه المستفيد الوحيد من إدماء الحركة، ويصبح ممكناً بعد ذلك التنبؤ بالنتائج المترتبة على هذا الفعل الخطير..

المعطيات والوقائع حتى الآن تؤكد أن فساد قسم ما من الأجهزة الأمنية هو البادئ في إدماء الحركة الشعبية، سواء أكان ذلك بالأساليب التقليدية للأجهزة أو من خلال المرتبطين بها تاريخياً من مهربين وشبيحة وأزلام أطلقتهم ليرهبوا الحركة ويمتصوا دماءها، وفي الضفة الأخرى –وهي ضفة أخرى شكلياً فقط!– خرجت ما أسماها الإعلام والخطاب السياسي الرسمي بالعصابات المسلحة، خرجت في أماكن متفرقة ومن داخل صفوف الحركة لتطلق النار، وتعطي المبرر لفتك الأمن بالمتظاهرين.. وفي المحصلة يلتقي الطرفان في رعبهما من الحركة ومن مآلاتها، فهي –أي الحركة الشعبية– إن سارت ونضجت في طريق يخدم مصالح أصحابها الحقيقيين، فإنها ستكنس من طريقها الطرفين، الفساد داخل جهاز الدولة والفساد المرتبط به خارجه. هذا لا ينفي إمكانية دخول عصابات مسلحة من الخارج، ولكنه يضعه في سياقه الصحيح، أي أن كل من يحمل سلاحاً سواء من الداخل أو من الخارج إنما يريد توريط الحركة الشعبية وإجهاضها وأخذها بحماوة الدم نحو صراعات ثانوية، طائفية وقومية وربما عشائرية أيضاً، لتحيد وجهة الناس عن عدوهم المباشر، أي الفساد الكبير بوصفه ممتصاً لتعبهم ولكرامتهم، وبوصفه عميلاً للصهيونية ولأمريكا ومنفذاً لمشاريعهما على أرض سورية..

ترتكز إمكانية أخذ الناس نحو السلاح إلى درجة نضج الحركة التي خلقت في ظروف بعيدة كل البعد عن العمل السياسي والحريات السياسية فتمكن كل العابثين من توريطها بعبثهم إلى هذا الحد أو ذاك، يضاف إلى ذلك مشكلة معرفية حقيقية تتمثل بالتعاطي مع «النظام» ككتلة واحدة، وحقيقة الأمر أن الجزء الأكبر من النظام هو الآخر متضرر من الممارسات الأمنية ومن الفساد ومفرزاته الاجتماعية والاقتصادية وحتى مفرزاته في القضية الوطنية..

التدخل الخارجي

يجانب الحقيقة كل من يدّعي أن الحل لم يعد ممكناً دون تدخل خارجي، وهذه الـ«يجانب» هي لأصحاب النوايا الطيبة والأشخاص المتحمسين، في الوقت الذي تنبري فيه شخصيات عدة لاستجداء التدخل الخارجي، وهي قاصدة ومتعمدة في كل كلمة تقولها وفي كل تلميح أو تعليق تستعرض فيها عضلاتها الإنسانوية والأخلاقية والبريئة، فأياً كان الوضع في سورية فإن شعبها لن يغفل يوماً عن المخططات الإمبريالية، وأتقصد وضع هذه الكلمة «الإمبريالية» بأكوام الغبار التي تكدست فوقها لكثرة ما استخدمت في سياقات صحيحة وفي أخرى كثيرة خاطئة، فأصبح أي متشدق بالثقافة وبال«الثورجية» يمتقع حين يسمعها ويقذف قائلها بشتى التوصيفات «الحداثوية» المتعالية، أضع هذه الكلمة لأواجهها بالكلمات التي تُقدم على أنها اللامعة والمعاصرة، كحقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية.. الخ.. لنتذكر فقط أن هذه الكلمات الأخيرة كمصطلحات سياسية هي وليدة الثورة الفرنسية قبل ثلاثمائة عام، في حين أن مفهوم «الإمبريالية» هو ابن القرن العشرين، ولنمسح الغمامة عن عيوننا، فالعدو لم يزل عدواً والاحتلال العثماني كان عدواً واضحاً ولم يزل ينذر بعداء أكثر قسوة وتخلفاً، والصهاينة هم الصهاينة، وأمريكا هي أمريكا التي يقول عنها درويش ساخراً: «وأمريكا لأمريكا»، وهي كذلك! فأمريكا لن تكون إلا لنفسها ولمصالحها العابرة للقارات والعابرة للأرواح والدماء، بل والمتسلقة عليها..

المعادلة الصحيحة تقول: العدو واحد، مركزه خارجي وأذياله داخلية.. مركزه أمريكا، وأذياله الفساد الداخلي الكبير بتشكيلاته وتلويناته المختلفة، بغير هذا الفهم فإن الأمور تنذر بالكارثة..

■■

الشعب السوري محروم من معارضته

◄ ديما النجار

أن تكون ثورياً فهذا لا يعني بالضرورة أن تؤيد «الثورة السورية ضد بشار الأسد» ووصفاتها الأسبوعية، وأن تكون مع حق الإنسان في الحرية والتعبير فهذا لا يحتم عليك تأييد كل منظمات حقوق الإنسان واعتبارها جميعاً من جنس الملائكة، كما أن عداءك وتخوفاتك من أي قرار قد يصدر بحق سورية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يعني أنك تنكر على الشعوب نضالاتها ضد الظلم ومحاولاتها المستمرة لخلق الأطر التي تتضامن من خلالها مع نضالات الشعوب الأخرى..

يحلو للبعض أن يسقط عنك هذي الصفات، وحجته– التي قد تبدو مقنعة للكثيرين بكل أسف– أن أوقات الأزمات تتطلب أوسع التحالفات، فلابد من التغاضي عن الأمور الخلافية، سعياً لتشكيل قوة موجهة ضد العدو الرئيسي، ولاحقا لك أن تحل مشكلاتك مع خصومك الثانويين..

في سياق الكلام عن الحليف والعدو تبدو القصة الطريفة التي تناقلتها الألسن عن تظاهرات كثيرة جديرة بالتأمل، ففي بعض التظاهرات كان عنصر الأمن المتخفي بلباس مدني يدخل بين المتظاهرين ويختار أشدهم حماسة، فيشجعه على اعتلاء ظهره ليهتف بالجموع، ثم يقوده إلى سيارة الاعتقال محمولا على الأكتاف!!! أفلا يمكن لبعض قوى المعارضة المشبوهة أن تحمل الحراك اليوم على أكتافها، لتجره إلى جحيم لا يلتقي وغاياته، ولا يحل التناقضات والأزمات التي أوصلت الحال إلى ما وصل إليه؟؟ نعم، لقد ارتاب الشعب السوري من كثير من قوى المعارضة، لكنه مع ذلك يبحث عن ممثليه وعن القوى المعارضة التي يريدها أن تنطق باسمه.

لم يجد البحث في المعارضة التقليدية، فأحزاب الجبهة قد هجرت الجماهير منذ عقود، وهامش الحريات السياسية المتاح وغياب قانون أحزاب وقانون إعلام، وعدم استقلالية النقابات... كل ذلك جعل الشعب السوري يتيماً بلا قوى معارضة يضمها سقف الوطن.

عملت صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد» على الفيس بوك على تنصيب نفسها قائداً للحراك االشعبي، وهي ذاتها الصفحة التي دعت إلى يوم الغضب في شباط دون أن تلقى صدى يذكر لدى السوريين، إلا أنها عملت بعد انطلاق الحراك الشعبي على أسس موضوعية على قيادتهم من خلال العزف على وتر آلامهم ودمائهم التي أريقت، وعملت على التعويض عن التعتيم الإعلامي، وخاصة المحلي (الوطني) الذي عانى منه الحراك، ودعت السوريين لإيصال صوتهم للعالم، عل هذا العالم يتخذ قرارا بحماية مدنيي سورية!

لم يخرج مؤتمر أنطاليا عن هذا السياق، وكان جل ما وصل السوريين منه، صور كثيرة للإتجار بالدم السوري.. هتافات من داخل القاعة تنادي بإسقاط النظام، شخصيات نصبت نفسها معارضة باسم الشعب السوري، لا يعرفها من شعب سورية حتى المهتمين بالشأن السياسي، وإعلان عن لجنة تمثل العشائر السورية!

غالبية الشعب السوري لا تشعر بالارتياح للمعارضة التي فرضت عليه، والتي تعطي للحراك اسماءً في كل جمعة، كان منها «جمعة العشائر» التي سلبته اسمه كشعب سوري وأرجعته قبائل، وكان الرد المناسب على مؤتمر انطاليا ومؤتمر بروكسل وكل ما يمثل التآمر على سورية، هو بحوار وطني شفاف علني ينقله الإعلام للسوريين جميعاً، ليفرزوا قياداتهم وممثليهم، وليخرج بقرارات حقيقية تمثل برنامجاً لإنقاذ الوطن، فيكون النظام مسؤولاً عن تنفيذه أمام الشعب، ويتاح للشعب أن يختار من طيف المعارضة الوطنية ممثليه.

الحوار الذي وعد به السوريون سار في مسارات أخرى، في غرف ضيقة ولقاءات فردية، لم تقدم للجماهير التي نزلت إلى الشارع شيئا حتى الآن، وأبقته شعباً حرم طويلا وما يزال محروماً من معارضته، الأمر الذي لم يعد مزحة، وقد يعرض الوطن للخطر..

■■

حقّ العودة.. وعودة الحقوق

◄ زهير مشعان

ارتبط الحديث عن «حق العودة» كمصطلح عن حقّ عودة الفلسطينيين إلى أرضهم المقدسة.. إلى بيارة البرتقال والليمون ومعصرة الزيتون، هذا الحق الذي بدأت بوادر المطالبة الشعبية العارمة به في ذكرى يومي النكبة والنكسة، وهما اللذان سببهما كفجيعتين متتاليتين التآمر الاستعماري الصهيوني والخونة من الحكام العرب ومن لفّ لفهم.. كما ارتبط هذا المصطلح، بشكل أو بآخر، بحقّ عودة النازحين من الجولان إلى ديارهم فيه.. إلى تلاله الشامخة وجبل الشيخ بوقاره وإلى كروم العنب وبساتين التفاح والدراق.. فكلا الحقين لا يختلف عليهما أحد من الشرفاء، وإنما تناساه البعض ويتجاهله آخرون، والحقيقة أن الفاسدين همُ الذين لا يريدونه حفاظاً على ما نهبوه وقبضوه من ثمن دماء الشهداء منذ ميسلون إلى الآن..

ولكن ما أريد التحدث عنه في هذه المقالة بوصفه حقّاً للعودة، هو عودة الجماهير إلى الشارع.. وعودة الحقوق للمواطنين وهي كما أراها تكمن في ما يلي:

حقّ المواطن أن يعود ليختار ممثليه وقياداته دون أن تُفرض عليه شخصيات محددة، من جهات محددة، ومعظمها لا تُجيد إلاّ النفاق والتزلف وانتهاز الفرص..

حقّ الجماهير أن تعود إلى الشارع لتعبر عن رأيها الذي كممت الأفواه فيه فروع الأمن بالقمع والتعذيب والقتل..

حقّ الطلاب أن يختاروا ما يرغبون أن يدرسوه ليقوموا بواجبهم تجاه الشعب والوطن، ويمارسوا السياسة ويعبروا عن انتمائهم المصادر، ويتظاهروا ويسقطوا المشاريع الامبريالية كما فعلوا في الخمسينيات..

حقّ العمال بأن يضربوا ويعتصموا ضدّ من يغتصب حقوقهم ويسرق جهدهم ، ويبتلع مكاسبهم وينهب ما ينتجوه في معامل الوطن..

حقّ الفلاحين بأن يبقوا في أرضهم وحقولهم، لا أن يقتلعوا من جذورهم، ويربوا ماشيتهم وطيورهم، وأن يقبضوا ثمن قمحهم وقطنهم وشوندرهم وذرتهم ويقدموا لأبناء الوطن أمنهم الغذائي بدل أن يسرقه السماسرة والتجار والمتنفذون..

حقّ الشباب أن يعملوا ويبنوا أسراً ويجدوا مسكناً يؤويهم ويحميهم من جشع تجار البناء ويقيهم حرّ القيظ وبرد الشتاء..

حق الأطفال أن يعودوا ليتعلموا ويلعبوا في باحات مدارسهم ويمارسوا طفولتهم المسروقة و«شقاوتهم» الممتعة.. وليس شقاءهم وتدهور حياتهم ومعيشتهم ومستقبلهم..

حقّ النساء أن يعدن ليتزين بأزيائهن الشعبية وما يرغبن من لباس ويتبرجن ويتمتعن بحقوقهن، بعد أن يعدن من العمل في المعمل والحقل والدائرة التي يعملن بها، وأن تختار الفتاة منهن حبيبها وزوج المستقبل، لا أن تكون سلعةً تباع وتشترى أو أن تكون أداة للمتعة وللإنجاب وتسجن بالعادات البالية وانتقاص الحقوق وتغلق عليها النوافذ والأبواب..

حقّ المريض أن يلجأ إلى المشفى ويجد الدواء لتعود له صحته التي أنهكها التلوث والجوع والفقر والكبت والاحتقان الاجتماعي والعمل في الليل والنهار..

حقّ المؤمن أن يعود ليمارس عبادته وطقوسه وشعائره دون خوف أو وجل ودون أن يستغله أحد من الذين طردوا من النافذة في الظاهرً وعادوا من الباب علناً لمآربهم.. أو يكفره البعض من المنافقين وممجدي السلطان.. أو ممن غشيت قلوبهم وعقولهم وأعينهم.. فالدين لله والوطن للجميع وله كرامته..

حقّ المواطنين ليعودوا ويتنشقوا الحرية ويتطلعوا إلى الشمس في النهار، وأن ينظروا إلى النجوم في الليل ويجولوا في رحاب الوطن ويمتعوا أبصارهم بأوابده وجباله وأوديته وشواطئه وأنهاره ويحلموا بمستقبل سعيد.. دون أن يرهبهم قمعٌ أو شبيحة أو بلطجية، أو يعيقهم فقر أو قرف أو ضيق وقت..

حقّ العودة هذا ليس منةً من أحد.. ولا يُعطى، وإنما ينتزع انتزاعاً وثمنه تضحيات الشرفاء ودماء الشهداء وتعاون الوطنيين المخلصين..

حقّ العودة هذا باختصار.. هو كرامة الوطن والمواطن التي يجب أن تكون دائماً وأبداً فوق كل اعتبار..

■■

سورية على مفترق طرق..

الحراك الشعبي بدير الزور: لا للعنف.. الشعب والجيش يد واحدة!

◄ زهير مشعان

لا يزال الحراك المطالب بالحرية والكرامة ينمو ويتسع في دير الزور بانضمام فئات متعددة إلى الشباب المنتفض، وحتى النساء، عبر تظاهرات يوَمية مسائية في مختلف أحياء المدينة وخاصةً الأطراف المهمشة وفي الأرياف.. وقد وزعت خلال هذا الأسبوع عدة منشورات تدعو إلى بلورة أهداف الحراك وسلوكه لينسجم مع مطالبه بالحرية والكرامة، وقد واكبت لجنة محافظة دير الزور للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الحراك وتابعته على الأرض، ورصدته وكشفت دور أجهزة الأمن والبلطجية في القمع عبر جريدة قاسيون التي كان لها الشرف في التواجد والتعبير عن وقائعه على صفحاتها في ملف «سورية على مفترق طرق». واستمرارية الحراك تؤكد أن أسبابه الموضوعية لا تزال بلا حل، ولم يتم تجاوز الأزمة كما ادعى البعض..

ومن شهداء دير الزور المهندس مرفق سليمان، ومعاذ الركاض وهو من قرية المريعية التابعة لموحسن ومن عشيرة البوخابور ذات التاريخ الوطني العريق في مقاومة الاستعمار الفرنسي وفي مقارعة الإقطاع وهو أول الشهداء في المحافظة، والشهيد محمد راغب الصياح ابن الأسرة التقدمية، والشهيد عبد المنعم الحبشان الذي سمى المتظاهرون الساحة التي استشهد فيها باسمه تخليداً له، كما سميت ساحة الملعب الرياضي التي اتخذها المتظاهرون نقطة تجمع وانطلاق باسم ساحة الحرية، وجرى تخصيص مقبرة باسم «شهداء الحرية»، وقد شارك في تشييع الشهداء عشرات الآلاف من المدينة والريف، وتقبلت أسرهم التهاني بفخر واعتزاز.

وقد شهدت الأيام الأخيرة حراكاً متنوعاً ومتسعاً بعد انكفاء الأجهزة الأمنية وإزالة كل ما يسبب استفزازاً للجماهير، والتي كانت هي السبب المباشر سابقاً لسقوط الشهداء على مذبح الحرية والكرامة عدا عشرات الجرحى والمصابين ومئات المعتقلين الذين أخلي سبيل أغلبهم..

هذا الانكفاء يثبت عدم صحة الحل الأمني القمعي، والأجدى ملاقاة الجماهير ومطالبها..

كما وزعت منشورات تدعو المتظاهرين للتعبير عن مطالبهم والمطالبة بحقوقهم بشعارات واضحة وتوجيهات عامة لأبناء الفرات الأحرار حيث استهل أحدها بالآية القرآنية الكريمة:

(لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أن ببباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله ربّ العالمين)

١ – التأكيد والإصرار على المضي قدماً بالتظاهر السلمي حتى تتحقق مطالب الشعب السوري المشروعة، ويستعيد حريته وكرامته.

٢ – التأكيد على عدم استخدام العنف بجميع أشكاله، فالشعب السوري مسالم بطبيعته، وكذلك عدم التعرض للمنشآت العامة والخاصة بأي شكل من أشكال التخريب.

٣ – التأكيد على سَير المظاهرات بشكل حضاري ومنظم وذلك لضمان سلامة المتظاهرين وإيصال صوَتهم للعالم أجمع بشكل حضاري.

٤ – التأكيد على توحيد صفوف المتظاهرين وتلاحمهم وتوحيد هتافاتهم وتجنب الشتائم والكلام البذيء،فهذه ليست من أخلاق الشعب السوري.

٥ – تحديد محاور لسير المظاهرات،وذلك في الشوارع العامة الموازية للأحياء السكنية(كالشارع الممتد من دوار المدلجي حتى كلية العلوم، والشارع الممتد من جامع الصفا حتى دوار غسان عبود) مع تجنب السير باتجاه مركز المدينة حفاظاً على سلامة الأهالي ومصالحهم.

٦ – تحديد موعد زمني لبدء المظاهرة وانتهائها في أوقات مختلفة على ألاّ تتجاوز مدة المظاهرة ساعتين كالفترة ما بينَ صلاة المغرب وصلاة العشاء، مراعاة لمصالح أبنائنا الطلبة حتى ينتهوا من امتحاناتهم، وكذلك إنهاء ألمظاهرة بشكل جماعي كي لا تتحول إلى مظاهرات صغيرة ومتفرقة.

٧ – التأكيد على أن أبناء القوات المسلحة هم أبناء الشعب، ويجب التعامل معهم على هذا الأساس وتذكيرهم أنّ مهمتهم المقدسة هي حماية الوطن والشعب من أي عدوان خارجي.

٨ – التأكيد على أنّ المتظاهرين أكثر حرصاً على أمن الوطن والمواطنين من الأجهزة الأمنية التي تمارس كل أشكال القمع والعنف ضدّ الشعب.

٩ – التأكيد على أنّ هذه المرحلة تتطلب من الشعب السوري الكثير من الصبر والوعي الوطني وتعميق مفهوم المواطنة، وتقديم التضحيات حتى تتحقق مطالب الشعب السوري ويستعيد حريته وكرامته.

١٠ – التأكيد على الصدق وإخلاص النية في القول والعمل، فهو السبيل الوحيد للفوز في الدنيا والآخرة.

وفي منشور آخر وزع في يوم الجمعة السابقة ٦/١٠ ذاته جاء فيه:

إلى ثوار دير الزور المطالبين بالحرية والكرامة إنّ ثورتكم سلمية شريفة نظيفة.. وأثبتوا لهم ذلك من خلال:

١ – عدم حمل السلاح.

٢ – عدم التعدي على الأملاك الخاصة، محلات – منازل..

٣ – عدم التعدي على الأملاك العامة، مؤسسات، دوائر..

٤ – الهتافات للحرية والكرامة والوحدة الوطنية وعدم السبّ والشتم.

٥ – التمجيد بالشهداء الأبرار.

كما وزعت شعارات مكتوبة ذات مضمون وطني وطبقي مع التأكيد على النشيد الوطني حماة الديار. ومنها:

- الشعب يريد محاربة الفساد .
- عرب وأكراد ... ضدّ الفساد .
- يالله يالله يا شباب.. بدنا قانون الأحزاب.
- لا سلفية ولا إخوان.. بدنا تحرير الجولان.
- الآن الآن الآن.. بدنا تحرير الجولان.
- علوا الراية وعلوا الصوت.. بدنا تخفيض المازوت.
- واحد شعبنا واحد شعبنا .. ما تهمه الصدمات واحد شعبنا .

وقد شهد يوم الاثنين الفائت دخول طلائع الجيش وآلياته إلى المدينة وتموضع في مكان خارج الأحياء السكنية (الملعب)، فاستقبله الأهالي بالزغاريدً ونثر الرز واستقبله المتظاهرون بالهتاف «الشعب والجيش ايد واحدة».. كما رفعوا علم الوطن عالياً وأنشدوا حماة الديار.. وتفاجأ بعض الضباط والجنود عندما سألوا أين العصابات فأجابهم الجميع: لاتوجد عصابات.. نحن متظاهرون نطالب بالحرية والكرامة... وهذا يدل أنّ هناك من حاول خداعهم وإحداث وقيعةٍ وفتنةٍ بين الجيش والشعب..

كذلك دخل الجيش مدينة البوكمال ولم يحدث ما ينغص الكدر من الطرفين.. وفي يوم الثلاثاء خرج الجيش من الملعب البلدي وسط المدينة إلى ضاحيتها الغربية. لكن ما يثير الألم والحزن هو الاقتتال الذي حدث بين الأقارب في مدينة البصيرة شمال شرق دير الزور والتي تبعد حوالي ٤٠ كم وسقط فيه اثنا عشر مواطناً قتلى من الطرفين بين مؤيد ومعارض. ونحن إذ نعزي أسرهم فإننا نهيب بجميع المواطنين نبذ أي شكل من أشكال العنف بين أبناء الوطن الواحد .وقد قرر المتظاهرون إيقاف التظاهر يومي الأربعاء والخميس تقديراً لظروف الامتحانات الطلابية.

■■

تختطف المشاركين السلميين في الحراك الشعبي وتعذبهم وتهددهم..

محمد سعيد حمادة: العصابات المسلحة تريد إجهاض الحراك وتمزيق الوحدة الوطنية

قامت عصابات مسلحة في معرة النعمان بمحافظة إدلب باختطاف كل من الأديب محمد سعيد حمادة، والرفيق عماد صطيف، وذلك مساء السبت ٢٠١١/٦/١١، واحتجزتهما عدة ساعات حققت خلالها معهما وقامت بتعذيبهما وتهديدهما قبل أن تطلق سراحهما بعد أن خلّفت على جسدهما بعض الجراح والكسور. وقد قامت قاسيون بزيارة الأستاذ حمادة صاحب الجراح البليغة في المشفى واطمأنت على أحواله بحضور زميله عماد صطيف الذي كانت جراحه طفيفة نسبياً، وأجرت معه اللقاء التالي:

يقول الأستاذ حمادة:

«عندما بدأت الأحداث واحتدمت الأمور في منطقة جبل الزاوية (التابع لمنطقة أريحا المعرة)، كنت موجوداً هناك بطبيعة الحال لوجود أعمالي وأصدقائي في تلك المنطقة. في ذلك الوقت بدأ الحديث عن الحوار الوطني وعن أشكاله، فاعتبرت أن هذا شيء «فوقي» لا طعم له ولا رائحة، فذهبت إلى معرة النعمان حيث لدي صداقات عائلية، وبحثت مع الأهالي هناك مآلات الاحتجاجات والتي كنت أراها ماضيةً في اتجاهات مغايرة للحراك، فقد بدأنا نرى المظاهر المسلحة والاشتباكات.

غداة وصولي إلى المعرة بدأت دائرة الاحتجاجات بالاتساع عملياً، وكذلك بدأت دائرة الناس الذين ألتقي بهم بالاتساع، وبدأ يتكون لدى المثقفين وأصحاب الرأي في تلك المنطقة رأي عام يميل إلى أن من يعسكر هذه الحركة هم المنتمون إلى التيار الإسلامي المتشدد.

تراكمت المواقف وصولاً إلى الجمعتين الأخيرتين، حيث بدأت تبدو للعيان مظاهر التدخلات الأجنبية في الحراك، وبدأ الناس يتلمسون ذلك بوضوح، فالمسلحون ليسوا من المنطقة، والذين يقودون الناشطين المسلحين يملكون سيارات بدفع رباعي مليئة بالأسلحة والذخائر، ويملكون وسائل اتصال حديثة متطورة ومناظير حربية متطورة أيضاً، إضافةً إلى مظاهر أخرى عديدة لها الطابع نفسه.

كوّن الأهالي انطباعاً عاماً أن مصدر هذه المظاهر المسلحة هو تركيا، فالسيارات التي تجوب المعرة والمنطقة كلها يومي الخميس والجمعة كلها سيارات دفع رباعي حديثة، وكلها تسير دون لوحات، وكانت هذه السيارات تعد بالعشرات.

كنت واحداً من الشباب هناك، وربما حزت بعض «الموانة» على الأهالي باعتباري ضيفاً عليهم فكان مباحاً لي ما لم يبح لأبناء المنطقة أنفسهم، فاستغليت ذلك بانتقاد تركيز الهجوم على عناصر الأمن، انطلاقاً من أن عنصر الأمن الذي يرى آلافاً تسير باتجاهه لابد أن يلجأ لإطلاق النار للدفاع عن نفسه، ولذلك اقترحت عدم مرور المتظاهرين بالقرب من مفارز الأمن، لاسيما وأن المفارز الأمنية واقعة في منطقة ضيقة جداً، فما المانع من المرور في شارع الكورنيش خلال التظاهر؟ وتم الاتفاق على هذا الأمر، فتحول مسير التظاهرات الجمعة الماضية (١٠ حزيران ٢٠١١) إلى الكورنيش مبتعداً عن مراكز الأمن أكثر من ٥٠٠ متر. مرت التظاهرة سلمية مئة في المئة، لدرجة أن هناك شباباً بدأوا بإزالة «الدواليب» والحجارة عن الطريق العام انطلاقاً من أن قطع الطريق فيه عدوانية، وكنت وأصدقائي في هذه الأثناء قريبون من الجسر المؤدي إلى مفرزة أمن الدولة، فلاحظنا بعض الأشخاص يتمترسون بأسلحتهم، ولاحظنا بعضاً آخر يلتف خلف القصر العدلي ويدخل من النوافذ لاعتلاء سطح القصر المكون من ثلاثة طوابق، بينما مفرزة الأمن هي بناء أرضي تحيط به حديقة، والقصر مشرف على المفرزة.. ثم بعد لحظات بدأ إطلاق النار على عناصر الأمن!.

بعد ذلك انكفأت المظاهرة وترك الناس التظاهر إلى بيوتهم، وفجأة ظهر مئات المسلحين وازدادت الدراجات النارية التي تحملهم، وبدأت حركة لمحاصرة مفرزة الأمن الأخيرة المتبقية، والتي تضم بين جدرانها ٨٩ عنصراً.

هجم المسلحون على بناء المفرزة من الخلف وأحرقوا جزءاً منه لإخراج العناصر إلى المدخل الأمامي، وبدأ إطلاق نار كثيف عليهم من سطح القصر العدلي، وبعد ذلك أتت النيران على مبنى المفرزة وقتل واحد من العناصر فيما انضم البقية للمتظاهرين المتبعدين في تلك الأثناء.

المتظاهرون هم من حمى عناصر الأمن ووضعهم في بيوت آمنة في المعرة وتم نقلهم إلى مزارع خارج المعرة ومن ثم تم نقلهم إلى أماكن آمنة. ولكن يبدو أن عناصر الأمن أبلغوا أثناء محاصرتهم داخل المبنى بتفاصيل الوضع، فاستدعوا طائرة عمودية وصلت بعد الاشتباك الذي دام نحو الساعة أو أكثر بقليل.

قالوا في بعض القنوات الإخبارية إن الحوامة تقصف على المتظاهرين، ولكن لم يكن هناك أي متظاهر حين وصول الحوامة إلى المنطقة، وعندما وصلت الطائرة العمودية إلى المنطقة كان الهجوم قائماً على المفرزة، ولو أرادت أن تطلق النار لكانت قتلت العشرات، إذ كان هناك قرابة ألف مسلح يحيط ببناء المفرزة. وإنما كان الهدف من مجيء الحوامة هو استنزاف ذخيرة المسلحين في التصويب عليها، وعملياً في الاشتباكات لم يسقط أي قتيل من المسلحين.

وانتهى يوم الجمعة بحرق مفرزة الأمن والقصر العدلي مع وثائقه، وحرق جزء من المستوصف أيضاً، وعلى ضوء ما جرى في ذلك اليوم وعلى ضوء ما شاهده الناس بأم أعينهم من تحركات مسلحة تدل على وجود من يعبث بالتظاهر، تحركنا يوم السبت باتجاه تقييم أصداء تحضيرنا السابق، وبدأ الرأي يميل إلى تصديق وجود يد خارجية في الموضوع، وخلال النقاش ورد اتصال هاتفي من المعرة أن المسلحين هجموا باتجاه السجن وبيت مدير المنطقة ويخططون للتوجه إلى متحف المعرة، وهنا هبّ الناس من حولي وبدأوا اتصالاتهم للتوجه إلى المتحف بصدور عارية لحمايته من المسلحين، وتوافد الناس فعلاً وطوقوا ليس المتحف وحده وإنما أيضاً تم تطويق مكتبة أبو العلاء المعري وقبره، وكل مبنى له قيمة ثقافية أو اقتصادية.. وبعد ساعة تم تأمين كامل المباني الهامة بمساعدة أهالي القرى المحيطة بالمعرة، ورفع العلم السوري على كل المباني طبعاً.

وبعد ذلك تحركنا وأحد أصدقائي باتجاه جبل الزاوية (الجهة التابعة لأريحا)، وتحدثنا مع شباب هناك حول دخول الجيش السوري لحماية المعرة، فانفعل مستضيفنا وكتبنا بياناً أكد فيه أن الجيش السوري هو جيش الوطن وأفراده هم أخوتنا وسنستقبلهم بالأرز والورود، ثم أرسله إلى محطة «أورينت» و«وصال»، وجلسنا عند مستضيفنا وقتاً إضافياً فلاحظنا وجود تردد لديه تجاه البيان الذي أرسله ورأيناه معاً على الوكالات والمحطات الفضائية، ففضلنا عدم الضغط عليه وتركناه ومضينا عائدين باتجاه المعرة، ولدى خروجنا من المنطقة اجتزنا حاجزاً للأهالي، ثم تعرضنا لحاجز طيار اختطفنا على أيدي عناصره، وتم أخذنا إلى قسم يدعى بـ«قسم تحقيق الثورة في جبل الزاوية»، ثم إلى «فرع تحقيق الثورة»، وهو فعلاً فرع تحقيق مزود بتجهيزات حديثة من أدوات تعذيب كهربائية والتسجيل الصوتي وأدوات الإضاءة وصولاً إلى أدوات كسر الأصابع!.

في الفرع وجهت إلي تهمة شق صفوف الثورة، وبأنني علماني ملحد، وكانت عيناي معصوبتين ولم أستطع تحديد عمر الشخص الذي حقق معي، ولكن معظم الأصوات تدل على أن الموجودين من حولي هم من أبناء المنطقة، وتم سؤالي عن الجهة التي تقف ورائي وتدفعني للترويج لفكرة الحوار بينما الدبابات تستبيح المدن، وأشار المحقق إلى مسألة المخابرات السورية بلغة طائفية لافتاً إلى أن تهمة التعامل مع المخابرات التركية ليست تهمة طالما أن المخابرات التركية والجيش التركي هما جيش الأمة!.

وقد رافق التحقيق الشفهي طبعاً ضرب مبرح من كل الجهات وتم استخدام الكهرباء على جسمي، وكان الضرب قد بدأ منذ اختطافنا أنا وصديقي، واستمر التحقيق من الساعة الواحدة ليلاً حتى الساعة السابعة والنصف من صباح الأحد (١٢ حزيران ٢٠١١)، وكان الهدف هو تعذيبنا وإيصال رسالة إلى من يحرضنا لشق صفوف الثورة حسب قول المحققين، وتلا ذلك تهديدنا بأن المرة المقبلة التي يروننا فيها سيكون مصيرنا القتل، وهددوني متوعدين ومقسمين أنهم في حال رأوني مرة أخرى في المعرة أو جبل الزاوية أن يقطعوا ابنتي البالغة من العمر سنتان ونصف أمام عيني، وبأنهم سيقطعونني بعدها بوصفي «خنزيراً».

وكانت حصيلة تعذيبي حروقاً بالبلاستيك المشتعل في أنحاء متفرقة من جسمي، وتكسير ثلاثة أصابع في قدمي اليسرى، ناهيك عن آثار الضرب.

وبعد الانتهاء من التحقيق والتهديد، وضعوني معصب العينين في «طبون» سيارتي، وكان مغمى علي إلى أن أيقظوني بضرب رأسي على مقود السيارة نفسها، وعلى المقعد الخلفي كان صديقي ملقى بعد أن نال حصته من التعذيب. وطلب منا مغادرة المكان فوراً دون النظر إلى الخلف وإلاّ تم قتلنا .

نتيجة ذلك يمكن الجزم بأن الحراك الشعبي واعٍ وقادر على التوجه نحو أهدافه الحقيقية دون قلق من سيطرة المسلحين عليه، خاصةً إذا كان هناك من يعمل على توجيهه بالطريق الصحيح وتطهير صفوفه من المظاهر الخارجة عن طبيعته، وخاصةً أولئك الذين يطالبون بإسقاط النظام بمعنى تقسيم سورية إلى دويلات طائفية وأثنية عبر الحقد الطائفي الأعمى، وبهذا المعنى أنا شخصياً من أشد المدافعين والمنافحين عن النظام، وأدفع دمي وحياتي ثمناً لبقائه، أما منظومة الفساد والبيروقراطية وتدجين سورية بشعبها واقتصادها وإمكاناتها فهذا ما لا أريده، وعلى كل مواطن شريف أن يطالب بإسقاط النظام».

■■

سورية على مفترق طرق..

الأزمة الاقتصادية قبيل وقوعها..

لا مجال للحل الأمني أو الحلول السياسية «الرخوة»

◄ عشتار محمود

تتضاعف البسطات اليوم فارشة الأرصفة السورية.. وتتضاعف معها أعداد روادها ومستهلكيها، وتقل كثيراً الحركة القليلة أصلاً لزوار الأسواق الكبرى بوكالاتها ومولاتها ومحالها الصغرى.. تتعطل في حركة واسعة نسبياً قطاعات بكاملها فاتحة على تعطيلات واسعة أخرى.. يتذمر التجار والصناعيون والمستهلكون.. وكذلك أصحاب الودائع الكبرى، المستثمرون، ورواد المصارف..

الكل يرى الشلل ويعرف العلل، على الرغم من المحاولات لطمس معالم التدهور، إلا أن سير الأمور الحالي يوضح معالم الانكماش الاقتصادي الواسع، المترافق مع تضخم كبير في الأسعار، وتدهور قيمة الليرة السورية كمؤشر لهذا وذاك. تأتي ضرورة البحث في المؤشرات من مدى عمق تعلقها بمآل الحراك السياسي في سورية ودور الوضع الاقتصادي المفصلي في تكون التحالفات والاصطفافات.

بداية معالم الانكماش الاقتصادي

ليس بالجديد غياب الأرقام والمعطيات الاقتصادية الرسمية، الدقيقة واليومية، وتحديداً في فترات الأزمات، حيث تصل المصداقية والشفافية إلى ما يقارب الصفر، ويكون التضارب بالتصريحات والعشوائية سيد الموقف.. وهو ما يظهر في الأزمة الحالية، حيث تبقى لنا المعلومات المعتمدة على الشارع والمنشآت والمؤشرات العامة، وهي ما تتوارد بكثافة بما يؤشر إلى دخول السوق السورية بحالة انكماش واسعة.. فمن تعطل قطاعات اقتصادية بشكل شبه كامل كالسياحة مثلاً، وخروج أو إيقاف مؤقت لمشاريع كبرى واستثمارات خارجية تعمل في السوق السورية، وتباطؤ كبير في نشاط قطاع التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، إلى معامل محلية تتوقف، أو تقلل من ورديات عملها، ما ينتج عنه بشكل أساسي تسريحات واسعة للعمال في القطاع الخاص، توقف الأجور، وإجازات قسرية للعمال بلا راتب، وهو الواقع المتأزم الذي يبدو أنه اضطر الجهات المسؤولة إلى إفراز رقم رسمي..

فقد صرحت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، عن تسريح حوالي ٤١ ألف عامل في القطاع الخاص من المسجلين في الشؤون الاجتماعية، يتركزون في ريف دمشق، ودمشق وحلب بأوسع النسب، مع العلم أن الرقم الفعلي قد يتجاوز هذا الرقم بكثير لأن أغلب عمال القطاع الخاص في الورش والمنشآت الصغيرة غير مسجلين في الشؤون الاجتماعية. الانكماش الاقتصادي الذي يشكل العامل الرئيسي لضعف الليرة السورية وتراجعها، الذي يثير ما يثير اليوم من بلبلة، ويدفع إلى حركة أخذت إجراءات لكبحها مؤقتاً، وهي عمليات التحويل للعملات الأخرى، وعمليات إخراج الأموال من المصارف، إلا أن أهم ما يترتب عليه تراجع الليرة، هو حالة ضعف القدرة الشرائية، والتضخم الكبير في الأسعار، وهو ما يظهر مع زيادة أسعار السلع الغذائية.

الأسعار والأجور

ومن هنا فإن تباطؤ النشاط الاقتصادي قد لا ينتج انخفاضاً في أسعار المنتجات، أو قد ينتج انخفاضاً نسبياً، قياساً بالتراجع الواسع في القدرة الشرائية الناتج عن تضخم في جميع الكلف باستثناء الأجور، المتراجعة بشكل مطلق ونسبي، أي متراجعة كمياً بنتيجة عمليات التسريح الواسعة وعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل، وستتراجع نسبياً ، كونها (أي أجور العمال) الجانب الذي سينال الحصة الأكبر من محاولات تخفيض الكلف، نظراً لإمكانية الضغط على العمال مع وجود البطالة الواسعة.

الدولة وإيراداتها

في ظل السيناريو الحالي من نشاط اقتصادي متوقف، أسعار وكلف متضخمة، مقابل أجور منخفضة وبطالة واسعة، وليرة متدهورة، هذا الوضع الذي يشكل سلسلة غير قابلة للخرق بحاجة إلى دفعة قوية تعيد تحريك مولد الاقتصاد الوطني، وتبدو الدولة هي المنقذ في هذه الحال.. ولكن نظرة على اقتصاديات الدولة، والإجراءات المتبعة تدل بداية على غياب الإجراءات الجوهرية المتناسبة مع أزمة تتجه بهذا الاتجاه. فالمؤكد أن الدولة قد زادت نفقاتها حتى الآن خلال الأشهر الماضية، فمن زيادة الرواتب التي طالت موظفي الدولة، إلى تخفيض أسعار المازوت، بالإضافة للرقم غير القابل للتقدير، وهو مصاريف الدولة الاستثنائية في هذه المرحلة على تحركات الجيش والأجهزة الأمنية والذي يندرج في ميزانية وزارة الدفاع. المصروفات السابقة قد تستطيع الموازنة تغطيتها على الرغم من العجز، إلا أن المشكلة تكمن في استمرار منهجية الإنفاق الواسع المباشر، التي ستتعارض حكماً مع اتجاه إيرادات الدولة إلى الانخفاض، سواء الإيرادات الضريبية أو الرسوم الجمركية، أو فوائض القطاع العام الاقتصادي، أي أن قدرة الحكومة على الحركة في مجال الضخ المباشر قليلة لأن هذا الإجراء يحمل النتائج التضخمية نفسها في حال عدم قدرته على توليد النشاط الاقتصادي.

لذلك من الأجدى أن تلجأ الحكومة إلى الضخ الفعال والتحريك الحقيقي في أماكن جوهرية ذات تشابكات فرعية واسعة، عوضاً عن الإنفاق الاستهلاكي أو الجزئي العشوائي، الذي سرعان ما يمتصه التضخم «كزيادة الأجور»، ويساهم من جديد في تعميق الركود.

ومن المؤكد أن البحث عن مصادر غير مطروقة سابقاً كموارد الفساد المنهوبة، والاعتماد عليها في عمليات الإنعاش المدروسة المطلوبة، سيحمل عائدية اقتصادية اجتماعية سياسية عالية، ويمنع حدوث الاحتمالات المخيفة لتحالفات سياسية واسعة للفاسدين، وتهريب الأموال المنهوبة. قد يقول البعض إن الوضع لم يتدهور إلى الحد الموصوف إلا أننا نقول إن التعامي أو التباطؤ في استشراف الواقع الاقتصادي الحالي خطير جداً، لأن دراسة متغيراته إحدى أهم المحددات التي قد تغير واقع الحراك السياسي في سورية، وتعيد ترتيب الأولويات والتحالفات..

الاقتصاد سياسياً

التعطل الاقتصادي وتراجع إيرادات الدولة.. التضخم الذي سيطال الأسعار كافةً حتى أسعار السلع الغذائية هو واقع جديد يعمق الظروف الموضوعية للاحتقان الاجتماعي ويزيد الفرز وضوحاً، وينتج عنه إعادة ترتيب للتحالفات الطبقية في الواقع السوري.

فمن جهة ضغط حاجة الدولة إلى الموارد، وبحثها عن موارد بديلة، ومن جهة أخرى تراجع فائدة الاستثمار في الاقتصاد السوري وتراجع قيمة الليرة، سيدفع أصحاب الثروات المنهوبة إلى الهرب بأموالهم إلى الخارج، وما يترتب عليهم من تحالفات اضطرارية حماية لثرواتهم التي قد تهدد بالتجميد، وتدفع نحو مزيد من الارتهان الاقتصادي ونقله إلى المستوى السياسي، وهو ما يتيح المجال لاتساع الاختراقات في جهاز الدولة. بالمقابل تدهور المستوى المعيشي للفئات المنتجة من عاملين بأجر في كل القطاعات الخاصة والعامة، إلى فلاحين، وأصحاب الورش والحرف، يشكل العامل الحاسم في تعميق الحراك الشعبي كماً ونوعاً، وتوجيهه نحو تحالفات قائمة على الترابط بين مصالح الفئات الدنيا، وقد تكون قادرة على لجم الصدوع الموجودة والمفتعلة، وتوحيد الشارع والحراك السياسي للضغط نحو الجذرية في التعامل مع مصالح الناس ومطالبها، متيحاً إزالة العفن المتسلق على مطالب الناس ودمائها، ويضع أصحاب الحل الأمني أو حتى الحل السياسي المتراخي، أمام واقع جديد لا يستطيعون إلا التعامل معه بجدية ووطنية عالية.. وإلا..

■■

زواج الفساد بالطائفية.. وولادة الموت!

◄ أسامة دليقان

نشأت ظاهرة الطوائف الدينية تاريخياً كخلافات دينية وفقهية في ظاهرها، تعبر في جوهرها عن خلافات سياسية، أي عن خلافات على إدارة المؤسسات التي تتحكم بتوزيع الثروة الاقتصادية بطريقة معينة بين طبقات المجتمع.

ومع مضي الزمن تغير المجتمع في بنيانه التحتي وعلاقات الإنتاج فيه، و لكن العنصر الديني والطائفي في البنيان الفوقي كان أبطأ في التغير، واكتسب قداسة ترسخت في الوعي عبر الأجيال، رغم أنّ أجيال الطوائف نفسها تنوعت طبقياً بحيث بات في عضوية كلّ دين وطائفة شرائح طبقية شديدة التباين والتناقض.

وهكذا فإنّ الظاهرة الطائفية التي فرضتها في مرحلة تاريخية معينة طبيعة علاقات الإنتاج الاقتصادي، وكانت شكلاً يتظاهر من خلاله الصراع الطبقي، بين الطبقات المستغِلّة والمستغَلّة حيناً، وبين شرائح الطبقة المستغِلّة الطامعة في السلطة السياسية أحياناً أخرى، قد تحوّلت قيماً بعد إلى ما شهدناه ونشهده في التاريخ من السلوك الطائفي الذي يقوم على التمييز ضدّ أبناء الطوائف الأخرى في مناخ اجتماعية مختلفة، على أساس واحد فقط هو الانتماء الديني أو الطائفي.

وفي مرحلة الصعود الثوري التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين، خاضت شعوب البلدان المستعمَرة الصراع مع الاستعمار الإمبريالي، كأحد أشكال التناقض الأساسي (الطبقي)، والذي احتلّ مكان الصدارة في الساحة الاجتماعية، منحّياً جانباً التناقضات الثانوية، بما فيها الطائفية، ومخففاً من حدّتها. وهكذا كانت حركات التحرر الوطني الثورية تضمّ جميع الطوائف والأديان دون استثناء، ويجمعها هدف مشترك أساسي هو تحرير بلدانها من الاستعمار الخارجي وأعوانه.

ثمّ جاءت مرحلة التراجع العام للحركة الثورية العالمية، والتي يؤرخ لها منذ مطلع ستينيات القرن العشرين، توازياً مع تراجع الاتحاد السوفياتي بوصفه القوة العالمية الكبرى التي كانت تقود الحركة الثورية التقدمية في العالم. واستمرت هذه المنارة الاشتراكية لفترة طويلة، حتى ضمن مرحلة خفوتها، بإمداد مجتمعاتنا الثالثية بعناصر الوعي التقدمي، والذي كان يتناسب بوصفه بنياناً فوقياً مع مهمات التحرر الوطني المنتصبة أمام شعوبنا آنذاك. ولكنّ السياسات الخارجية للاتحاد السوفياتي المتراجع بعدئذٍ، ولاسيما منذ الثمانينيات، والتي قامت على تغطية النمو الضعيف للبلدان المتحررة، عبر إمدادها بالمنتوجات السوفييتية المختلفة كشكل من الريع السياسي، دون العمل على إخراجها جدياً من إطار السوق الرأسمالية العالمية، مما كان يتطلب تغيرات سياسية اجتماعية عميقة، أدى إلى ترك تلك البلدان للمصير الذي رسمه لها المعسكر الإمبريالي، وهو السير في طريق التطور الرأسمالي للأطراف في خدمة مصالح المراكز الرأسمالية الكبرى، التي تجعل من الأطراف مجرّد مصدر للثروات الخام، وسوقاً لتصريف السلع الأجنبية، ومن ضمنها السلع الثقافية، المحشوة بقيم الاستهلاك السلبي والأنانية والتفرقة والعنصرية، والتي تراكبت على الإرث المتخلف والرجعي الذي اكتسبته بلادنا عبر قرون من علاقات الإنتاج الإقطاعية تحت الاحتلال العثماني، مما حرم بلداننا من التغيرات التقدمية التي ترافق عادة تطوّر الصناعة الوطنية، ولاسيما توسع الطبقة العاملة كمياً وتطورها نوعياً من جميع النواحي، التقنية والعلمية والاجتماعية والثقافية، وانصهار المنتجين في بوتقة الصلات الإنسانية الجديدة التي عادة ما تتميّز بها البروليتاريا الصناعية، والتي كانت ستضعف كثيراً من القيم الطائفية الرجعية.

يقال إنّ عولمة الليبرالية الجديدة قد حوّلت العالم إلى قرية صغيرة، ولكنّ هذه القرية موضوعة تحت مجهر الفساد الإمبريالي العالمي، ليحدد بسهولة أماكن سكاكين التفرقة العنصرية والعشائرية والدينية والطائفية، التي يقطّع بوساطتها أوصال هذه القرية من أجل التهام خيرات شعوبها، بالتعاون مع الفساد الداخلي التابع له، والمتمثل بالبرجوازية التي تتألف من فصيلتين من الديدان: الطفيلية من خارج جهاز الدولة، والبيروقراطية التي تسلقت على جسم هذا الجهاز وترعرعت على أوراقه السياسية الوطنية، وعندما أدركت ضآلة نهبها بالنسبة للطفيليات، بدأت تترك تلك الأوراق شيئاً فشيئاً، زاحفة نحو الساق لتتطفل على النسغ مباشرة، فشهوة الرأسمال للربح الأعلى هي صفة جينية مشتركة بين الفصيلتين.

وكما في بقية البلدان الثالثية ترعرعت البرجوازية السورية عبر عقود، وازداد نهبها، وشكّلت طبقة فساد كبرى تضمّ في عضويتها عناصر من كلّ الطوائف والأديان والقوميات، وأنشأت تكتلاتها الطائفية والعائلية والعشائرية، وعقدت الصفقات، العلنية منها والسرية، بهدف النهب المشترك وتحاصص ثروة الشعب السوري، التي يصنعها منتجوه الكادحون. ومن أجل تمرير مصالحها الأنانية، لم تتوانَ طبقة الفساد هذه عن اتباع أخطر وأقذر الأساليب لإجهاض أيّة محاولة ترمي إلى محاسبتها وإعادة ما نهبته إلى ملكية الشعب المنتج، فعملت بهدوء وعبر سنين طويلة على تغذية بؤر التوتر والصراعات الثانوية في المجتمع السوري، ولاسيما الطائفية، فعملت على تغذيتها مالياً وثقافياً، وعبر جمعيات دينية مختلفة، تحت ستار مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الخيرية، التي طالما كان الكثير منها أدوات هامّة ومضلّلة بأيدي الفساد الطفيلي، وحظي الكثير منها برعاية الفساد البيروقراطي في جهاز الدولة، والذي قام، عن تهاون أو عن عمد، بالتغاضي عن منابعها ومصادر تمويلها، المعروف ارتباط معظمها بالصناديق الإمبريالية والصهيونية العالمية.

إنّ الفساد الداخلي موحّد طبقياً، رغم أنّ له أذرعاً متعددة الطوائف، وهو بارتباطه العضوي والوظيفي بالفساد الإمبريالي–الصهيوني ، وبالمخطط الأمريكي لـ«الفوضى الخلاقة» الرجعية، المعدّة لإجهاض الثورات التقدمية، يعتبر هو المسؤول عما نشهده اليوم من إدماء واستنزاف لوطننا وشعبنا. لكنّنا سنظلّ محكومين بأمل أن تنقشع جميع الغمامات السوداء الطائفية، والاختلافات الثانوية الأخرى، عن أعين جميع السوريين الوطنيين الشرفاء، ليدركوا أنّه لا فرق بين «العَرْعَرة» و«الدَرْدَرة»؛ لا فرق بين الأذناب اللاهثة طلباً لتدخل العدو الإمبريالي–الصهيوني في سورية سياسياً أو عسكرياً، وبين الليبراليين المخربين والمفسدين للاقتصاد الوطني، الذين أدخلوا العدو نفسه ،لكن من بوابة الاقتصاد. مثلما أنّه لا يوجد فرق بين أن يبعث أحد أدعياء الوطنية من أمراء الفساد والخصخصة داخل سورية برسائل علنية مشبوهة إلى إسرائيل الصهيونية، وبين أن يقوم منبر آخر خارج سورية، يدعي الوطنية أيضاً، بالتحريض على ذبح الطوائف الأخرى، والشتم ليل نهار بحركات المقاومة، ويصف بالـ«قتلى» الشهداءَ الأبطال الذين سقطوا برصاص العدو الصهيوني في يومي الزحف بذكرى النكبة وذكرى النكسة، مضحّين بدمائهم الطاهرة على تراب الجولان السوري المحتلّ، ليعلنوا أنّه حانت اللحظة المناسبة، وربما الوحيدة التي لن تتكرر، لخوض معركة الشرق العظيم الوطنية والإقليمية الكبرى من أجل إنجاز مهمتين متلازمتين لا تنفصلان، ولا تتمّ إحداهما دون الأخرى: تحرير الأراضي المحتلة من الاحتلال الإمبريالي–الصهيوني بالمقاومة الشعبية المسلحة، والقضاء على الفساد والرأسمالية بتحوّل جذري نحو الاشتراكية التي ستبقى هي الحلّ الوحيد بكلّ تأكيد!

■■

«كابلات» التغيير المنشود

◄ وسيم الدهان

يتحدث البعض عن مشكلة في «المخدّمات»، بينما يتحدث البعض الآخر عن مشكلة في العقلية التي تتولى مراقبة «المعلومات»، ويزداد الاختلاف عمقاً حين يستطيع أحد المتعطلين الوصول إلى صفحته الشخصية على موقع الإشكاليات «فيس بوك»، حيث ينتظره خلاف جديد في الرأي لينافشه مع أصحاب الرأي الآخر في العالم الافتراضي، وتدور طواحين النقاش حول قضية بطء الإنترنت التي يعايشها الجميع تقريباً في سورية، منذ الثامن من حزيران الجاري.

ولكن حقاً ما المشكلة؟ فلا المؤسسة العامة للاتصالات تجيب، ولا موقع «غوغل» الذي طالته المشكلة مرات عديدة خلال الفترة الماضية!.

صمت المسؤولين «المعلوماتيين» عن تبيان الأسباب الحقيقية يدفع الفرضيات إلى الواجهة بشدة، وبعد الغربلة يبقى للمواطنين تبني أحد خيارين كأرضية لمعارك الجلسات النقاشية المتزايدة؛ فإما أن تكون معارضاً وتتبنى فرضية أن «أمن المعلومات» يقف وراء ما يجري لمنع الناس من تبادل الأخبار والأفكار، أو أن تكون مؤيداً فتجهد نفسك بنفي المشكلة، أو بإعادة تجلياتها إلى أن مؤسسة الاتصالات تستبدل مخدمات الوصول إلى الشبكة العالمية بأخرى حديثة ولا شيء أكثر.. ولكن المصيبة ليست هنا، فالإنترنت ما تزال شبه مقطوعة لدى الجانبين سواء أنكرا ذلك أم لم ينكرانه، والنقاش مستمر!.

بالمحصلة، وأياً كان تفسير المواطن للأسباب، يبدو أن السوريين هذه الأيام يبذلون جهوداً جبارةً في المحاججة لإقناع من يخالفهم في الرأي حول كل كبيرة وصغيرة، ويبدو للأسف أن «الثانويات» طغت على «أساسيات» حياتهم، بما في ذلك وعيهم بأن التغيير لا يصل إلى البلاد عبر «كابلات» بحرية أو فضائية؛ وإنما يصلها خارجاً من قلوب أبنائها موحدي الإرادة والهدف.

الاعتراف بالمشكلة يمثل بداية الطريق لحلها، هناك مشكلة «إنترنت» مفتعلة، وهذا خطأ يجب الرجوع عنه فوراً، وهذا الخطأ جاء نتيجة لخطأ أكبر يجب علينا الاعتراف بوجوده لنتمكن من إصلاحه يداً واحدةً ورؤيةً واحدة؛ معاً.. ضد تقييد الحريات.

■■

«إشكالات» معبر رفح

◄ عوني صادق

ثلاثة أيام فقط سارت فيها الأمور على ما يرام في معبر رفح، بعد فتحه بشكل دائم اعتباراً من يوم ٢٨ مايو/ أيار الماضي، تنفيذاً للقرار الذي اتخذته القيادة المصرية. في اليوم الرابع فاجأ الجانب المصري المنتظرين على المعبر بأنه أُغلق دون إخطار الجانب الفلسطيني بذلك، ودون إبداء الأسباب. نسب إلى محافظ سيناء قوله بعدها إن الإغلاق جاء بسبب «أعمال الترميم والصيانة». فيما بدا رداً على الإغلاق المصري، أغلق الجانب الفلسطيني المعبر ثلاثة أيام أخرى، قيل إنه جاء «احتجاجاً على تراجع السلطات المصرية عن التسهيلات التي أعلنت عنها لتشغيل المعبر»، تراجع أدى إلى بطء الإجراءات الإدارية، وتخفيض عدد المسافرين، وإعادة المدرجين على كشوفات أمن الدولة المنوعين من السفر. بعد ذلك، وتحديداً يوم الأربعاء ٨ يونيو/ حزيران الجاري، أعلن الجانب الفلسطيني عن إعادة فتح المعبر من دون تقديم أي تفسير. لم نعرف من الذي تراجع، ولا كيف سويت الأمور، وهل عادت التسهيلات التي طالب الجانب الفلسطيني بعودتها أم لم تعد، وما إذا سنفاجأ من جديد بعد أيام بإشكال جديد. قيل لاحقاً إنه تم التوصل إلى «تفاهمات» يلتزم بها الطرفان. إن ذلك يطرح تساؤلاً عن الأسباب الحقيقية للإغلاق وإعادة الفتح، ويشي بأن «شيئاً ما» في الصورة ناقص لا يعرفه الناس يدفع إلى البحث عنه لأجل فهم أفضل للمسألة.

لم يدخل القرار المصري الفرحة إلى قلوب الفلسطينيين في قطاع غزة وخارجه، بل أدخلها إلى قلوب كل الوطنيين والقوميين العرب، وأيضاً إلى قلوب أحرار العالم الذين رأوا في فرض الحصار على القطاع خضوعاً للسياسة «الإسرائيلية» المعادية لحقوق وطموحات الشعب الفلسطيني، وجريمة في حق الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني. لكنه لا يقلّ أهمية في ذلك القرار، بالنسبة إلى الفلسطينيين والعرب، أنهم رأوا فيه ملمحاً على جانب كبير من الأهمية من ملامح سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير الشعبية، من حيث استجابتها لمقتضيات السيادة المصرية ومصالح مصر الوطنية والقومية بعيداً عن الإملاءات «الإسرائيلية» والأمريكية.

وكان قد لوحظ أن الاحتفال باتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» جاء قبل أيام من إعلان فتح المعبر بشكل دائم، وأصبح اليوم معروفاً أن فتح المعبر كان جزءاً «رئيساً» من اتفاق المصالحة بقدر ما كان أداة فعالة من أدوات تحقيقها. وبعدهما، أي بعد المصالحة وفتح المعبر، توالت التهديدات «الإسرائيلية» على مصر من كبار المسؤولين الصهاينة السياسيين والعسكريين، وبدأ الحديث عن «الخرق المصري لاتفاق ٢٠٠٥» وما سيخلقه فتح المعبر، كما المصالحة، من «إشكاليات وتداعيات على الأمن الإسرائيلي»، خصوصاً أن مصر «من دون وجود مراقبة فعالة على المعبر» لن تستطيع وحدها أن تحفظ الأمن في سيناء التي ستقع تحت سيطرة «المنظمات الإرهابية العالمية». وبدأت الوفود الإسرائيلية تصل إلى القاهرة، وكانت الأنباء المتسربة تفيد أن المصالحة الفلسطينية وفتح المعبر، إضافة إلى موضوع تصدير الغاز إلى الكيان الصهيوني، كانت أهم موضوعات المحادثات التي دارت بين السلطات المصرية وتلك الوفود. ويثير الانتباه، في الأثناء، تصريح أدلى به السفير المصري في رام الله، ياسر عثمان، يوم ٢ يونيو/ حزيران الجاري قال فيه: «يجب أن يكون واضحاً أن تأليف الحكومة الفلسطينية الجديدة وتنفيذ اتفاق المصالحة على الأرض، سيكون المدخل لمزيد من التسهيلات، بما في ذلك تسهيلات جديدة في معبر رفح وعلى الوضع في قطاع غزة».

لقد مضى على توقيع اتفاق المصالحة مدة كافية لتنفيذ ولو بعض بنود الاتفاق، لكن الحقيقة أن شيئاً من ذلك لم يحدث حتى اليوم، ويمكن لأي مراقب أن يتوقع أسباب التأخير. فمثلاً، كان من المفروض أن يفرج عن كل المعتقلين لدى الطرفين الموقعين على الاتفاق خلال أسبوع، لكن ما نقلته الأخبار أفاد أن عمليات الاعتقال بينهما لم تتوقف. كذلك، كان من المفترض أن تتشكل «لجنة أمنية» تعيد هيكلة ودمج الأجهزة الأمنية يترأسها مصري، لكننا لم نسمع عن تشكيل هذه اللجنة. أيضاً هناك موضوع تشكيل الحكومة الانتقالية المتعثر حتى الآن.

لقد وقع «الإشكال» الأخير في وقت تعثرت فيه خطوات تنفيذ اتفاق المصالحة، ثم أعيد فتح المعبر متزامناً مع الإعلان عن تحديد موعد لعقد اجتماع بين «فتح» و«حماس» في القاهرة لبحث تشكيل الحكومة. هذا يجعل منطقياً التساؤل حول ما إذا كان إغلاق المعبر من الجانب المصري، ثم من الجانب الفلسطيني وشكوى الأخير من عودة «العراقيل المصرية» ومطالبته بالعودة إلى التسهيلات التي تضمنها إعلان فتح المعبر بشكل دائم... له صلة بـ«الإشكال» الأخير. كذلك، فإن عودة الحديث ولو من الجانب «الإسرائيلي» عن اتفاق ٢٠٠٥، يدفع على التساؤل إن كان هناك من يريد، غير الجانب «الإسرائيلي»، «تفعيل الاتفاق» بما يعنيه من عودة المراقبين الأوربيين، ودور قوات الأمن التابعة لسلطة رام الله كقوة مسؤولة عن المعبر، وهو ما سبق ورفضته حكومة غزة.

في كلمات، هل ما جرى في الأيام الأخيرة كان بسبب «أعمال الترميم والصيانة»، أم بسبب «الإجراءات الإدارية»؟ بسبب التأخر في تنفيذ اتفاق المصالحة، أم بسبب «القرارات السياسية»؟ هل كان فتح المعبر مشروطاً بالعودة إلى اتفاق ٢٠٠٥ أو أن النية كانت مبيتة لإعادة إحيائه، أم أن ذلك أصبح مطلوباً في وقت لاحق؟ كلها تساؤلات برسم الإجابة.

■■

الجاسوس الصهيوني.. واستحقاقات ما بعد السقوط

◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة

للمرة الأولى منذ خمسين عاماً يسقط ضابط موساد في يد المخابرات المصرية. طوال السنوات الخمسين الماضية كان من يسقط من الجواسيس هم مجرد عملاء من الكيان مثل عزام عزام، أو أجانب، أو مصريين. ولم يكونوا ضباطاً في جهاز استخبارات العدو الصهيوني.

في تمام الساعة التاسعة من صباح الأحد ١٢ يونيو، وفي فندق ٣ نجوم بوسط القاهرة تم القبض على الضابط الصهيوني الجاسوس بحضور ممثلي النيابة العامة في قضية مكتملة الأركان والأدلة والإجراءات والشكل القانوني.

بداية القصة:

في يوم الجمعة الدامي ٢٨ يناير ٢٠١١ وصل إلى القاهرة شخص أجنبي يحمل جواز سفر أوربي (يعرف اللغة العربية بلهجة مشرقية) باعتباره صحفياً، سرعان ما دخل ميدان التحرير. بدأ في تقديم نفسه كصحفي يعمل مراسلاً تلفزيونياً.

تم رصده ومراقبته من لحظة وصوله إلى مطار القاهرة، وجرت عملية متابعة دقيقة ودائمة لكل تحركاته. هو ضابط سابق بفرقة المظليين ١٠١ بجيش الكيان الصهيوني. حارب في يوليو ٢٠٠٦ ضد حزب الله وأحيل إلى التقاعد بسبب إصابته. ثم تم إلحاقه كضابط بجهاز الموساد الصهيوني.

بحوزة الجاسوس ثلاث أجهزة موبايل وثلاث أجهزة كمبيوتر(لاب توب)

قام الجاسوس بتحركات واسعة وتواصل مكثف مع الجماعات المختلفة مركزاً على الشباب من مختلف الاتجاهات السياسية والتحاور معهم. وقدم نفسه كمراسل لقنوات تلفزيونية أجنبية، وأن له صلات بالكثير من القنوات التي يمكنه إلحاق شباب للعمل بها (كنوع من الإغراء).

امتدت تحركاته وصولاً إلى الأزهر، ومن منطلق التظاهر بالثورية والاعجاب بالثورة المصرية أعلن أنه سوف يعتنق الإسلام، وفي هذا السياق أظهر حرصه على معرفة مدى تطور تحركات الاخوان والسلفيين واحتمالات وصولهم إلى الحكم، وهو الأمر الذي يثلج قلوب الجهلاء من هذا التيار.

علام انصب اهتمام الجاسوس؟

كان الجاسوس الذي خرج من مصر وعاد إليها مرات عدة في أثناء الثورة وحتى القبض عليه غاية في النشاط. لكن نشاطه الرئيسي كان أساساً على الأمور التالية:

– العمل على بث الفرقة وإثارة الكراهية بين الشعب والجيش.

– الاهتمام وجمع المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، والتوقعات لتوجهات تطورها بسبب الثورة.

– الاهتمام بالأوضاع الدينية، والوجود في كل أماكن التوتر والفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين والدفع باتجاه تسعيرها حيث وجد في القرية التي تم حرق كنيسة بها، وفي المكان نفسه الذي تم فيه إحراق كنيسة أخرى بمدينة امبابة. كما كان دائم الوجود في اعتصام المسيحيين أمام مبنى التلفزيون، وفي اعتصامات وتظاهرات السلفيين أمام مسجد النور بالعباسية بالقاهرة، واعتصامات وتظاهرات المسيحيين أمام مبنى البابوية في القاهرة، وغيرها من الأماكن التي جرت بها أحداث طائفية.

كانت كل تحركاته واتصالاته ولقاءاته مرصودة بشكل كامل ودقيق. سواء بالنسبة لاتصالات البريد الالكتروني حيث تم اختراق أجهزة الكمبيوتر الخاصة به، أو بالنسبة لمراقبة وتسجيل اتصالاته التلفونية بأجهزة الموبايل التي كانت بحوزته، أو بالنسبة للقاءاته واتصالاته الشخصية مع كل من التقاهم وحادثهم، حتى حانت اللحظة المناسبة لالقاء القبض عليه.

استخلاصات:

لعل أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الحدث شديد الأهمية، أن العدو الصهيوني لا يضع أية خطوط حمراء أمام سلوكه حتى مع من تصالحوا معه. وهو يدرك أن حالة العداء بينه وبين مصر وشعبها لا يمكن أن تنهيها مجرد توقيعات على الورق.

كما يعبر هذا الحدث عن القلق الذي يعتري العدو من وحدة الجيش والشعب، وهو الشعار الذي رفعه الثوار لحظة نزول الجيش إلى الشارع باعتباره شريكاً كاملاً في الثورة. ذلك أن العدو يعتبر أن طرفين أساسيين في المعادلة المصرية يعيقان استقرار علاقاته مع مصر. الطرف الأول هو الجيش الذي رفض كل محاولات تغيير عقيدته القتالية: العدو هو «إسرائيل». والطرف الثاني هو الشعب الذي رفض على مدى ثلث قرن التطبيع مع العدو. ولذلك فإن العدو يخشى إزاحة قوى اللصوص طواغيت المال داخل سلطة الحكم وخارجه، أي الطبقة التي كان يجلس مبارك فوق قمتها، بصرف النظر عن تناقضاتها الثانوية وصراعاتها من أجل الثروة والسلطة دون المساس بطبيعة النظام الاجتماعي ذاته.

إن الاهتمام بافتعال وتسعير العداء بين الشعب والجيش، وتسعير الفتنة الطائفية من المسلمين والمسيحيين، إنما يستهدف منهما طمس التناقض الرئيسي بين القوى الوطنية والشعبية الكادحة من جهة، والقوى الامبريالية والصهيونية وعملائهما المحليين من جهة أخرى. وبالتالي الإبقاء على النظام الاجتماعي وهيمنة الطبقة الرأسمالية العميلة. أي بقاء التبعية والظلم الاجتماعي وانعدام الديمقراطية الحقة، أيًا كانت اللافتات المرفوعة، سواء كانت اللافتة الغربية وتبني النموذج الرأسمالي الأفل، أو رفع لافتة النموذج التركي الحليف الرئيسي في منطقتنا للغرب الاستعماري والعدو الصهيوني، أو برفع اللافتة الوهابية المتخلفة العائدة إلى عصر ما قبل الدولة. ولا يلغي تلك النتيجة التصريحات المنافقة المرائية التي يطلقها الاخوان المسلمون والسلفيون عن حرصهم على الجيش وضرورة عودته سريعاً إلى ثكناته واختصار المرحلة الانتقالية، بتطابق في المضمون بالنسبة للنزق والفجاجة التي تبديها قوى يمينية ويسارية جاهلة بالتاريخ والجغرافيا، وبالسياسة والاقتصاد، وتصوراتها البائسة لمستقبل لا يحمل أي خير للشعب. أي أن كل هؤلاء بالوعي أو اللاوعي يؤبدون الواقع الذي ثار الشعب المصري لإنهائه.

لقد انقضى عهد كانت مصر فيه مستباحة، وأهدرت فيه جهود هائلة في التصدي للاختراقات وأعمال التجسس. يؤكد ذلك حديث الرئيس المخلوع للقناة التلفزيونية الثانية للعدو الصهيوني منذ سنوات، ورده على المذيع الذي أثار موضوع الافراج عن الجاسوس «عزام عزام». إذ كان الرد المخزي أن سبب عدم الافراج يعود إلى الضجة الإعلامية التي يثيرها الإسرائيليون بشأنه، والتي لولاها لتم الافراج عنه مثلما تم الافراج عن كثيرين غيره دون ضجة.

الآن ينبغي على القوى الوطنية المصرية العمل دون كلل على الاستحقاقات التي تفرضها المرحلة الجديدة بعد سقوط هذا الجاسوس الهام وغير العادي. أهم تلك الاستحقاقات هي تمتين وحدة الشعب مع الجيش، الذي يتحتم أن يظل طرفاً أصيلاً في المعادلة السياسية المصرية، وضرورة تمتين الوحدة الوطنية والمواطنة المتساوية على قاعدة دولة غير دينية والسير قدماً على طريق التحرر الوطني والعدل الاجتماعي. ويتكامل مع ذلك إزالة البيئة الحاضنة للتجسس على الوطن التي أفرزها ونماها النظام القديم.

إن الأيام القادمة سوف تحمل مفاجآت كثيرة نتيجة لهذا الحدث الكبير. مفاجآت تكشف عنها مراقبة تحركات واتصالات الجاسوس. كما ستحمل تداعيات سياسية في العلاقات مع العدو.

الاثنين ١٣ يونيو ٢٠١١

■■

«سي آي إيه» تنشئ قاعدة سرية في الخليج

بات معلوماً أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تنشئ قاعدة سرية لها في منطقة الخليج. وسوف تنطلق منها طائرات بدون طيار نحو اليمن لمهاجمة من يوصفون بالإرهابيين هناك، بحسب وكالة «اسوشيتد برس» الأمريكية. وقد تكون القاعدة جاهزة في نهاية العام ٢٠١١ أو بداية العام ٢٠١٢. ولم يتم الإعلان عن الدولة التي تبني وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قاعدتها الجوية على أراضيها.

يذكر أن هناك أنباء ترددت في الأسابيع الماضية عن أن طائرات سلاح الجو الأمريكي تقصف خلايا تنظيم «القاعدة» في جنوب شبه الجزيرة العربية.

نوفوستي

شحنة دبابات روسية تصل فنزويلا

بدأت فنزويلا باستلام المدرعات الروسية التي كانت قد طلبتها من موسكو في سبتمبر عام ٢٠٠٩، حسبما ذكرت وكالة نوفوستي للأنباء الروسية.

وحملت سفينة دانمركية ٣٥ دبابة من طراز «ت٧٢-س١» و٣٦ مدرعة من طراز «ب-ت-ر- ٨٠أ» و١٦ مدرعة من طراز «ب-إم-ب٣-م» من روسيا إلى فنزويلا. وكانت سفينة أخرى ترفع العلم المالطي قد حملت شحنة من راجمات الصواريخ ومدافع الهاون من روسيا إلى فنزويلا في وقت سابق. ووقعت روسيا وفنزويلا اتفاقية تمد روسيا بموجبها فنزويلا بمدرعات ودبابات وأسلحة أخرى في عام ٢٠٠٩.

ونقلت وسائل الإعلام الفنزويلية وقتذاك عن الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز قوله إن الدبابات المقرر استيرادها من روسيا ستستخدم لخفر الحدود الغربية للبلاد مع كولومبيا.

ووافقت روسيا على إقراض فنزويلا ٢.٢ مليار دولار لتمويل شراء أسلحة روسية. وقيل إن هذه الأسلحة، ومنها صواريخ «س٣٠٠-ف» و«بوك-م٢» و«بيتشورا٢-م» المضادة للطائرات وأيضاً راجمات الصواريخ «سميرتش» ودبابات «ت٧٢-»، ستحمي حقول النفط ومحطات الكهرباء في فنزويلا من هجمات قد تشنها طائرات تنطلق من قواعد بدأ العمل في إنشائها في كولومبيا.

وفي عام ٢٠١٠ وافقت روسيا على تقديم قرض آخر إلى فنزويلا لتمويل شراء السلاح والعتاد العسكري الروسيين.

وكشف بيان للمركز الروسي لأبحاث تجارة الأسلحة أن فنزويلا كانت قد أنفقت نحو ١٥ مليار دولار لشراء السلاح والعتاد العسكري الأجنبيين. واشترت فنزويلا خلال الأعوام القليلة الماضية ما قيمته ٥ مليارات دولار في روسيا بما في ذلك ٢٤ طائرة «سو٣٠-م ك ٢ف» و١٠٠ ألف رشاش كلاشنيكوف، بحسب مركز أبحاث تجارة الأسلحة.

■■

مصنوع في إيران...

أطلقت إيران قمراً صناعياً هو الأول الذي يتم تصميمه وتصنيعه وتجميعه وتجريبه في داخل البلاد من المنظمة الجيوفضائية للبلاد ليتم وضعه في مداره حول الأرض.

وأشارت وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا» إلى أن القمر الذي أطلق عليه «رصد١-» هو القمر الإيراني الأول للتصوير، ويبلغ وزنه كلغم.

وتم تصميم القمر للعمل على مدار يبلغ ارتفاعه ٢٦٠ كيلومترا وليدور حول الأرض ١٥ مرة في اليوم.

ووصفت «إرنا» مهمة القمر بإجراء الاتصال مع المحطات الأرضية والتصوير وإرسال الصور مع معلومات الاستشعار عن بعد إلى الأرض.

وقال وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي إن قمر «رصد» الاصطناعي الحديث بإمكانه إرسال الصور مع معلومات الاستشعار عن بعد إلى المحطات الأرضية، وأن تشغيله يعتمد على الطاقة الشمسية.

■■

الدور الاستعماري الجديد لتركيا

◄ جبران الجابر

مع ما سمي بـ«جمعة العشائر» اندفعت الحكومة التركية نحو وضعية جديدة في التعاطي مع الأزمة السورية، وقد عبر عن ذلك تصريح للرئيس التركي أعلن فيه استعداد تركيا للتعامل مع مختلف السيناريوهات مدنياً وعسكرياً، وفي الوقت نفسه ندد رئيس الوزراء التركي بما وصفه بالفظائع التي ترتكب في سورية وأضاف أن تركيا لا تستطيع الدفاع عن سورية في مجلس الأمن بسبب تلك الفظائع.

إنها خطوات جديدة في سيناريو الدور التركي وموقف الحكومة التركية من الوضع في سورية وآفاقه، وقد كانت البداية تقليداً للموقف الأمريكي الذي تعاقبت حلقاته عندما قامت الثورة المصرية، وقد حذا أردوغان حذو أوباما فأعلن أنه نصح الرئيس السوري مراراً بضرورة حذو أوباما فأعلن أنه نصح الرئيس السوري مراراً بضرورة الإصلاح في سورية. وتنشر أخبار عن الاتصالات المستمرة التي يجريها مع الرئيس بشار الأسد. وقد أعلن أردوغان أن الأمور في سورية تجري بعكس ما يقال عبر الاتصالات الهاتفية. ويعتقد أردوغان أنه حصّن ظواهر تطور التدخل التركي في الشأن السوري عندما أعلن سابقاً أنه ينظر إلى الأحداث في سورية كأنها داخل تركيا. وبات هاماً تلمس الدوافع التي تنحو بالدور التركي نحو هذه الحالة من التدخل في الشأن الداخلي السوري.

قبل كل شيء، من الأهمية بمكان التذكير أن حكومة أرودغان تواجه منذ سنوات مشكلات داخلية وتجري صدامات عسكرية مع حزب العمال الكردستاني ، وقد امتدت عملياتها العسكرية إلى داخل العراق، وترى حكومة أوردغان أنه لا يجوز التدخل في الشأن الداخلي التركي، فكيف أعطت لنفسها الحق بالتدخل السافر في الشأن السوري؟

إن التصريحات التركية لا يمكن فصلها عن تصريحات وزير الخارجية الفرنسي وهي متناغمة مع تصريحات أوباما لكنها تضخ بقوة فكرة أن حكومة أردوغان لها دور خاص في الشأن السوري وقد خولت به من حكومة أوباما وحلف الأطلسي (الناتو). يتسم الدور التركي بالشمولية على حد تعبير رئيس الجمهورية التركية، وأخذت حكومة أردوغان على عاتقها القيام بهذا الدور تحت اعتبارات متعددة.

إن طيات ذلك الدور تتضمن أن تركيا لم تعد مكتفية بمستوى العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا، إنها تندفع نحو دور سياسي مقرر في المنطقة العربية، وطبيعي أن الموقع السوري يشكل مفتاح المنطقة العربية لتحقيق ذلك الدور السياسي.

عندما توضع العلاقات السياسية في الواجهة فذلك يرتبط بتأمين الوضع والقوى السياسية الأكثر استجابة مع ذلك الدور، والأشد انسجاماً مع السير بكل مكوناته.

ووجدت حكومة أردوغان ضالتها في جناح «الشقفة» في الإخوان المسلمين، وجاء مؤتمر «أنطاليا» في هذا السياق، في حين أن جناح «البيانوني» قام بدور قيادي في مؤتمر بروكسل للمعارضة السورية.

ولم يعد خفياً أن أردوغان يلعب دوراً محورياً في انضاج علاقات وثيقة بين الولايات المتحدة ونماذج إسلامية عربية مماثلة للإسلام السياسي التركي الذي يقوده أردوغان. وقد تطور الدور التركي في الناتو تحت مفاعيل تلك التوجهات. وجاء إعلان الناتو عن إقامة قاعدة برية أطلسية في مدينة أزمير دلالة أخرى على دور متطور لتركيا في المنطقة العربية كافة وليس في سورية وحدها، ولكن سورية تشكل مفتاح ذلك الدور.

إن النقطة المركزية في السياسة التركية تعود إلى التطورات في وضع البرجوازية التركية الكبرى، وقد اصبح الوضع يفرض تحصين المصالح الاقتصادية بالأسيجة السياسية، وهو ما يشكل ملامح متصاعدة لنزعات طورانية قديمة وجديدة، ترتبط بها ضرورة التلطي وراء التاريخ والثقافة والدين والجغرافيا ويضاف إليها اللسان الذي أسس لمؤتمر ضم ست دول يتكلم معظم سكانها اللغة التركية وتحول يوم ذلك المؤتمر إلى يوم «اللسان التركي» في كل عام.

إن التساؤل الضروري والواضح هو: هل تريد حكومة أردوغان أن تكون أداة لأشكال استعمارية تتطلبها مصالح البورجوازية التركية الكبرى التي ترى في النسخ الاستعمارية الكولونيالية نماذج ضرورية لمصالح وتأمين فضاءات مصالحها؟ أليست جهوزية تركيا كما أعلن رئيس الجمهورية تتعدى البحث السياسي وتلوح بدور عسكري تركي بحجة ما يجري في سورية؟

إن المرء لا يقف عند قشور السياسة وعليه أن يغوص في أعماقها، فكيف والتاريخ يقدم الكثير من الأحداث الدالة على أن تركيا لا ترتاح لدور إيراني وعلاقات استراتيجية متينة بين النظامين السوري والإيراني؟ ألم تلتقط تركيا اللحظة الزمانية والمكانية خاصة وإيران تغوص في كثير من المشاكل الداخلية التي تكبل انطلاق النظام الإيراني في الفضاءات العربية؟

إن أمانة الوعي الحقيقي تطرح بوضوح عمق الاختلاف بين ما تريده إيران من دورها في المنطقة وما تريده تركيا التي باتت مساعيها مكوناً أطلسياً في حين أن إيران ما زالت تدق بقوة أبواب المصالح العربية في إقامة الدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة ولجم العدوانية الإسرائيلية وتحرير الأراضي العربية. أنضيف أن الطروحات والشعارات الإيرانية تذهب نحو ضرورة نوعية لأفاق وجود دولة إسرائيل في المنطقة؟ وهكذا فأمر أردوغان وسياسته انتهت إلى تطابق كامل مع الاستراتيجيات الأطلسية، كما أنه أصبح أكثر توافقاً مع جنرالات تركيا.

ما من سوري إلا ورحب بتطور العلاقات التركية السورية لكن اوراق أردوغان الأخيرة خطيرة وآفاق سورية فيها قاتمة ومستقبلها استعمار عثماني بحلل سياسية دينية جديدة.

يخطئ أي مسؤول عربي إذا قصرَ نظرته ولم ير إلا حلقة الوضع الداخلي السوري في الاندفاعة الطورانية الجديدة، ولا غرابة إذا اشرنا بوضوح أن الدور التركي الأطلسي الجديدة يتناول المنطقة العربية بكاملها.

■■

اليونان: هل تنفس «حكومة الوحدة الوطنية» الغضبة الشعبية على التقشف؟

عرض رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو على المعارضة يوم الأربعاء إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية للخروج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية الخانقة والمحتدمة مع محاصرة آلاف اليونانيين للبرلمان ومطالبة المعارضة باستقالة الحكومة.

وتحت يافطات كتب على الكثير منها «لن يمروا» باللغة الاسبانية و«قاوموا»، تجمهر آلاف اليونانيين الغاضبين، والمعتصمين منذ ثلاثة أسابيع في ساحة سينتاغما، أمام البرلمان للتعبير عن رفضهم لخطة تقشف حكومية جديدة تهدف إلى خصخصة عدد من مؤسسات الدولة لتجنب الإفلاس، واستجابة لتوصيات ثنائي الإقراض (صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي) حتى يتاح اعتماد قروض إضافية.

وتأتي مظاهرات الأربعاء بعد فشل وزراء مالية منطقة اليورو في الاتفاق على تقديم مساعدات جديدة لأثينا التي تواجه أزمة ديون سيادية خانقة تهدد بإعلان إفلاسها.

ونفذت النقابات العمالية الكبرى في اليونان إضراباً عن العمل لمدة ٢٤ ساعة مما تسبب في شلل حركة النقل والمرافق العامة.

وبالرغم من دعوة منظمي التجمع إلى الحفاظ على طابعه السلمي فقد سجلت مناوشات في الساحة بين مجموعات صغيرة والشرطة التي ردت بإطلاق الغاز المسيل للدموع، قبل أن يتشكل التجمع من جديد.

وقرب مقر الحكومة والقصر الرئاسي تمكنت مجموعة من المتظاهرين من اختراق طوق للشرطة يحمي المباني، غير أن الشرطة صدتهم مستخدمة الغاز المسيل للدموع.

في هذه الأثناء طالبت المعارضة اليونانية الحكومة بتقديم استقالتها بحجة عدم الكفاءة في إدارة الأزمة.

ويتوقع أن يبدأ البرلمان مناقشة خطة الميزانية للتصويت عليها نهاية حزيران الجاري.

وبحسب وكالات الأنباء فقد سبق لباباندريو التأكيد خلال لقاء مع رئيس الدولة أن حكومته «الاشتراكية» «ستتحمل مسؤوليتها وتواصل التقدم واتخاذ الإجراءات الضرورية لإخراج البلاد من الأزمة».

وقال إنه مستمر في البحث عن توافق مع المعارضة بحيث لا يتعارض مع شروط مقرضي اليونان، الذين يتعثر مسعاهم للاتفاق على طريقة إنقاذ أثينا المهددة بعدم القدرة على السداد بحسب وكالات التصنيف الائتماني.

وبعد حزمة أولى من إجراءات التقشف التي أقرتها اليونان في ٢٠١٠ وتحت ضغط متزايد من الأسواق التي منعتها من الإفادة من إعادة تمويل الأسواق ومن دائنيها، اضطرت الحكومة اليونانية إلى شروط هؤلاء وقبلت اعتماد إجراءات تقشف جديدة تمتد حتى ٢٠١٥ بهدف توفير ٢٨.٤ مليار يورو (٤٠.٥ مليار دولار) خصوصاً من خلال عمليات تخصيص واسعة.

وبحسب الحكومة فإن التصويت على هذا البرنامج شرط للحصول على القسط الخامس من قرض بقيمة ١١٠ مليارات يورو (١٥٧ مليار دولار) منح لأثينا في ٢٠١٠ من الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي.

وتلقت اليونان حتى الآن ٥٣ مليار يورو (٧٥.٦ مليار دولار) منه.

ومؤخراً صنفت مؤسسة ستاندرد آند بورز اليونان بأسوأ تصنيف ائتماني في العالم بعد أن خفضته إلى مستوى يقترب من التخلف عن سداد الديون، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الفائدة التي تدفعها على قروضها.

وخفضت المؤسسة تصنيف اليونان بثلاث نقاط ليصبح «٣ سي» مما يعني أنها قد تضطر في المستقبل إلى خفض آخر إلى «دي»، أي مستوى التخلف عن السداد.

ويأتي الخفض وسط أنباء عن دعوة للبنوك والمؤسسات المالية الأوربية الخاصة لمساعدة اليونان فيما يسمى بحزمة الإنقاذ الأوربية القادمة.

■■

تجدد المخاوف التي سبقت تقسيمه

خطر اندلاع حرب أهلية في السودان بسبب المياه والمراعي

◄ سيمبا روسو

أيقظ تصاعد الاشتباكات وأعمال العنف على الحدود بين شمال السودان وجنوبه شبح المخاوف التي سبقت تقسيم البلاد، حول خطر اندلاع حرب أهلية جديدة يعزي الخبراء أسبابها إلى مطالب الأراضي والمياه أكثر منها النفط.

وصرح أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة إبراهيم نور، لوكالة «آي بي اس» أن مطالب الأراضي تعتبر أكثر أهمية من النفط بالنسبة للمجموعات القبلية الرئيسية.

وشرح أن منطقة أبيي هي مثل كشمير من حيث التركيبة السكانية- التي تتكون من سكان ذوي علاقات تاريخية مع كل من الجنوب والشمال- والمصالح المتنافسة على مصادر المياه الرئيسية مثل كير أو بحر العرب، ومطالبات المراعي، والحدود غير الواضحة.

وتقع أبيي تقع في حوض مقلد الكبير، وتمتد على مساحة ٤٦٠ كيلومتر مربع، وهي واحدة من المناطق المتنازع عليها على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب.

ونصت اتفاقية السلام الشامل المبرمة في عام ٢٠٠٥ والتي أنهت أطول حرب أهلية في أفريقيا، على منح وضع خاص لمنطقة أبيي، ودعت إلى تأسيس وحدة متكاملة مشتركة مكونة من جنود من الشمال والجنوب.

وقبل تسعة أشهر فحسب من اتفاقية السلام الشامل، تم التوقيع على بروتوكول أبيي الذي أتاح للأهالي المقيمين التصويت في استفتاء حول مستقبل المنطقة في ٩ يناير الماضي. لكن النزاع حول حقوق التصويت بين قبيلة المسيرية والدينكا نغوك، بشأن أهلية اتخاذ القرار حول مستقبل أبيي، أدى إلى تأجيل الاستفتاء إلى أجل غير مسمى.

كذلك يعتبر خط أنابيب النفط النيل الكبير- الممتد عبر منطقة أبيي والذي ينقل أكثر من ربع صادرات النفط السوداني من هغليغ وحقول النفط إلى ميناء بور سودان على البحر الأحمر- نقطة خلاف رئيسية بين الجانبين، حتى بتت محكمة التحكيم في لاهاي في عام ٢٠٠٩ بمنح الشمال حقوق الحفاظ على النفط.

فقال دوغلاس جونسون، مؤلف كتاب من «الأسباب الجذرية للحروب الأهلية في السودان»، في مقابلة مع وكالة «آي بي اس» إنه «عندما تم اكتشاف النفط في حوض مقلد في جنوب كردفان وغرب أعالي النيل، اعترضت حكومة الخرطوم أيضاً على إجراء استفتاء أبيي وسجنت كل من نشط للمطالبة به».

وأضاف أن «المسيرية خشيت أنه إذا صوتت نغوك للانضمام إلى القيود المفروضة على الجنوب من قبل شرطة الجنوب، وهي الموجودة بالفعل في بحر الغزال وأعالي النيل، فإن ذلك سوف ينطبق أيضاً على مناطق الرعي».

«كذلك فقد تسبب توسع مساحة مناطق الزراعة الآلية في جميع أنحاء جنوب كردفان في الزحف على الأراضي الرعوية غير المستخدمة، في حين أدى تزايد قطعان الماشية في المسيرية ونغوك إلى تصاعد الضغوط على المراعي المتبقية»، وفقاً للكاتب.

وهناك أيضاً قضية مياه نهر النيل التي تتدفق على طول نحو ٦.٧٠٠ كيلومتراً عبر عشر دول في شمال شرق أفريقيا، والتي تعتبر مصدراً حيوياً خاصة بالنسبة لمصر والسودان.

والمعروف أن نظام توزيع مياه النيل، من خلال اتفاق تعاوني بين الدول العشر، يعتمد على الاتفاقيات الاستعمارية الموقعة في الثلاثينيات.

ومع ذلك، فهناك خطر أن يؤثر انفصال جنوب السودان على اتفاقية ١٩٥٩ التي جرى إعادة التفاوض عليها بين السودان ومصر والتي تخصص ٢٣ مليار متر مكعب من مياه نهر النيل السنوية للسودان، و ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر.

وثمة مصدر آخر للتوتر وهو نمو ظاهرة الاستيلاء على الأراضي، حيث يقوم مستثمرون من المملكة العربية السعودية والصين بالاستثمار في الزراعة في السودان، الأمر الذي يزيد من صعوبة المفاوضات (على توزيع المياه واستخداماتها) لأن القضية ليست هي تنمية القطاع الزراعي السوداني، وإنما مقدم آخرين لاستئجار الأراضي والمياه لإنتاج محاصيل زراعية يرسلونها إلى بلادهم، وفقا للدكتور حمو لعمراني خبير إدارة المياه بمركز البحوث للتنمية الدولية.

وأضاف الخبير «من المرجح أن يكون كل شيء مصدراً للنزاع على الحدود خلال المرحلة الانتقالية في السودان، كل شيء وليس المياه فقط، وإنما النفط والأرض وحركة السكان والمواشي أيضاً.

أما نمط هطول الأمطار، وهي مورد مياه رئيسي في السودان، فينخفض من الجنوب إلى الشمال بمعدل سنوي يتراوح بين ١٢٠ سنتيمترا في الجنوب إلى أقل من ١٠ في الشمال.

ونظراً لأنماط سقوط الأمطار في السودان، تعتمد المسيرية، وهم البدو الرحل الموسميين من الشمال، على المجاري المائية ومناطق الرعي في نغوك التي يرتبط أهاليها بالجنوب، وذلك من أجل الحفاظ على أسلوب حياتهم المعتمد على الرعي والزراعة خلال المواسم الجافة.

■■

شكوك متزايدة في قدرة الناتو على إنجاز «مهمته» في ليبيا..!

تتزايد الشكوك حول قدرة دول حلف الناتو على امتلاك وسائل عسكرية كافية لإنجاز ما يوصف بمهمتها في ليبيا إذا طالت العملية مع رفض الزعيم الليبي معمر القذافي التنحي، كما أفادت صحيفة «القدس العربي» اللندنية.

ومع استمرار العملية العسكرية في ليبيا عدة أشهر، بدأت الخلافات تدب بصفوف المتمردين وخاصة هيئتهم السياسية المتمثلة بالمجلس الوطني الانتقالي.

ونقلت الصحيفة عن مصادر في بنغازي قولها إن المجلس الوطني الانتقالي يشهد خلافاً كبيراً بين الإسلاميين والعلمانيين. فبينما يحتل الإسلاميون نسبة كبيرة من المقاعد في المجلس الانتقالي الليبي، يتمركز العلمانيون في لجنة إدارة الأزمة التي تعتبر بمثابة حكومة موازية.

غير أن الأخبار الميدانية الأخرى القادمة من ليبيا تفيد بتمكن المتمردين من السيطرة على بلدات الغرب الليبي بالكامل بعدما سيطروا على بلدتي زاوية الباقول واللوانية والريانية على الطريق باتجاه العاصمة.

من جهة أخرى نقلت وكالة «رويترز» عن التلفزيون الليبي أن قوات الناتو قصفت حافلة في غرب ليبيا، مما أدى إلى سقوط ١٢ قتيلاً.

كما أعلن حلف الناتو أنه شن الثلاثاء غارات على يفرن وأصاب سيارة «بيك أب» مجهزة برشاش. واعتبر الجنرال شارل بوشار قائد عمليات الحلف أن مهمة الناتو في ليبيا قد تنجز من دون اللجوء إلى قوات برية، موضحاً أن الوضع العسكري في غرب ليبيا يتطور «إيجابياً»...!!

■■

الجزء الأول من بحث من خمسة أجزاء تم نشره مؤخراً..

العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح

◄ محمد جمال باروت

اندلعت في سورية منذ شباط / فبراير٢٠١١، اعتصامات وتجمعات، بعضها منظّم بطرائق عمل الشباب، كالاتصال المباشر ومواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية، وبعضها «تجمهري» عفوي. وقد جرت هذه الأحداث في المدن «المئة الفية» الصغيرة، وفي بعض مراكز المدن الكبيرة في المنطقتين الوسطى والساحلية، بينما بقيت المدن «المليونية» الكبرى بمنأى عنها تقريباً الأمر الذي جعل انتشارها الأكبر يقع في المدن الصغيرة والمتوسطة «الطرفية» و«المهمشة». وقد حدثت فصولها الأعنف في المدن الـ«طرفية» ولاسيما في درعا ثم في دوما، والتي تعاني في مجملها، ولاسيما درعا وريف دمشق، التهميش المتعدد الأبعاد، وتعسّف السلطات المحلية وسلطاتها «الكبيرة» الاعتباطية غالباً، ومحدودية تساقط آثار عملية النموّ الاقتصادي عليها، وتدنّي مؤشّرات تنميتها البشرية، وانتشار البطالة والفقر، وارتفاع أعباء الإعالة العمرية والاقتصادية فيها، لكن ما يجمعها إلى حركات الشباب في مدينة دمشق هو أنّ قوامها البشري ينتمي إلى الشريحة العمرية الشابة بتعريفها النمطي (١٥-٢٤ سنة) أو الموسع (١٥-٣٥ سنة) التي تعتبر أكثر الفئات حساسية وقابليةً للمبادرة، والتي تنتشر في صفوفها أعلى معدلات البطالة، كما ينتمي قسم منها إلى شريحة شابة عصرية متفاعلة مع «رياح الثورات» في البلدان العربية الأخرى.

درعا.. مقدمات موضوعية للحدث المتفجر

انطلقت الأحداث الأخيرة التي تشهدها سورية من مدينة درعا التي يحتلّ فيها معدّل النموّ السكاني المرتبة الثانية على المستوى الوطني، وهو ما يفسّر ارتفاع الكثافة السكانية في مجالاتها المعمورة إلى نحو٣٠٠ نسمة/كم٢، وارتفاع الضّغوط العمرانية على مورد الأرض، حيث أنّ مساحة المجال المعمور فيها تشكّل نحو ٧٩٪ من إجمالي مساحتها. وتبلغ الضغوط السكانية والعمرانية ذروتها في مدينة درعا باعتبارها المركز المتروبوليتاني لظهيرها، وتمتصّ جزءاً كبيراً من الهجرة الداخلية المتدفقة إليها من قرى ذلك الظهير، وهو ما يفسّر ارتفاع معدل نمو عشوائياتها، واحتلالها مساحةً لا تقل عن١٢٪ من إجمالي مساحتها العامة. وارتفاع وتيرة الحراك الاجتماعي فيها، بما هو بحسب كارل دويتش، حالة اجتماعية تتسم بتزايد الحركية الجغرافية (الهجرة الداخلية)، والمهنية، وسرعة تواصل الأفكار وانتشارها وكثافة الاتصالات.

وتشبه مؤشرات التنمية البشرية فيها المؤشرات المتدنية و«المقلقة» في المناطق الشرقية (الرقة، دير الزور، الحسكة، ويضاف إليها ريف حلب الشرقي). وجراء ضمور المشاريع التنموية العامة والخاصة فإن درعا تندرج في عداد المحافظات الأكثر تصديراً للهجرة الطويلة والدائرية بسبب ضعف مردودية الإنتاج الزراعي للمساحات الصغيرة والمتناهية في الصغر والمتذرّرة نتيجة الإرث. وبسبب تراجع هذا الإنتاج بعد ردم الآبار الجوفية (المخالفة)، وارتفاع التكلفة بعد رفع أسعار المازوت وتحريرها، فإنّ معدّل البطالة مرتفع فيها، وليس هناك إمكان لتصريف قوة العمل المتنامية إلاّ بالهجرة الداخلية أو الخارجية. ويغذّي ذلك ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم الأساسي إلى ٤٪، بينما معدله الوطني الوسطي هو ٢،٨٪. وهؤلاء ينضمون إلى أفواج الباحثين عن عمل، وغالباً ما يعملون في القطاع غير المنظم. ويفاقم تلك المشكلات التسرب المبكّر للإناث من التعليم الأساسي وزواجهن المبكر، حيث يتزوج ما لا يقل عن ٣٠٪ من الإناث ما قبل الثامنة عشرة، مقابل ١١٪ على المستوى الوطني، وهو ما يرفع تلقائياً معدّل خصوبة المرأة الكلية والزواجية معاً. وتتضافر هذه الآثار برمتها مع قوة النسيج الاجتماعي التضامني الذي يشكّل على مستوى وظيفته حمايةً نسبيةً من الضعف والتهميش وفقدان الأمان الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن مجتمع درعا متحضر تاريخياً، وفوق ذلك شديد «التمدين»، وأن عملية التمدين المتسارعة فكّكت الروابط العشائرية التقليدية «الحضرية»، فإن هذه الروابط ما زالت تحتفظ في «الملمّات» بقوتها على نحو ما، وبقدراتها على التعبئة والاصطفاف. و توفّر هذه الروابطُ لبنيها لحمةً اجتماعية تضامنية. وبذلك تتجسم درعا كمجتمع متأخر في مؤشرات تنميته البشرية، ومحدود في مصادر نموّه من جهة، وبارتفاع معدل البطالة فيه، ولاسيما في شريحة الشبّاب، وكذلك بارتفاع معدل إعالة الفرد، في شروط ضيق أبواب الهجرة التي كانت تمثل متنفساً كلاسيكياً للأزمات. ووفق التقسيم النوعي للأقاليم السورية على مستوى مؤشرات التنمية البشرية، وتبعاً لذلك على مستوى الفقر، فإنّ درعا تقع في نطاق المناطق الشرقية والريفية الشمالية، وتشكّل جزءاً من قصة مرارة التنمية فيها وتعثّرها. ويترافق ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة فيها، وضعف شبكة الضّمان الاجتماعي، مع هشاشة العمل الجمعياتي الخيري والتنموي والدّفاعي على المستويين الكميّ والنوعي، ففي محافظة درعا كلّها لا توجد إلاّ عشر جمعيات فقط لها بعض الفروع، بينما تفترض عملية التنمية وتدابير التحرير الاقتصادي تفعيل دور القطاع الجمعياتي في عملية التنمية، وتخفيف الآثار السلبية لعملية التحول إلى اقتصاد السوق، والتعويض نسبياً عن هشاشة شبكة الضّمان الاجتماعي.

دور الشباب

وعلى غرار ما حدث ويحدث في البلدان العربية الأخرى التي تجتاحها رياح التغيير، فإن الشباب شكّلوا عماد هذه الأحداث والتجمعات. ولقد بدأت هذه الأحداث بشكل سلمي طارحةً مطالبَ ديمقراطية في حالة اعتصامات الشباب العصري، أو جامعةً مطالب تنموية وديمقراطية، وطنية ومحلية، وهو ما عبّر عنه رمزياً شعار «حريّة»، بينما كان بعض هذه المطالب ثقافياً محافظاً. ولكن التظاهرات كلها كانت تُجمع على الحرية. ثم أخذت هذه الحركة تتسارع بوتائر «درامية» دامية ومفجعة كاشفةً عن حجم «الاحتقان» العام المتراكم و«المكبُوت» والمتَفجّر الآن، والمنفتح على احتمالات شتّى قد تنوس بين المخرج الوطني التوحيدي نحو التحول الدّيمقراطي، والإصلاح المؤسسي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الشامل، والتمزق الاثني الأقوامي والطائفي، وفي مستوى معيّن من تطور الأحداث ربما يتدخّل لاعبون خارجيون في مجرى التطورات بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهداف أخرى لا صلة لها بتطلعات حركات الشباب إلى الديمقراطية والتنمية، وقد تتصل بتصفية حسابات جيو- سياسية مع النظام السياسي السوري، ودوره الإقليمي، واحتمالات أخرى غير مرصودة الآن، بسبب اتّساع مساحة عدم «اليقين» منها. علاوة على حصة «المفاجآت» في مثل هذه الحالات.

«قوس الأزمات»

الواقع أنّ مؤشرات دخول سورية إلى ما يمكن تسميته «قوس الأزمات» قد بدأت بشكل متفرق وجزئي ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، من خلال الصداماتٍ بين بدوِ السويداء وحضرها التي ظلّت تغطي معظم سنوات النصف الأول من القرن العشرين، وصدامات بين إسماعيليّين وعلويّين ظلّت تستعاد أحداثها على طريقة «المعاد» في اللاّشعور الجمعي ومدّخراته التقليدية الموروثة في صورة صراعات مذهبية- طوائفية قديمة كامنة، وبين عرب وأكراد في مدينة القامشلي التي تتّسم بارتفاع حدّة التوتر الاثني- الأقوامي. وكان أبرز هذه «الأزمات» وأكثرها حدّةً أحداث آذار/ مارس ٢٠٠٤ في القامشلي. وتكمن عوامل ما حدث في القامشلي في طائفة متعددة ومختلفة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإثنية والسّياسية. غير أن تلك الأحداث عبّرت، على المستوى الظاهر، عمّا يمكن وصفه تساقط «الآثار» الجيو- بوليتيكية لعملية احتلال العراق في الفضاء الاجتماعي السوري الذي يتّسم تاريخياً ببنيته الإثنية والثقافية التعددية. يقابل ذلك بروز بعض مظاهر الاحتجاج المدنية السلمية الجديدة في سورية في فترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٤، كاعتصام عمّال بسبب تأخر رواتبهم، واحتشاد سائقي تاكسي الخدمة العامّة أمام مبنى أحد المحافظين احتجاجاً على قرارات «إدارية» «مجحفة» بمصالحهم، واصطفاف بعض سكان العشوائيات في مواجهة محاولة إزالة بعض المخالفات أو المنازل. واقتصرت الظاهرة الحديثة في التجمّع على حشود الشباب وناشطي اللجان الديمقراطية الجديدة، وبعض ناشطي أحزاب المعارضة «الديموقراطية» حول مباني المحاكم إبان جلسات محاكمة بعض الناشطين.

يمكن أن تفسّر نظرية «تساقط الآثار» بعض عوامل الأحداث التي تشهدها سورية، لكن لهذه النظرية حدودها في التفسير، وكذلك محاذيرها في التعميم. إذ لا يمكن أن تتساقط الآثار من دون سياق داخلي يقبلها ويتفاعل معها. فضلاً عن أنّ نظرية «تساقط الآثار» يجب أن تلحظ تشابه النظم الاقتصادية - الاجتماعية- السياسية التسلطية العربية الذي يضفي على تلك الآثار تساقطها بل وتشابهها في بعض الأحيان. ويعني ذلك أن تساقط الآثار لا يعدو كونه من قبيل تحفيز التشابهات القائمة.

والواقع أنّ البلدان العربية كافة تواجه احتمال وقوع أحداث تحاكي المشهد التونسي وما تلاه لأسباب متعددة. فقد دخلت معظم هذه البلدان في ما تطلق عليه دراسات السكان والتنمية مرحلة «انفتاح النافذة الديموغرافية» التي يرتفع فيها، على مستوى العرض الديموغرافي، معدل نمو حجم السكان في قوة العمل (١٥- ٦٥ سنة) بأعلى من معدل النمو السكاني، ومن معدل نمو الشرائح العمرية الأخرى الطفلية والمسنة. بينما يتسم العرض الاقتصادي بمحدوديته في استيعاب هذه القوّة المتنامية، وهو ما يولّد التوتّر بين العرض الديموغرافي الكبير والطلب الاقتصادي المحدود، ويؤدّي ببساطة إلى ارتفاع معدّل البطالة والتهميش الاقتصادي- الاجتماعي. وهذه الزيادة السنوية الكبيرة في قوة العمل يمكن أن تتحوّل إلى «هبة» أو «نعمة» ترفع معدلات النمو الاقتصادي أو إلى «نقمة» في حال ضَيق الطلب، وضعف توفير فرص العمل. فالنافذة الديموغرافية يمكن أن تنفتح على «بستان أخضر» أو «أرض بور».

بهذا الشكل يكون المشهد التونسي مشهداً كامناً في أيّ بلد من البلدان العربية. وما يجمع، إضافةً إلى ذلك، بين أسبَاب الثورات والتوترات الاجتماعية- السياسية المندلعة في أكثر من بلد عربي هو نمط التنمية التسلطي في نظم بوليسية أو نصفَ بوليسية، والذي أفضى نمطياً إلى تساقطٍ ثمار النّمو في سلّة «رأسمَالية الحبايب والقرايب»، وتشويه التحرير الاقتصادي (اللبرلة) واستبداله بـ«احتكار القلّة»، وتكوين «منافسة احتكارية» في مكان السوق الحقيقية من جهة أولى، وسيادة البنى التسلطية- الأمنية في العلاقة بين الدولة والمجتمع بدلاً من سيادة بنى القانون من جهة ثانية، وانكماش الطلب الاقتصادي مقارنة باتساع عرض قوةَ العملَ ومحدودية الطلب، ولذلك نتيجة واحدة هي البطالة وعقابيلها من جهة ثالثة، وتشوهات تساقط آثار التنمية على الأقاليم، وخلق فجَوات بَين شمال وجنوب في داخل التشكيلة الوطنية الواحدة من جهةٍ رابعةٍ.

بين النمو الاقتصادي والتنمية

تشترك سورية مع الدول العربية كافة في هذه الخصائص، وبالتالي ليس هناك معنى جوهري للتميزات غير الاعتيادية. ولفهم العوامل الداخلية العميقة التي تكمن خلف هذه الأحداث، لا بدّ من العودة إلى جذور هذه العوامل، ومقاربة كيفية اشتغال ديناميّاتها، وتطور مؤشراتها ومظاهرها. وتشكل المقاربة التنموية بمعناها المركّب الذي يربط النمو بالتنمية، ويتخطى حدود المقاربة «الاقتصادويّة» الضيّقة إحدى أهم المقاربات التي تسمح بفهم هذه العوامل على مدى سلسلة زمنية طويلة نسبياً، وتقدير مشاهدها الاحتمالية. وتتطلبَ طبيعَة علمَ الاقتصاد نفسه تجاوز تلك المقاربات «الاقتصادوية». فعلى الرغم من اجتياح النزعة «الكميّة» هذا العلم في سياق اجتياحها العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن علم الاقتصاد، كما يعرف كثيرون، لا يقتصر على التحليل الوضعي المحايد بل لا بدّ أن يشمل الجانب القيمي المعياري (normative) الذي يعتمد في فهم طبيعة النشاط الاقتصادي وسياسات توجيه هذا النشاط، دالاّت إنسانية واجتماعية وسياسية مثل «دالّة الرفاه الاجتماعي» social welfare function. ولذا قلّما يجمع الاقتصاديون على وصفة واحدة للمشكلات.

تسمحُ هذه المقاربة بتحديد حصة هذه العوامل في الأحداث الجارية والمتسارعة مثل كرة الثلج أو بالأحرى «النار»، إذ إن آثار عملية «إعادة الهيكلة الاقتصادية» ونتائجها بمصطلحات صندوق النقد الدولي، والتي اتسمت بارتفاع وتائرها في العشريّة الأخيرة في سورية تتخطى بطبيعتها المستوى الاقتصادي البحت إلى أحياز الحياة الاجتماعية- الاقتصادية- السياسية- الثقافية كافة، وتعيد تشكيل هذه الأحياز، وتفضي إلى تغييرات عميقة في علاقة «القوة» (Pouvoir) بالسلطة (Autórite)ً. وبهذا المعنى فإن إعادة الهيكلة الاقتصادية لا يقتصر تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية التي قد يكون التأثير فيها مبرراً في حد ذاته (مثل عجز الموازنة وحجم المديونية وغير ذلك)، بل يُلحقُ بالحالة الاجتماعية والسياسية (ولا سيما في المراحل الأولى لإعادة الهيكلة) آثاراً، كثيراً ما تكون محفوفة بالمخاطر التي تهدد أمن شرائح وطبقات اجتماعية واسعة.

كي نفهم هذه العوامل لا بدّ من تأكيد التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فمعدّل النمو المرتفع لا يؤدي وحده إلى التنمية الاقتصادية- الاجتماعية، ما لم يرتبط بسياسات تتجاوز النموّ «الكمي» إلى تحقيق تنمية «نوعية» مستدامةً. فالنموّ في ذاته لا يفضي إلى التنمية لكنه شرط لا بد منهُ. ويمكن معرفة متى يفضي النمو إلى تنمية مستدامة من خلال الإجابة عن الأسئلة المحدّدة التالية: ماذا حُصل للفقْر المطلق؟ ماذا حصل للبطالة؟ ماذا حصل لتوزيع الدخل؟.

رياح عملية التغيير

في محاولة الإجابات المحتملة عن هذه الأسئلة-الإشكاليات لا بدّ من القول إن البلدان العربية كافة تستوي في ذلك، وتختلف في الدرجة وليس في النوع. وربما يفسر هذا الأمر انتقال رياح عملية التغيير كالنار في الهشيم في هذه البلدان، وتساقط آثار ما يحدث في أي بلد على البلد الآخر، مطوّحين في مجال التنمية على وجه التحَديد بأساطير عدة مثل القول إن «مصر ليست تونس» و«سورية ليست تونس وليست مصر»، إذ إن السياسات الاقتصادية- الاجتماعية- المؤسسية التي اتبعتها هذه البلدان، كما سائر البلدان العربية الأخرى التي تجتاحها رياح التغيير، ترتد في حقيقتها إلى نموذج تنموي واحد، هو نموذج اللبرلة الاقتصادية التسلطية. ولأسباب سياسية «حوكمية» تأخرت سورية في السير في طريق ذلك النموذج مقارنةً بالبلدان العربية الأخرى، ولكنها بدلاً من ذلك سارت في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وفي النصف الأول من التسعينات (١٩٨٧-١٩٩٦) في طريق ما يمكن تسميته مرحلة التحرير الانتقائي الثاني في التاريخ الاقتصادي- الاجتماعي السوري خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي يمكن وصفها تجاوزاً بمرحلة الإصلاح الثاني بحسب مفهوم المؤسسات الدولية للإصلاح الاقتصادي. بينما حدث التحرير الجزئي الأول في النصف الأول من السبعينيات لأسباب سياسية واقتصادية، لكن سببه السياسي كان هو الأوضح، وارتبطَ ببرنامج الرَّئيس الراحل حافظ الأسد بعد قيامه بالحركة التصحيحية (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠) في الانفتاح على المدينة السورية، ومحاولة استيعاب دورها في سياسات الحركة. وفي أواخر التسعينيات وعبر العقد المنصرم من القرن الحالي شهدت السياسة الاقتصادية في سورية مرحلة التحرير الثالث الذي تميز بالتحول، بلغة صندوق النقد الدولي لبرامج الإصلاح الاقتصادي،من سياسة التثبيت النقدي إلى إعادة هيكلة اقتصادية- اجتماعية-سياسية شاملة. وتتحدّد إشكالية هذه المقاربة بتوصيف ثمّ تحليل حصّة هذه العملية في الأحداث والاضطرابات والتظاهرات والاعتصامات التي تشهدها سورية اليوم، والتي تختلط فيها المطالب التنموية والديمقراطية والسياسية والثقافية في وقتٍ واحدٍ.

٢٠١١/٤/٢٥

■■

تشكّل درعا جزءاً من قصة مرارة التنمية وتعثّرها.. ويترافق ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة فيها، وضعف شبكة الضّمان الاجتماعي، مع هشاشة العمل الجمعياتي الخيري والتنموي.

لا بدّ من تأكيد التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فمعدّل النمو المرتفع لا يؤدي وحده إلى التنمية الاقتصادية- الاجتماعية، ما لم يرتبط بسياسات تتجاوز النموّ «الكمي» إلى تحقيق تنمية «نوعية» مستدامة.

أنقذوا الفلكلور مرة أخرى

◄ محمد خالد رمضان

نشرت جريدة تشرين الصادرة يوم الأربعاء ٢٠١١/٣/٩ مقالاً للدكتورة منى إلياس بعنوان «مجمع اللغة العربية في دمشق ومشكلة الصراع حول اللغة المحكية . مصائر وأحوال كتب الفلكلور الشعبي ومعاجم العامية» خلاصة هذا المقال الرد على بعض المقالات التي كتبت حول معجم اللغة العربية وكتب التراث الشعبي لبعض الكتاب ومنهم محمود المفلح البكر وكلود سلامة ومحمد خالد رمضان.

يخلو مقال الدكتورة أولاً من لغة الحوار وتنعت الكتّاب بأنهم على جهل بالتاريخ وجاء ذلك في قول الكاتبة (إنهم لم يقرؤوا التاريخ كما قلت ولم يتفهموا الظروف التي أدت إلى طرح قضية اللغة المحكية ومن طرحها ولماذا.. في حين أعضاء المجمع فهموا ذلك فتصدوا لها وأصدروا القرارات بمنعها.... إلخ)، أي أن الكتاب المعنيين جاهلون لا يفهمون ولا يفقهون. والذي يفهم هم أعضاء المجمع فقط. هل هذا هو طريق الحوار؟ اتهام الآخر بالجهل وعدم الفهم. علماً أنه يظهر من كلامها الذي أوردته لها من هو الذي لا يفهم. حين تقول (اللغة المحكية) فالمحكية هي لهجة حسب العلم وكل المحكيات هي لهجات وليست لغات. هذا جانب والجانب الآخر فإن الحوار يتطلب الاستماع إلى الرأي الآخر بصدر رحب. نضيف إلى أن واجب من يتنطح إلى الدفاع عن مجمع اللغة العربية ان تكون لغته صحيحة فحين تكتب الكاتبة في العمود الثاني من مقالها: (يضرب فيه على نفس الوتر) وصحيح الجملة (يضرب فيه على الوتر نفسه) وتكتب ايضاً في العمود نفسه (ويعزف على نفس المنوال) وصحيح الجملة (ويعزف على المنوال نفسه) يتبين أنه لا تتقن الكتابة بشكل صحيح. ولن أتابع التدقيق اللغوي فهناك عدة أخطاء أخرى. ولا أدري إذ كانت الدكتورة عضواً في المجمع أم لا.

وأكرر بالنسبة لي حرصي على اللغة العربية حرص المجمعيين عليها، وإنني لست من دعاة الكتابة بالمحكية تحت أية حجة كانت، وذلك فأنا لم أهاجم مجمع اللغة العربية بل أكرر احترامي للمجمعيين لعملهم وحرصهم على اللغة العربية. بل قلت إنه لا علاقة لهم بالتراث الشعبي مطلقاً، لا علاقة لهم البتة. وأعيد أن التراث الشعبي علم كأي علم من العلوم الإنسانية. علم ومن أهم هذه العلوم لأنها كلها تستفيد منه كعلم اللغة، وعلم التاريخ وعلم الاجتماع، وعلم الجغرافيا ، وخاصة علم التاريخ لأنه يعتمد على علم التراث الشعبي اعتماداً كبيراً، وهنا أقول للدكتورة "منى إلياس": إن الباحثين في هذا العلم يهتمون بعلم التاريخ اهتماماً كبيراً لأنه على تماس مباشر مع علم التراث الشعبي. وهذا رد عليك أيضاً بأن الباحثين التراثيين لا يقرؤون علم التاريخ، فهم أكثر الناس قراءة للتاريخ.

واقول بهذه المناسبة إنه لهذه الأهمية لعلم التراث الشعبي وجب الحرص على جمعه ودراسته. ومع هذا فإن وزارة الثقافة بقيت على سياستها بعدم الاهتمام بهذا التراث، وإلى الآن فهي مقصرة بالعناية به. فخطة الوزارة المعلنة هذا العام هي طبع ستة كتب للتراث الشعبي، وماذا يعني ذلك؟ يعني استبعاد هذا الفرع من فروع المعرفة العظيمة من طريق اهتمامها، ليس ذلك فقط بل تسليط من ليس له الحق بالتدخل به وإقرار طباعة كتبه أو عدم إقرارها حسب أي قارئ مجمعي، وهنا سأقول مثلما قال زميلي الباحث محمود البكر بأن المجمع لا يمكن أن يكون حكماً في هذه البحوث والدراسات لأنه مختص باللغة، وليس بعلم التراث الشعبي، ومنه هذا الباب يجب أن ننقذ التراث الشعبي من هذه المتاهات ونخلصه وذلك خدمة للوطن.

ولقد اعترفت "إلياس" خلال مقالتها بأن (اللغة المحكية) كما سمتها والمسمى العلمي لها هو (اللهجة المحكية) هي جملة مكونات التراث الشعبي علمياً.

إن الكتاب والباحثين في التراث الشعبي لا يفضلون الكتابة باللهجة المحكية بل يحاربون ذلك، وهم يدركون مدى خطورة هذا على اللغة العربية، وهم لا يقفون معه، وأنا واحد منهم لكنهم ليسوا ضد القصيدة الشعبية التراثية أو القصيد الشعبي التراثي أو الشعر الشعبي فهذا شيء آخر، نحن لسنا مع استبدال اللغة الفصحى باللهجة المحكية أو اعتبار المحكية هي لغة الكتابة وهذا ما نحاربه لأننا نعتبره ضد تاريخنا، ولغتنا القومية، وهويتنا، ومفاهيمنا إلى آخر ما هنالك من أخطار، ولكننا مع جمع مكون أساس من مكونات التراث الشعبي بل هو من أهم مقومات هذا التراث. فقد جاء في كتاب علم الفلكلور للعالم الفلكلوري الكزاندر هاجرثي كراب ترجمة رشدي صالح ص١٩ :

(.. فميدان التاريخ . باعتباره علماً وثائقياً . ينتهي بانتهاء الوثائق نفسها . فإذا طبقنا هذه القاعدة تطبيقاً شاملاً، لقصر التاريخ أيما قصور عن أن يؤدي رسالته، ونعني بها بناء التاريخ الظاهري أو السياسي للإنسان. وحيث لا توجد وثائق يكون من حق المؤرخ . وهذا حقه لا نزاع . أن يستنبط شتى النتائج من الاستدلالات اللغوية أو مدلولات الحفائر الأثرية). والمدلولات اللغوية هنا لا تعني اللغة الفصحى فقط بل تعني اللهجات المحكية أيضاً، أي كل الألفاظ إن كانت فصيحة أم عامية. إن التراث الشعبي اللامادي يتكون من مكونات كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:

الحكاية، المثل، الحزيرة، السيرة، النادرة، الطرفة، النكتة، الألقاب، الملح، المصطلح، الكناية، الأغاني، اللهجة المحكية، التناويح إلى آخر ما هنالك من مكونات وتتكون الأغنية بدورها :

أغاني الحصاد ، أغاني الرجيدة، أغاني الدراس، أغاني التذرية، أغاني السقاية، أغاني الحراثة، أغاني القطاف، أغاني الأعراس، التراويد، الزغاريد، أغاني الزفة، أغاني الجلوة، أغاني الحرف، أغاني الجاروشة، أغاني تصويل البرغل، أغاني لعب الأطفال، أغاني ألعاب الكبار، أغاني المواسم، إلى آخره.

وتتكون ألفاظ اللهجات المحلية من عدة مكونات أهمها :

١) ألفاظ العمل.

٢) ألفاظ السرد اليومي.

٣) ألفاظ المعاملات.

إلى آخر ما هنالك من مكونات.

إن الأغنية الشعبية بكل مكوناتها، واللهجات المحلية بكل أقسامها من أهم مكونات وأقسام التراث الشعبي. أما لماذا هما مهمتان أو من أهم المكونات؟ فالجواب لأنهما يمسان الحس والوجدان عند الإنسان بشكل مباشر، يمسان المشوار الإنساني اليومي، والحياة التي نسلكها في معاملاتنا وفي مبادلاتنا . الأغنية تبكينا وتفرحنا، وللأغنية الشعبية التراثية التي لا يعرف مؤلفها وملحنها وكاتب كلماتها أهمية منقطعة النظير لا تقدر، فهي تدخل تكويننا النفسي وخواطرنا وبيئتنا، فمعها نشأنا وغنتها أمهاتنا وجداتنا لنا، وسمعناها في أعمالنا لكم لها من منزلة لدينا . الأغنية التراثية في قلوبنا . ولعل لفظة ما لها الفعل ذاته، وهي تهزنا من الأعماق، وتفعل فينا فعل السحر، والأغنية واللفظة، هما غير المثل، والحكاية، والنكتة، فالمكونات الأخيرة لا تتعلق باليومي الآني.

والتراث الشعبي في سورية يضيع أكثره لعدم العناية به كما نوهنا آنفاً . ولكن أكثر ما يضيع منه هما الأغنية الشعبية التراثية والألفاظ المحكية وذلك لعدة أسباب لن نتعمق فيها بل نذكر بعضها :

١) للتقدم العلمي الصناعي الكبير.

٢) لأساليب العمل خاصة في المناطق الريفية.

٣) لانتشار التعليم.

هذه الأسباب والعوامل أثرت كثيراً على الأغاني الشعبية التراثية وعلى الألفاظ المحكية. لذا فمن الواجب الإسراع في جمع الأغاني والكلمات حتى لاتضيع في زحمة السرعة والعمل والصناعة والتطور.

وأقول للدكتورة "منى إلياس": إننا لا نستهض اللهجة المكية بل نحن نعمل على جمعها، ودراستها، وبحث خلفياتها كي تساعد في أمور كثيرة منها وجود كلمات كثيرة كانت غائبة عنها، والمساهمة في إغناء لغتنا العربية، والتوصل إلى نتائج علمية تغني العلوم الإنسانية الأخرى. هذان المكونان كنزان لا يشبهان الكنوز الأخرى.

وأنوه في مقالي إلى أنني قرأت لك مقالاً آخر في جريدة تشرين بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢ بعنوان (دفاعاً عن الفلكلور) يحمل نظرة صحيحة تجاه هذا العلم تناقض تقريباً مع ما قدمته في مقالك الأول الذي نحن بصدده.

وفي نهاية مقالي أقول إنني مازلت أنادي وأصرخ مرة أخرى بأعلى صوتي أنقذوا الفلكلور.

■■

ربما..!

مرثيّة غير عاديّة للموت العاديّ

ماتت أم مريم ميتة ربّها في وقت يموت فيه كثيرون ميتات لا يستطع الربّ نفسه فعل شيءً حيالها..

ماتت أم مريم.. بينما كان من المفترض الانتباه إلى عرس الدم الدائر في كلّ مكان، وتأجيل الاهتمام بها حتى إشعار آخر، فكم من أمّ وطفل وشاب و.. و.. قضوا هذه الأيام دون أن يأتي أحد على ذكرهم، فكل ما يصبح كثيراً، حتى لو كان موتاً، يصبح أمراً مألوفاً مع الوقت.. هذا ما تنتجه نزعة البقاء البشرية حين يصبح البقاء أمراً مستعصياً..!!

ماتت أم مريم.. كنا، نحن أولاد حارتها، نتوقّع حدوث هذا الموت في أية لحظة، فالمرأة وصلت إلى الحافة، إلى لحظة الضعف الكبرى، اللحظة التي تجاوزت وصف ممدوح عدوان: «بدأت خيانات الجسد»..

ماتت أم مريم فجاء الخبر باهتاً عن موت عاديّ في زحمة أخبار الموت اللا عاديّ. ولأنه موت عادي بالذات شعرتُ أنها تستحق وساماً مضاعفاً، ففي موتها مثلت، كما في حياتها، أولئك الذين نراهم، والذين نعرف أنهم موجودون ولا نعرفهم، والذين لا نتمنى لهم أكثر من حياة وموت هادئين بلا صخب.. لكنهم ماتوا!! لكنها ماتت!!

ماتت وفي ثوبها الكحلي رائحة الفقر.. ماتت ووشم وجهها لا يزال طازجاً.. ماتت العجوز الفلسطينية كما يموت أي كائن.. لكنها لم تعش كما يعيش الناس!!

لم أخرج في جنازتها، لم أذهب إلى المأتم، بالنسبة لي هي لا تزال في غرفتها الصغيرة تعدّ شايها بالمليسة وتروي لنا ذكريات البلاد وسيرة المخيم، فالحكاية ما قيلت أصلاً إلا لتأخذ رواتها إلى الخلود.

لماذا هذه المرثية؟ سيسأل أحد ما..

لا جواب.. سوى أن حديثاً عابراً دار بيننا قبل رحيلها بفترة عن الشباب الذين يموتون قبل أوانهم.. فمجّت سيجارتها ونفثتها ببطء.. وقالت: «لما بيكون في ناس عم تروح قدامنا وإحنا ساكتين بلا حس معناها نحنا عايشين ع الفاضي؟!».

■■

تاريخ الثورة والإمبراطورية

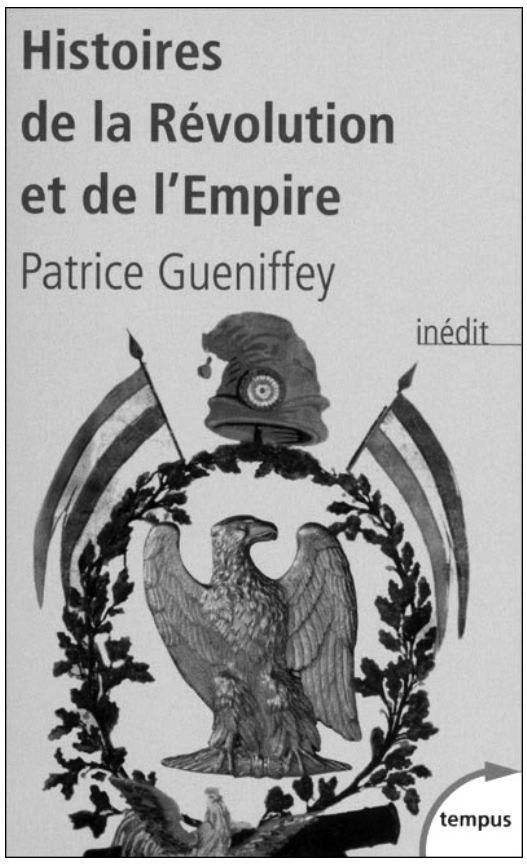

منذ أن قدّم المؤرخ الفرنسي باتريس غينيفي كتابه عن «سياسة الرعب: دراسة حول العنف الثوري»، أصبح بمثابة أحد المرجعيات التاريخية المعتمدة في فرنسا حول تاريخ الثورة الفرنسية وتاريخ «الإمبراطورية» بعدها . وهو يجمع في كتابه الأخير «تاريخ الثورة الإمبراطورية» مجموعة من النصوص التي كتبها عن الثورة الفرنسية والنظام الإمبراطوري والتي يحتوي بعضها ملامح من سير حياة شخصيات الثورة الكبرى من أمثال روبسبيير ولافاييت ونابليون وغيرهم.

ولا يتردد المؤلف في القول: إن الثورة الفرنسية قد «انتهت» كحدث وكدليل سياسي. ذلك بعد أن كانت قد أقامت «جمهورية وليدة» في خضم الآلام الشعبية ثم بلغت تلك الجمهورية شيئا فشيئا «سن الرشد». ومن الدلائل الكبرى على ذلك أنها «أوقفت إرسال البشر إلى المقصلة» وعرفت تطورا كبيرا على صعيد العادات والمفاهيم. ويعتبر المؤلف أن الثورة الفرنسية حافظت على «رهاناتها السياسية» حتى سنوات الستينيات من القرن الماضي. ذلك على أساس أن المجتمع الفرنسي عاش باستمرار حالة من «النزاع الكامن» بأشكال متجددة. أما اليوم فيرى المؤلف أن المفاهيم الأساسية العديدة التي كانت فعالة في زمن الثورة وتنتمي إلى قاموسها مثل المواطن والدولة والأمّة والسيادة قد أصبحت بحكم «فاقدة الحياة».

وبعد أن يشير المؤلف إلى أن الفرنسيين يشعرون بشيء من الاعتزاز كون أن «ثورتهم» تبدو بمثابة مرجعية حركات شعبية كثيرة ليس أقلّها ما يسمّى بـ«الربيع العربي» يؤكّد أن الفرنسيين لايزالون يحتفظون في الذاكرة بما كانوا قد اعتقدوه ذات يوم مضى أنهم قد دلّوا العالم كله عند قيام ثورتهم الكبرى عام ١٧٨٩ على الطريق الذي ينبغي عليه أن يسلكه.

وما يؤكده المؤلف هو أنه إذا كانت الثورة الفرنسية الكبرى قد انتهت كـ«حدث»، فإنها لا تزال، دون أدنى شك، موجودة بقوة في «أدبيات» الأحزاب السياسية وفي «سجالات» النزاعات الاجتماعية.

لكن هذا لا يمنع بالوقت نفسه واقع أن من يرددون ذلك من قادة نقابيين أو رجال سياسة، إنما يستخدمون «بلاغة» أصبحت تنتمي إلى الماضي. لكن هناك أولئك الذين يرون أن التأكيد اليوم في مختلف النقاشات العامة على «الفضيلة في السياسة» وعلى «مطاردة المشبوهين» هو بمثابة «تطوّر وراثي» للغة التي كان قد استخدمها روبسبيير.

على هؤلاء يجيب المؤلف بكلمة مشهورة لكارل ماركس مفادها أن الأحداث تتكرر «المرة الأولى كمأساة ؟ تراجيديا- والمرة الثانية كملهاة- كوميديا». كما جرت العادة في رسم العدو بصورة «الشيطان» و«تقديس الفضيلة» كإرث من قاموس إنساني مشترك.

ويردد الفرنسيون مقولة شائعة مفادها أن الفرنسيين هم «أطفال الثورة» بينما يعتقد المؤلف أنهم بالأحرى «ورثة الحرب الأهلية». هذه الحرب الأهلية تمثل برأيه «مكوّناً أساسياً في التاريخ الفرنسي». ويضيف: إن فرنسا جرى بناؤها «من أعلى»، و«الأمة الفرنسية» هي من عمل الدولة وليست تعبيرا عن المجتمع.

الثورة الفرنسية نفسها يتم تقديمها كـ«ذروة» حرب أهلية طويلة. وبالتالي شكّلت «لحظة» مهمة من تاريخ فرنسا كله. وقد ظلّت أفكارها الأساسية مثل الأمة والمواطنة والسيادة فعالة على مدى قرنين من الزمن، لكن تلك الحقبة «انتهت اليوم».

اللافت للانتباه هو أنه في الوقت الذي يعتبر فيه محللون كثيرون أن ما سمي بثورة الطلبة في فرنسا» عام ١٩٦٨ تمثل «فصلا ساطعا» في المسار الثوري الفرنسي، يعتبر المؤلف أن تلك الأحداث مثّلت «ضربة قاضية» للأسطورة الثورية وأنها «دشنت» بداية العزوف عن السياسة. ذلك أنه بالتأكيد على مبدأ الحذر حيال السلطة جرى تهديم أية قناعة بالعمل الجماعي وإعطاء الامتياز والأولوية للقيم الخاصّة. لكن بالمقابل لم يمنع اختفاء الوعي التاريخي من وجود طوابير من الزائرين «السوّاح» في المتاحف والقصور.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/06/15) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

التّفسير الميسَّر لمعنى الحريّة الغامض

◄ رائد وحش

أحياناً يسألون عن معنى الحرية التي تصدح بها الحناجر وكأنّهم لم يسمعوا بها من قبل. وأحياناً أخرى يُكسون السؤال صيغةً استنكاريّةً وكأنّهم لا يريدونها ..!!

ما يدعو إلى الاستغراب والانشداه والذهول، بل.. ما يدعو إلى ضرب الرّأس بالجدار قهراً هو أن كل تلك الأسئلة تكتسي غمزةً ماكرةً يراد منها تمرير فكرة في غاية السذاجة؛ أننا عشنا ولم نكن نحتاج إلى هذه القيمة.. وما أحلانا ..!!

الحرية، في مستوى بسيط، أن تكون.. أن تُحبَّ وتُحِبَّ دون أنْ تتكالب عليك شرور الرقابات، دينية واجتماعية على السّواء.. هذا يعني أن تعمل وتبني لتصون هذا الحبّ، وهو ما يضعك ويضعنا، وجهاً لوجه، أمام فكرة الحقّ، الحقّ بأن تكون ذاتاً تتحقّق في فعاليتها مع الآخر، دون أن تلقي «الشرطة الأخلاقية» القبض عليك، أو أن يصبح المأوى، العشّ، حلماً مستحيلاً، على سبيل المثال.

وتأسيساً على ذلك تعني الحرية، بوصفها أختاً شقيقةً للعدالة، ألاّ تأخذ مجموعةٌ حقوقَ الآخرين، بالطريقة التي تبقي على هؤلاء الآخرين مجرّد كائنات شبحية تعيش في الظلال لكي تموت فيها، ميتات بائسةً على الأغلب.. حريتك الشخصية المبنية على اختيارات القلب والعقل لحظةَ الإجماع منقطع النظير الذي ينتج الحبّ، تنتجُ، هي الأخرى، قانونها الخاص لحركة ونمو واستمرار هذا الحب، وبالآليات نفسها تستطيع قوننة التفاعل الاجتماعي، بالشكل الضامن لمشاركة الجميع بشأن الجميع (الذين يمكن افتراض أنهم ثنائيات أو مشاريع لثنائيات، ذلك أن خلاصة الوجود هو الحبّ..) وليست نفي القانون خارج حدود الحياة العامة.. وهنا يمكن القول إنّ الحرية (التي لم تكن في واردكم، وربما لن تكون ما دام ثمة من يستنكر وجودها) تعني قبض الفرد على المعنى المباشر لإنسانيته بوصفه ذاتاً مستقلة، وبالتالي مواطنيته في حالة التفاعل مع الآخرين..

من يستكثر هذا الحقّ، تحت أي عنوان أو مسمّى، لا يريد مجتمعاً بمقدار ما يريد جماعة، في تغييب كامل لفكرة المجتمع القائمة أساساً على حرية الأفراد، بينما الجماعة، وهي فكرة حيوانية على كلّ حال، تقوم على نفي الحرية الفردية، وبالتالي نفيها جماعياً..

حين لا يذهب الإنسان إلى المجهول لأنه يفكّر ويقول ما يفكره (وهي سمة هذا الكائن) تكون حرية.. وحين تكون الحرية تتوزّع خيرات البلاد بالعدل والقسطاس فيكون القانون..

وحين يكون القانون تكون الدولة..

وحين تكون الدولة تكثر المدارس وتقلّ السّجون، تكثر الحدائق وتقلّ الصحارى، يسود العقل إماما، ويعمّ النقاش العمومي بحيث يتاح المجال، كل المجال، لطاقات التطوير التي تزيد من آفاق النهضة وأمداء التقدم، وهنا بالتحديد لا يعود هناك «إسرائيل»، وهي الموجودة أصلاً لغياب إرادة إزالتها من أبناء المكان الذي غرست فيه بحجة الديمقراطية، لأننا حين نسقط الحجة بكشف حقيقتها كنبتة اصطناعية لا تصلح لهذه البيئة، ولا لسواها، فإننا في الآن ذاته نطيح بفقرة أساسية من العمود الفقري للطغيان العالمي.. هكذا، هكذا فقط تتسع الفرصة أمام الأمل بحياة أحلى تليق بالبشر الجميلين..

بالحرية (التي هي كل قيم الخير) يكون الوطن.. وحين يكون الوطن تكون الكرامة الإنسانيّة علامةً دالةً لمعنى سمو الحياة وجدارتها بأن تعاش بكامل شبق الإنسان للعيش والاستمرار..!

تأبى الحرية، الآن وهنا، إلاّ أن تتأسّس نبتةً دائمةَ الخضرة في تراب الوعي، وهي إذ تُسقى بالدم تتمكّن أكثر وأكثر بالشّكل الذي يَعِد، حسب المعنى الشجريّ للكلمة، بمستقبل تتحدّى فيه كلَ أنواع الريح..

إن انطلقَ الصوت منادياً فالصوت سينمو ويكبر. صوت غاليلو لم يمت بموته بعدما قال إنّ الأرض تدور. صوت داروين صار قانوناً رغم أنف المحكمة الجائرة التي سقطت بسقوط عصور الظلام التي أنتجتها. صوت القلة القليلة صنع الجمهورية الوحيدة في أوروبا الغربيّة، وقدّم أمثولة الثورة الفرنسية.

وها هو صوت الحرية الذي انطلق من «سيدي بوزيد» يكبُرُ ويكبُرُ ليأخذ العرب إلى مسرح الفعل الإنساني الذي غيّبوا عنه طوال هذه القرون، ليقدّموا إضافتهم الشعرية الخاصّة، فهذه الحضارة الإنسانية رغم كل ما وصلت إليه مازالت تعاني مشكلةً في الروح، فمن غير العرب خصوصاً، والشرقيين عموماً، قادر على إذكاء هذه الجذوة؟

■■

حيص بيص عربي

ليبيا:

اليوم الأول: دخلت قوات القذافي مصراتة وسيطرت عليها وتراجع قوات الثوار..

في اليوم التالي، الثوار يستعيدون مصراتة وهروب قوات القذافي.

اليوم الثالث، قوات القذافي تستعيد مصراتة وهروب قوات الثوار.. ثم بعد ساعة يحصل العكس، وبعدها بقليل هناك عكس جديد ... وهكذا..

اليوم الرابع دخول قوات الناتو ليبيا لحماية الثوار..

اليوم الخامس قوات الناتو تقتل المدنيين في بنغازي وطرابلس عن طريق الخطأ ...

اليمن:

اليوم الأول: الرئيس اليمني بصحة جيدة وسوف يستعيد صحته خلال أيام..

اليوم التالي: الرئيس صحته تتدهور ويحتاج إلى شهور ليستعيد كامل عافيته..

مصر:

قبل الثورة.. مبارك يغلق معبر رفح ويضخ الغاز إلى «إسرائيل»..

بعد الثورة.. فتح معبر رفح ووقف ضخ الغاز إلى «إسرائيل»..

بعد، بعد الثورة.. إغلاق معبر رفح وضخ الغاز إلى «إسرائيل»..

سورية:

أمس، النظام يتهم المتظاهرين بقتل المدنيين والعسكريين..

اليوم التالي، المعارضة تتهم قوات الأمن بقتل المدنيين والعسكريين..

أمريكا والنيتو والاتحاد الأوربي ينددون بقيام السلطات السورية بقمع للمظاهرات في سورية وقتل للمتظاهرين..

اليوم الذي يليه، أمريكا والنيتو والاتحاد الأوربي ينددون بالمتظاهرين السوريين والفلسطينيين الذين قتلتهم «إسرائيل» على حدود الجولان المحتل.

حالة الطقس:

يوم من شهر حزيران: الجو حار جداً، ودرجات الحرارة فوق معدلاتها..

اليوم التالي من الشهر ذاته: الجو بارد، وزخات من المطر والبرد، والحرارة أدنى من معدلاتها بنحو عشر درجات..

مواطن عربي.. فاقد للذاكرة يصرخ: «ضاعت الطاسة.. يمكن «نو»، يمكن «عو».. بس المتأكّد منه إني جوعان وخايف ووحيد.. والله يستر!!»...

■ مشعل شيخ نور

في ذكراه الأولى.. عكاشة كان حاضراً في الثورة المصرية

احتفلت الهيئة المصرية العامة للكتاب أمس الأول بالكاتب الراحل أسامة أنور عكاشة في ذكراه الأولى، شارك في الاحتفالية المؤلف كرم النجار والفنانة فردوس عبد الحميد و المخرج هشام عكاشة نجل الراحل وأدار الاحتفالية محيي عبد الحي.

وافتتح الاحتفالية محيي عبد الحي الذي قال إن أسامة أنور عكاشة انشأ الأدب التلفزيوني، وأرسى قواعد مسلسلات الأجزاء وأعاد الاعتبار إلى مؤلف الدراما التلفزيونية ومن أعماله: ليالي الحلمية، الشهد والدموع ، أبو العلا البشري، المصراوية، أنا وأنت وبابا في المشمش، والكثير من الأعمال التي أثرت الدراما المصرية.

وذكرت الفنانة فردوس عبد الحميد أن الكاتب أسامة أنور عكاشة له فضل كبير عليها حيث رأته في بداياتها وعملت معه وكان من الكتاب الذين تعتبرهم نجوما، لافتة إلى أن أعماله ممتعة بالنسبة للممثل وكان لكل شخصية عنده لغتها، حيث كان يجيد التعامل مع شخصياته ،وقد غير وجه الدراما العربية ليس في مصر فقط وإنما في العالم العربي كله.

وبرأيها شارك عكاشة في «ثورة يناير» وكانت روحه في ميدان

التحرير، مضيفة أن «ثورة ٢٥ يناير» جزء أصيل من كتاباته، وأشارت الفنانة إلى تجاهل التلفزيون له في ذكراه الأولى رغم انه طالما ملأ الشاشات بأعماله الفعالة.

واتفق معها كرم النجار وقال: هذه اللفتة من هيئة الكتاب لم تأت من الوطن الأول في التلفزيون .

وعن الجزء الأخير من «ليالي الحلمية» قال النجار إن موقف الرقابة من هذا العمل كان بشعا ولكن بالرغم من ذلك، فالعمل ألمح بوضوح لنجلي الرئيس السابق واعتقد أن من أهم الإرهاصات في الأعمال التلفزيونية قاطبة الجزء الأخير من مسلسل «ليالي الحلمية»، وكانت جرأة شديدة من أسامة أن يتعرض لنجلي الرئيس السابق وان يشير لهذا المناخ الفاسد .

وكان معروف أنه يساري يؤمن بمراعاة محدودي الدخل، وتحدى النجار من يقول أن هناك عملاً من أعمال عكاشة لم يتعرض فيه لفكرة المواطنة فمنذ مسلسل «الشهد والدموع» كان لدى عكاشة الرؤية والجرأة في تقديم الشخصية القبطية وقدمها كمواطن في الواقع المصري، وكان لديه شفافية واستشراف للأشياء وأكد النجار أن أسامة أنور عكاشة يعد أهم كاتب أنجبته مصر.

ومن جانبه قال هشام عكاشة :كان لي شرف التواجد في ميدان التحرير وأحسست أن والدي موجود هناك وسمعت هذا الكلام من شباب الثورة ، وكان والدي دائما يقول أنت لا تعرف الشعب المصري جيدا، ومن يقرأ تاريخ مصر جيدا ويعرف شعبها يتأكد من أن التغيير سيحدث.

■■

مسرح الرواة المقدسي.. صوت الناس

◄ عاطف دغلس

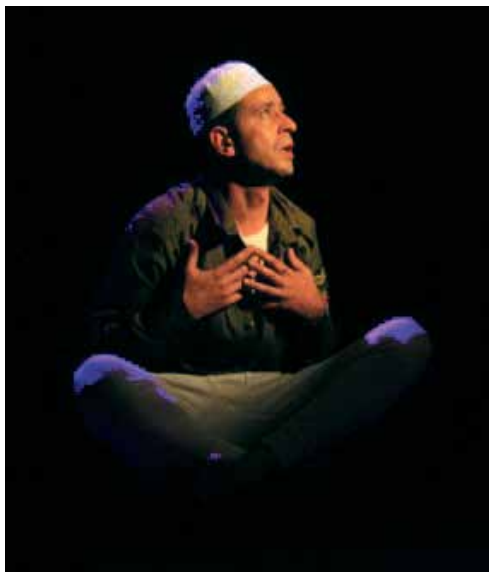

صورة وصوت ونضال حتى الموت، هكذا اختار الفنان الفلسطيني شكل مقاومته، ورفضه للاحتلال وسياساته الهادفة لحرق الأخضر واليابس في فلسطين، أرضاً وشعباً .

وكان المسرح في غالب الأحيان هو الوسيلة، حيث تناولت عروضه المختلفة حكاية الفلسطينيين ومعاناتهم ومآسيهم بفعل الاحتلال، ودحضوا رواياته محلياً ودولياً .

وأمام هذه التحديات انطلق مسرح الرواة المقدسي، وأخذ على عاتقه إيصال رسالة الألم الفلسطينية للخارج، دون اقتصارها على الداخل فقط، وهو ما ميّز أعماله التي جابت أنحاء العالم المختلفة.

ويرى الفنان والمخرج المسرحي إسماعيل الدباغ –وهو من المؤسسين لمسرح الرواة الذي انطلق عام –١٩٨٨ أن الفكرة بنقل عروضهم المسرحية للعالم الآخر غير المحلي رائدة وجديدة من نوعها، ولا سيما أنها أصبحت تحدث ردودا داعمة ومؤيدة للشعب الفلسطيني ومواقفه، ودحضت افتراءات الاحتلال.

من الوطن واليه

ورغم ذلك كانت بدايات مسرح الرواة لدى الشارع الفلسطيني في القدس ومدن الضفة، ومن ثم انطلقت الفكرة إلى خارج حدود الوطن، وصارت مسرحيات «الأحداث الأليمة في حياة أبو حليمة» و«كعك وفلافل»، و«مجلس العدل»، و«شارع فساد الدين» تعرض في النرويج ودول آسيا والدول الإسكندنافية وروسيا وغيرها .

ونقلت هذه المسرحيات واقعا يعيشه الفلسطينيون للتأكيد على عمق المعاناة، حيث حكت «أبو حليمة» قصة اللاجئ الفلسطيني الذي تمنى العيش في بلده والعودة إليه، ولكن هذه «العودة» لم تكن إلا عبر اتفاقية أوسلو، التي حولته لمغترب داخل وطنه.

وخلّف هذا الواقع ردا من العالم الغربي، ففازت "أبو حليمة" بعدة جوائز وتلقى القائمون على هذه الأعمال دعوات من مسارح عالمية للتعرف على مفهوم فرقة الرواة للعمل المسرحي، واستلهامها مفاهيم الفرجة الشعبية الفلسطينية.

نقلة نوعية

وهذا بحسب الدباغ يعد نقلة نوعية في المسرح الفلسطيني، خاصة أن كثيرا من المسارح باتت تروج للسياسات الغربية والتطبيع مع إسرائيل، عبر تلقيها تمويلاً مشروطاً من القنصليات والسفارات ومؤسسات «أن جي أوز» (المنظمات غير الحكومية) لعمل وعرض مسرحيات خاصة بتلك الجهات، مما يعني تشويه المشهد الثقافي الفلسطيني عامة، والمقدسي خاصة، لأن القدس لبّ الصراع ومحوره.

في حين تحاول أخرى إظهار القضية، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي «كأنه خلاف عائلي، وبطريقة تخدم أجندة الاحتلال»، مبينا أن المشكلة هي انتهاء هذه الأعمال بانتهاء وجود الممولين.

لكن هذا لم يكن شأن مسرح الرواة، الذي ظل طوال عمره عصاميّ النشأة والتمويل، وهذا ما ساعدهم في نشر مسرحياتهم وثقافتهم في الخارج، وجعلهم يتصدون للرواية المعاكسة التي ينقلها الاحتلال الإسرائيلي، «بأننا شعب معاد وغير محب للحياة والسلام»، حيث أصبحت صورة نمطية في الغرب.

وأضاف أنهم اعتمدوا على أسلوبهم الخطابي الفني بالاستناد للحكاية والقصة الشعبية، وكأن المسرحي أصبح حكواتيا يعرض ذكرياته وهمومه.

وطالب الفنان الفلسطيني كل المثقفين الفلسطينيين بالرجوع عما أسماها حالة «الاغتراب»، والتطلع لاحتياجات المواطن البسيط، وتعزيز ثقافة الانتماء لفلسطين والدفاع عنها وليس «الترويج» لما يساعد في إذابتها .

رواية كاملة

من جهته يرى الشاعر والناقد المسرحي نجوان درويش أن «المسرح وبقية الفنون عليها مسؤولية تقديم رواية فلسطينية غير منقوصة وغير مشوهة، فالعمل الفنّي له دور على جبهة الصراع الفكري في زمن التحرر الوطني».

ويضيف درويش «بعد اتفاقية أوسلو بدأ التسويق لمفاهيم مشوهة من خلال المسرح، ولكن سرعان ما نُسيت تلك الأعمال».

ولفت إلى أن الفن القوي هو وحده من يستطيع حمل قضية عادلة إلى العالم، وقال «صحيح أن تمثيل فلسطين فنياً أمر في غاية الأهمية، ولكن الأهم أن تتوفر لدينا مقولة مسرحية وليس ترجمات ركيكة لمقولات الآخرين».

■ عن «الجزيرة نت»

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org زار موقعنا بين عددين 170.499 زائراً